اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
AL-OMRAN AL-ARABI
Issue No. 238 March 2021
العدد 238 - آذار (مارس) 2021

- انتعاش الاستثمار في الطاقة المتجددة في الاقتصاد العالمي والعربي
- ميزان الربح والخسارة في اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي
- أزمة لبنان الاقتصادية بين العقبات السياسية والحلول الممكنة
- مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها عالمياً وعلى الدول العربية: الفرص والتحديات؟!

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

آفاق الاقتصاد الأخضر في ظل مبادرتي "الشرق الأوسط الأخضر" و "السعودية الخضراء"؟!

مما لا شك فيه أنّ مبادرتي "السعودية الخضراء"، و"الشرق الأوسط الأخضر"، اللتان أعلن عنهما ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تمثلان أهمية كبرى في الراهن والواقع المعيش، ليس للمملكة وحدها، بل لمحيطها الإقليمي، والوجود العالمي ككل، لجملة أسباب، من أهمها أزمة المناخ الحادة التي يواجهها العالم اليوم، جراء الاحتباس الحراري الناجم عن الانبعاثات الكربونية، والتي أدت إلى كوارث طبيعية ضربت العالم بلا استثناء من تصحر وجفاف وفيضان، وتغير في الخريطة المناخية، بما يهدد الغطاء النباتي بعامة. إلى جانب وقوع الشرق الأوسط عمومًا في منطقة حزام جغرافي تهدده الصحراء من أطرافه وعمقه، مع فقره للموارد المائية الطبيعية من أنهار، ونسب أمطار قليلة سنويًا.

وتكمن أهمية المبادرتان في جعل عملية توسيع القطاع النباتي همًّا رسميًا وشعبيًا بما يشكل "ثورة خضراء"، بما يعني خطوة عملية باتجاه الإصلاح البيئي للعالم. كما من شأن المبادرتين دفع عجلة مكافحة أزمة المناخ، بما من شأنه تقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية، من أجل تعزيز الصحة العامة ورفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين فيها.

ونظرا لأهميّة المبادرتين، فقد حظيتا بتأييد خليجي وعربي واسع، وهذا ما يستدعي تعزيز العمل العربي المشترك في المنطقة لمواجهة التحديات البيئية التي تمر بها المنطقة منذ عقود. إلى جانب وضع خارطة طريق إقليمية طموحة وواضحة المعالم للتصدي للتحديات البيئية من كافة النواحي، بما يشمل الطاقة النظيفة والتشجير والمحميات الطبيعية. وكذلك ضرورة العمل على تخفيض كبير في الانبعاثات الكربونية والمحافظة على التنوع الإحيائي وتعزيز الصحة العامة وجودة الحياة. كما لا بدّ من رفع نسبة مساهمة الطاقة النظيفة والمحميات الطبيعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ويُعزز من مستوى جودة حياة السكان.

ولأنّ العبرة تبقى دائما في الخواتيم السعيدة، فإنّه من أجل تحقيق التطوّر والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر وإلى النشاط والنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون إلحاق الضرر بالثروة الطبيعية، هناك بعض الخطوات التي لا بدّ من انتهاجها من أجل لتعزيز هذا التحوّل، وذلك عبر التزامات سياسية رفيعة المستوى لتأمين بيئة مؤاتيه لنمو الاقتصاد الأخضر. فضلا عن تحديث القوانين والسياسات البيئية. ووضع استراتيجيات وطنية بمواعيد محددة لتحديد الاعتبارات البيئية والقطاعات الجاهزة لاعتماد الاقتصاد الأخضر.

أيضا لا بد من وضع حوافز مالية ومادية للأنشطة والسياسات الداعمة للبيئة. وتثقيف المستهلكين عن التنمية المستدامة وأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية. ولا مفرّ من إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الاقتصاد الأخضر. وكذلك تعزيز التعاون بين البلدان في ما يتعلق بتبادل البحوث والخبرات والتمويل والمساعدة التقنية والتكنولوجية.

في المحصّلة يحتاج الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى نظام الاقتصاد الأخضر، العمل الشاق لكل الجهات المعنية. كما أن المخرجات الإيجابية لهذا الانتقال المكلف مادياً في بعض الأحيان قد لا تكون فورية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي ولكنها مفيدة ومهمة على المدى البعيد. والحكومات هي أهم جهة في تطوير الاقتصاد الأخضر لأنه بإمكانها وضع القوانين والسياسات التي توفّر الظروف والبيئة المواتية لتشجيع العمل في اقتصاد مزدهر وأخضر. ومن أجل ترويج الاقتصاد الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة، يجب أن تزوّد الحكومات البيئة المواتية للمشروعات والاستثمارات الصديقة للبيئة، باعتبار أن أهم الخطوات اللازمة لتطوير البيئة المواتية هي تحديث ومراجعة القوانين البيئية ووضع استراتيجيات وطنية لتنمية قطاعات محددة قابلة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر. ومن أهم السياسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، بحسب "الإسكوا"، فهي: المشتريات العامة، الضرائب المباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، إدماج كلفة التلوّث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات. أمّا بالنسبة للقطاع الخاص، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم أركان الاقتصادات العربية كونها تمثل ما بين 80 و90 في المئة من المشروعات في غالبية اقتصادات الدول العربية، كما أنها توفر جزءاً كبيراً من إجمالي فرص العمل، ولذلك لديها الفرصة لأن تكون الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها عالمياً وعلى الدول العربية: الفرص والتحديات؟!

ميزان الربح والخسارة في اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

انتعاش الاستثمار في الطاقة المتجددة في الاقتصاد العالمي والعربي

جائحة كورونا أعادت رسم خارطة الاستثمار العالمي

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

التغيرات المناخية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد وآفاق التنمية المستدامة 9

اقتصاد عربي

- أزمة لبنان الاقتصادية بين العقبات السياسية والحلول الممكنة 24
- مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها عالمياً وعلى الدول العربية: الفرص والتحديات؟! 28

اقتصاد عالمي

ميزان الربح والخسارة في اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي 43

استثمار

انتعاش الاستثمار في الطاقة المتجددة في الاقتصاد العالمي والعربي 46

منتديات

جائحة كورونا أعادت رسم خارطة الاستثمار العالمي 51

تأثيرات كبير لجائحة كورونا على التعاون الاقتصادي العربي – الأمريكي

Future of Economic Engagement between India and the Arab world

العدد 238 - آذار (مارس) 2021
Issue No. 238 March 2021

غرف مشتركة

تأثيرات كبير لجائحة كورونا على التعاون الاقتصادي العربي – الأمريكي 54

أخبار

57

ARAB ECONOMY

■ FUTURE OF ECONOMIC ENGAGEMENT BETWEEN INDIA AND THE ARAB WORLD 70

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

طباعة: شمص للطباعة والنشر

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

spirit.

التغيرات المناخية والآثار البيئية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد وآفاق التنمية المستدامة

إعداد: ريهام رفعت الخطيب – أنطون رضا حنا
البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

يعيش العالم حالياً في خطرَ تفشي وباء كورونا المستجد، الذي ضرب العالم منذ أواخر ديسمبر 2019، مدمراً الاقتصاد العالمي، مُصيباً (طبقاً لأخر الإحصائيات في 27 ديسمبر 2020) لأكثر من 81 مليون شخص، وحاصداً لأرواح ما يفوق الـ 1,700,000 منهم، وتاركاً أضراراً بالغةً على جميع دول العالم. ولعل أكثر ما يُؤرق في شأن الفيروس – بجانب آثاره الاقتصادية – هو أضراره البشرية، وتحديداً نمط انتشاره وفتكه بالإنسان، فقد توصل الباحثون – بعد دراسة احصائيات الإصابة ومعدلات الوفاة عالمياً – إلى أن احتمالية احتياج الأشخاص الذين يعانون على الأقل من مرض مزمن واحد إلى العناية المركَّزة تزيد بنسبة 79 %، علماً بأنهم الأكثر عرضة للوفاة من غيرهم، وترتفع هذه الاحتمالية بنسبة 2.5 مرة إذا كان الشخص يعاني من أكثر من مرض مزمن.

على صعيد الآثار الاقتصادية للفيروس، فقد خيمت الخسائر على جميع دول العالم، وتحديداً على الصين – مصنع العالم – التي تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث انبعاثات الكربون؛ والتي بالرغم من استثمارها لما يُجاوز 758 مليار دولار على مصادر الطاقة المتجددة، خلال العقد الأخير على مصادر الطاقة المتجددة، إلا أنها زادت أيضاً استهلاكها من الفحم، مما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة «UNEP" إلى التحذير من الاستمرار في انتاج الفحم واستخدامه في الصناعة، الأمر الذي قد يُحيد العالم عن مسار الإصلاح الذي رسمته اتفاقية باريس.

فقد أدت تَبعات اجتياح الفيروس للصين – كما في معظم دول

العالم – إلى لجوء الدول لاتخاذ تدابير احترازية شاملة، تضمنت إيقاف العمل داخل المصانع – المسبب الرئيسي لانبعاثات الكربون – وتوقف حركة الملاحة الجوية، وانخفاض معدلات استخدام وسائل المواصلات، كنتيجة لفرض حظر التجول الجزئي أو الكلي في بعض المناطق. فوفقاً لتقارير إحدى منظمات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ "UNFCCC"، تم توصيف الجائحة على أنها الأزمة العالمية الأكثر تهديداً في تاريخنا الحديث، من حيث وقعها غير المسبوق على دول العالم، ونشر المعاناة الإنسانية، وزعزعة الكيانات والأنظمة الاقتصادية العالمية.

ولكن، رُبَّ ضارة نافعة، فقد ترتب على إجراءات الاغلاق غير المسبوقة في العالم، انخفاض تلوث الهواء بشكل ملحوظ – كنتيجة أولية – في بعض دول شرق أسيا (نسب الانخفاض قاربت 60 %)، والصين (نسبة انخفاض وصلت 25 % في الأربع أسابيع الأولى للإغلاق)؛ وتعدى الأمر ذلك، فقد بدأ غلاف الأوزون – وهو الذي يساعد في حماية الكرة الأرضية من الأشعة الشمسية الضارة – في التعافي ولأول مرةٍ منذ عقود.

شكل (1) انخفاض معدلات تلوث الهواء فوق الهند مقارنةً بالأعوام السابقة

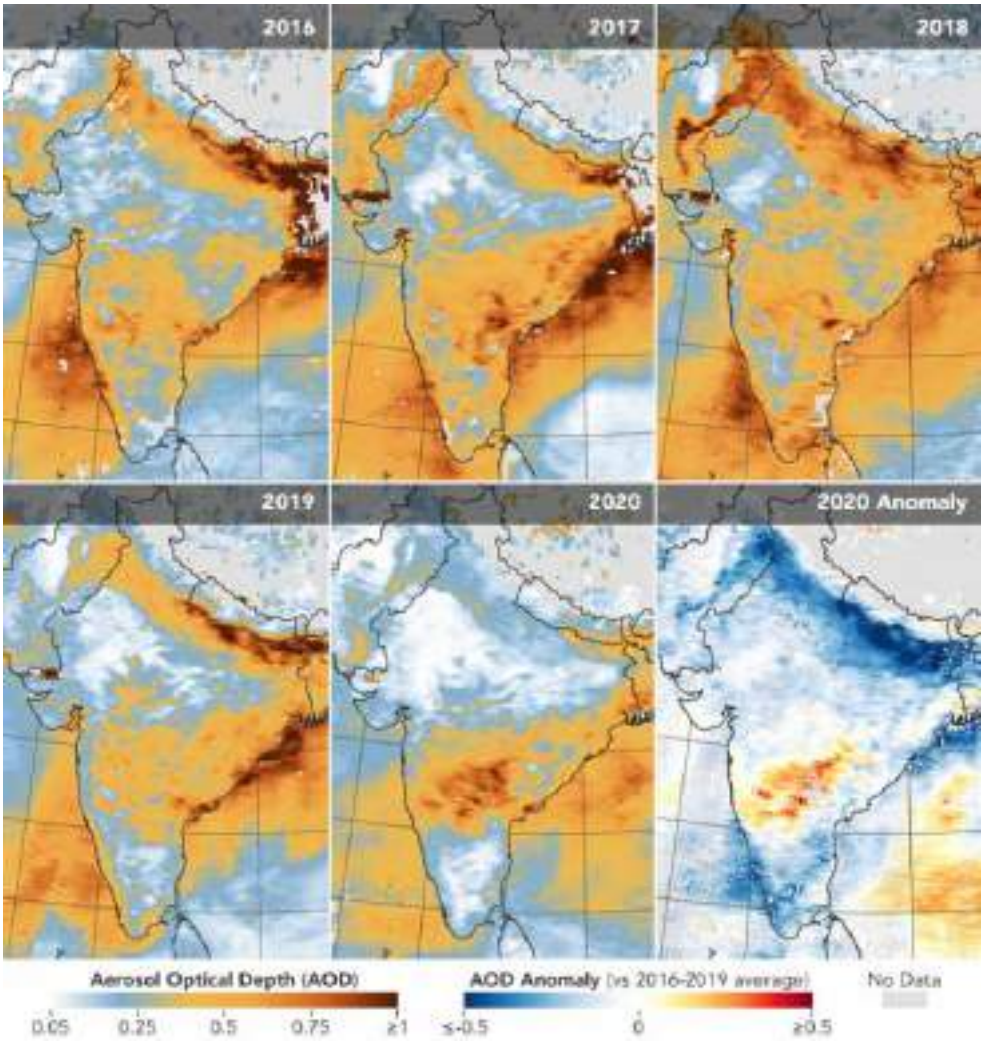

المصدر: Joshua Stevens/NASA Earth Observatory/Terra/MODIS/Pawan Gupta/USRA

وسوف يستعرض التقرير العلاقة بين التغيرات المناخية والبيئية وآثار فيروس كوفيد- 19 عالمياً وعربياً. فعلى الصعيد العالمي، أدت الإجراءات الاحترازية المتبعة في دول العالم الكبرى الصناعية، وتوقف حركة الملاحة الجوية والبحرية إلى حدوث انخفاض حاد في الانبعاثات الكربونية كما هو الحال في بعض دول آسيا مثل الصين والهند، اللذين يعتبران ضمن الأكثر مسؤولية عن النسبة الأكبر من الانبعاثات الكربونية عالمياً، والتي جاء وقعها ملحوظاً على حالة المناخ على المدى القصير.

ويتعرض البحث إلى آثار التغيرات المناخية على الأوضاع الصحية بالمنطقة العربية في ظل اجتياح فيروس كوفيد – 19. فنجد أن نصيب انبعاثات المنطقة العربية يكاد يكون منخفضاً جداً نسبياً، إلا أن آثار التغيرات المناخية وتبعاتها على المنطقة أكبر بكثير مقارنةً بباقي دول العالم، بحيث تتمثل أغلبها في سوء الأحوال الصحية نتيجة الجفاف، ندرة المياه النظيفة في بعض الدول، وتأثر المحاصيل الزراعية والبيئة النباتية.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس إلى أن اجتياح الفيروس قد أفضى عن هشاشة مجتمعاتنا في مواجهة الصدمات العالمية، مثل المرض وتبعات أزمة التغيرات المناخية. وبينما نتعافى، يجب أن نبني مستقبلاً أفضل للجميع، معاً، يمكننا حماية كوكبنا، وتحسين مستوى الصحة، والحد من عدم المساواة وإعادة تنشيط الاقتصادات المتعثرة. وعليه تأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على العلاقة غير المباشرة بين تداعيات الجائحة والحد من تفاقم مشاكل التغيرات المناخية المستقبلية، وآليات انتهاز تلك الفرصة لتحقيق سياسات التعافي الأخضر على المستوى العربي والعالمي.

أولاً- تبعات التغير المناخي

مَرَّ مناخ الأرض عبر التاريخ، بمراحل متباينة من التطور وصولاً إلى عصر المناخ الحديث والحضارة البشرية التي نعرفها، ومعها بداية عصور الاستكشافات العلمية، وتراكم المعرفة الإنسانية. وكان لتطور الحضارات والمجتمعات الإنسانية – والذي تجلى بعد الثورة

الصناعية – والتوسع في قطع أشجار الغابات، واستخدام مصادر الطاقة الاحفورية غير المتجددة – وما نتج عنها من ارتفاع مستويات غاز ثاني أُكسيد الكربون – آثاراً بالغةً على كوكب الأرض، تمثلت في اتساع ثقب الأوزون وتلوث الهواء، ارتفاع مستوى درجات الحرارة العالمي، احترار وزيادة درجة حمضية مياه البحار والمحيطات، تَقلُص صفائح الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وانخفاض الغطاء الثلجي بسبب سرعة ذوبان وتراجع الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحار. وأدت كل العناصر السابقة إلى نشوء ظواهر غير معتادة – عنيفة في أغلب الأحيان – فعلى سبيل المثال، حدثت حرائق هائلة في غابات الأمازون عام 2019 – وهي الغابات المطيرة الأكبر والأكثر تنوعاً حيوياً في العالم والتي يشار إليها برئة الأرض – بمعدل لم يشهده العالم لما يُجاوز العقد من الزمان، فكانت الحرائق من الشدة بحيث نتج عنها غيوم كثيفة حولت النهارَ إلى ليل. وفي نفس العام في أستراليا، نشبت حرائق امتدت على مساحة قاربت من 187,000 كم، وخَلّفت ورائها تدمير ما لا يقل عن 80 % من منطقة «Blue Mountains" للتراث العالمي، و53 % من الغابات المطيرة في "Queensland". وقد جاءت فاتورة الأعاصير والحرائق لعام 2019 أقرب إلى 150 مليار دولار، كتكاليف الخسائر التي تكبدتها الاقتصادات على مستوى العالم.

وأتت بيانات المنظمات الدولية مؤيدة لوجهات نظر السواد الأعظم من علماء المناخ، حيث ثبت تسبب بعض الأنشطة الإنسانية – الصناعية والاستهلاكية منها على وجه الخصوص – في سوء حالة المناخ، وما تبعها من ظواهر وأحداث أثرت على مجريات الحياة بشكلٍ أو بآخرٍ؛ ووصفوها بالمدمرة. وأضاف العلماء أن استمرار حالة التدهور، سيكون لها عواقب وخيمة غير متوقعة. وتكمن دلالات التغير المناخي في التأثير المباشر وغير المباشر على حياة الإنسان والمنظومة البيئية. فوفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية "WHO"، فإن المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في حوالي 250,000 حالة وفاة في السنة عالمياً في الفترة من 2030 2050– نتيجة تلوث الهواء والمياه، وما ينتج عنهما من حالات سوء تغذية، وأمراض مزمنة. وقد قُدرت تكلفة الأضرار الصحية فقط حتى عام 2030 لتتراوح بين 2 – 4 مليار دولار في السنة بحدٍ أدنى، وستكون تلك الآثار أشد وطأة على البلدان النامية، ذات البنية التحتية الصحية الضعيفة، وبالأخص منها دول إعادة الإعمار في المنطقة العربية. وقد اندفعت دول العالم إلى اتخاذ تدابير لمواجهة مشكلة التغير المناخي، والذي جاء أهمها في تخفيض الانبعاثات الحرارية، والغازات الدفيئة "Greenhouse Gases"، والاتجاه للاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة المتجددة، ودمج معايير الاستدامة البيئية في الصناعات المختلفة، كما في النقل. وجاءت اتفاقية باريس الموقعة في أبريل من عام 2016 لتوحيد جهود الدول على مستوى العالم ضد مخاطر التغير المناخي، حيث ادت بتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام ذو انبعاثات كربونية أقل، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لخطر التغيرات المناخية، من خلال الحفاظ على معدل ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن إلى ما دون درجتين مئويتين مقارنةً بمستويات ما قبل العصر الصناعي.

وقد توقع خبراء الأرصاد الجوية أن تتجاوز ارتفاعات درجة الحرارة عام 2020 نسبة تتراوح من 50 % – 70 % مقارنةً بعام 2016، وبذلك يكون صيف ذلك العام هو الأكثر سخونة في العالم منذ بدء القياسات. وستكون المنطقة العربية الأكثر تضرراً بفعل درجات الحرارة شديدة الارتفاع مما يضغط على حدود التكيف البشري. علاوة على ذلك، فإن المنطقة تضم العديد من المدن الأكثر تلوثاً بالهواء في العالم. وتفيد التقديرات لعام 2013 بحسب دراسة للبن الدولي بأن الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء تكلف اقتصادات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من 9 مليارات دولار، بالإضافة على وفاة نحو 125 ألف شخص بسبب أمراض مرتبطة بتلوث الهواء. وذلك بالإضافة الى ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات الذي يدق ناقوس الخطر، حيث أشارت دراسات سابقة إلى أن المنطقة العربية هي من أكثر الأماكن المعرضة لمخاطر غرق بعض المدن الساحلية، ويُزاد على ذلك، مشكلة نقص، بل وصعوبة الوصول إلى المياه العذبة أحياناً، مما يؤثر على الصحة العامة للأفراد، وتمتد لتهدد الأمن الغذائي لبعض الدول، كما يجعل الوصول لآلية وانتهاز فرصة الجائحة للحد من تداعيات التغيرات المناخية المستقبلية أمراً ملحاً للشعوب العربية.

والجدير بالذكر أن تبعات التغير المناخي هي نِتاج سنوات من تراكم الانبعاثات الحرارية كما ذكرنا، والتي لا يمكن التصدي لنتائجها أو إبطال آثارها بين ليلةٍ وضُحاها؛ ولكن تستلزم إعمال استراتيجيات الاستدامة طويلة الأمد، حتى يتسنى للبيئة أن تتعافى، وتكون ملائمة لحياة أجيال المستقبل. فإذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى الآثار الصحية طويلة المدى الناجمة عن التعرض المطول لتلوث الهواء، والتي تشمل الأمراض المزمنة مثل، أمراض القلب، وسرطان الرئة،

وأمراض الجهاز التنفسي، وتلف الأعضاء الحيوية الأخرى، فنجدها تؤثر سلباً على قدرة وكفاءة الأفراد في مواجهة الأمراض المتوطنة، والأوبئة؛ ويتخوف الباحثون من أن يقاسي الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن، الأسواء مقارنةً بغيرهم.

ثانياً- أثر تداعيات جائحة فيروس كوفيد- 19 على الوضع البيئي عالمياً

إلى جانب التأثير المباشر لجائحة فيرس كوفيد- 19 على الصحة، فإن للأزمة الحالية تداعيات كبيرة على الاقتصادات العالمية، وبالتالي على استخدام الطاقة وما ينتج عنها من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لا حرب ولا ركود ولا جائحة سابقة كان له مثل هذا التأثير الملحوظ على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مدار القرن الماضي كما احدثته جائحة Covid-19 في بضعة أشهر قليلة. فوفقاً للتحليلات السنوية لوكالة الطاقة الدولية "Annual Global Energy Review IEA" فقد تبين أن البلدان التي تخضع للإغلاق الكامل تشهد انخفاضاً في المتوسط بنسبة 25 % في الطلب على الطاقة أسبوعياً، بينما تشهد البلدان التي تخضع للإغلاق الجزئي انخفاضاً بنسبة 18 % في المتوسط. كما أفاد مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، أن انبعاثات الصين من ثاني أكسيد الكربون انخفضت بما يقرب 200 مليون طن متري مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019. وقدّر علماء أنظمة الأرض أن هذا الانخفاض ربما أنقذ ما لا يقل عن 77000 كائن حي. وهو الأمر الذي سيجعل من تأثير كوفيد19- على الطلب العالمي على الطاقة في عام 2020 أكبر بسبع مرات من تأثير الأزمة المالية لعام 2008 عليه، علماً بأنه تم جمع تلك البيانات من 30 دولة والتي تمثل أكثر من ثلثي الطلب العالمي على الطاقة.

ومن المتوقع أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 8 %، أو ما يقرب من 2.6 جيجا طن، بحيث يكون هذا الانخفاض هو الأكبر على الإطلاق على مدار الـ 10 سنوات السابقة، و6 أضعاف معدل الانخفاض القياسي السابق في عام 2009 – الناجم عن الأزمة المالية العالمية – وضِعف إجمالي انخفاض الانبعاثات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن، كما حدث بعد الأزمات السابقة، قد يكون الارتداد في الانبعاثات أكبر من الانخفاض، إلا إذا كانت موجة الاستثمار لإعادة تنشيط الاقتصاد مخصصة لبنية تحتية للطاقة أكثر نظافة ومرونة.

شكل (2) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المتعلقة بالطاقة 1900 – 2020

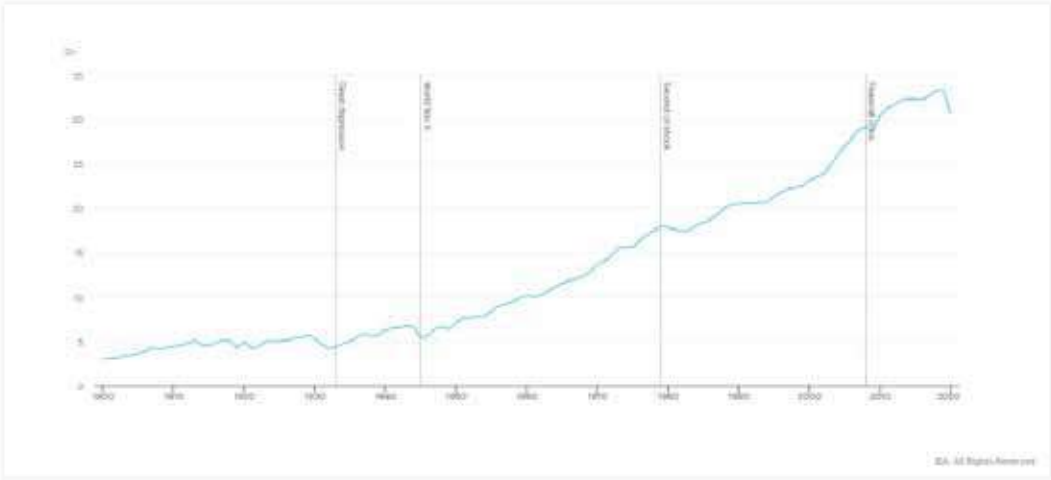

المصدر: International Energy Agency IEA

وفي ما يرجع انخفاض معدل الانبعاثات الكربونية العالمي إلى العديد من الأسباب التي نورد أهمها:

أ. انخفاض معدلات الطلب العالمي على الكهرباء

أدت الإجراءات الاحترازية التي اتُّبعت في العديد من الدول لمواجهة جائحة فيروس كورونا إلى انخفاض معدلات الطلب العالمية على الكهرباء بسرعة، ولكن هذا الانخفاض الحاد تعافى بشكل مطّرد مع تخفيف تلك الإجراءات تدريجياً. وتباينت الدول في درجة التعافي، فمنهم من تعافى بشكل تلقائي ومنهم من تعافى على معدلات زمنية أطول. فعلى سبيل المثال، نجد أنه في شهر ابريل من العام الجاري عندما تم تخفيف بعض الإجراءات الاحترازية، والتي من أهمها حظر التجوال في دول مثل إيطاليا وألمانيا، أظهر الطلب على الكهرباء بوادر التعافي الأولى. كما تم تأكيد هذا الاتجاه خلال شهر مايو. أما في شهري يونيو ويوليو، فقد ظل معدل الطلب على الكهرباء أقل بنسبة 10 % و5 % على التوالي من مستوى 2019 للفترة نفسها في معظم بلدان العالم باستثناء الهند، حيث كان التعافي بها أكثر وضوحاً. ولكن في أغسطس، أدى الانتعاش المتواصل في نمو الطلب على الكهرباء لدول الاتحاد الأوروبي إلى قربها من مستويات عام 2019، على الرغم من استمرار بعض إجراءات التقييد في كبح الطلب على الكهرباء في سبتمبر. ومع ذلك، كان الطلب على الكهرباء في سبتمبر أعلى بنسبة 3,4 % عن متوسط سبتمبر 2019، وفي اتجاه متزايد. وهذا النمو مدفوع بعاملين: انتعاش الطلب على الكهرباء في القطاعين الصناعي والتجاري وزيادة الطلب على الري مقارنة بعام 2019، عندما قللت الرياح الموسمية الممتدة من الحاجة إلى الكهرباء في الزراعة.

شكل (3) التغير السنوي في الطلب على الكهرباء في بلدان مختارة لعام 2020

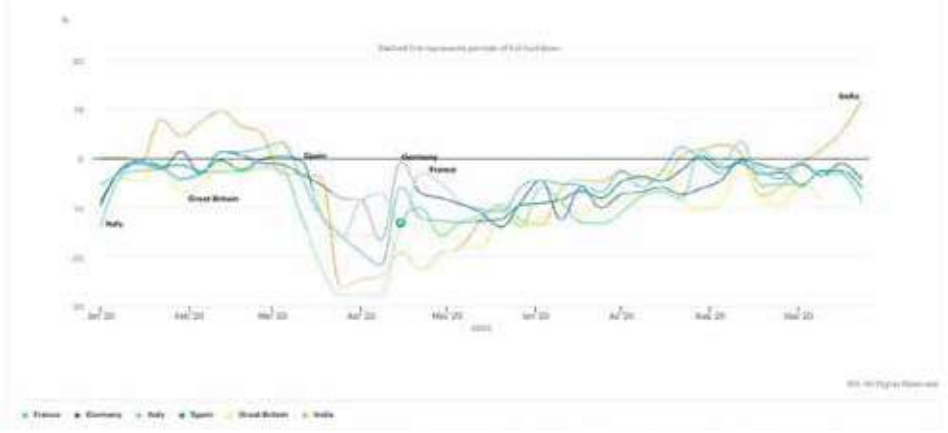

المصدر: International Energy Agency IEA

ب. انخفاض معدلات الطلب العالمي على النفط

نتيجة لإجراءات الإغلاق العالمية، أدى انخفاض معدلات التنقل إلى خفض الطلب العالمي على النفط بنسبة 57 % على نطاق غير مسبوق؛ حيث انخفض النقل البري في المناطق التي تم إغلاقها بين 50 % و75 % مع انخفاض متوسط نشاط النقل البري العالمي تقريباً إلى 50 % مقارنةً بمستوى 2019. فبحلول نهاية مارس 2020 توقف النقل الجوي في أغلب مناطق دول العالم بشكل كامل تقريباً، مع انخفاض نشاط الطيران في بعض الدول الأوروبية بأكثر من 90 %. والجدير بالذكر أن أنشطة الانتقال والطيران يمثلان ما يقرب من 60 % من الطلب العالمي على النفط.

مع انتشار تدابير الإغلاق، انخفض نشاط الطيران العالمي بنسبة كبيرة بلغت 60 % بنهاية الربع الأول من عام 2020، وتبع ذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط في مارس وحده بمعدل قياسي بلغ 10,8 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي.

شكل (4) تطور نشاط نقل الركاب على الطرق في بلدان مختارة في أوائل عام 2020

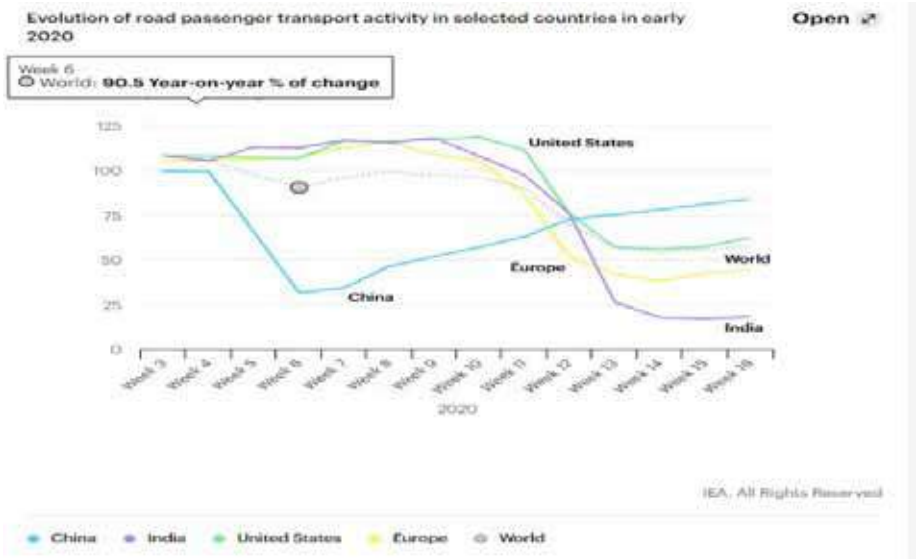

شكل (5) تطور نشاط الطيران في بلدان مختارة في أوائل عام 2020

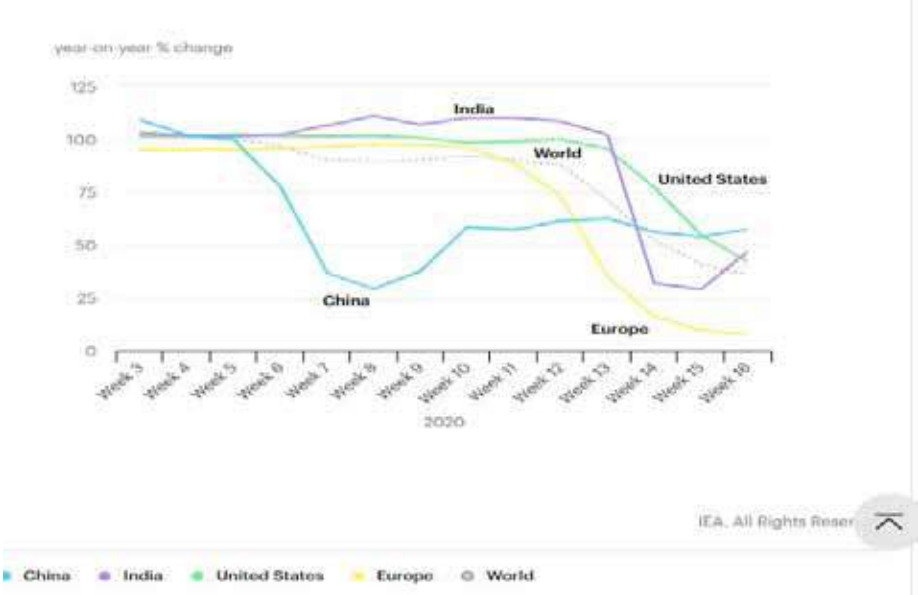

المصدر:
International Energy Agency IEA

ومن المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على النفط انخفاضاً قياسياً قدره 9,3 مليون برميل في اليوم بنهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019. وقد أدى تأثير التدابير الاحترازية في 187 دولة ومنطقة إلى تعطل وتوقف حركة العالمي تقريباً لمدة أشهر. أما بالنسبة للربع الثاني من عام 2020، فقد سجلت البيانات انخفاضاً في معدل الطلب بمقدار 23,1 مليون برميل في اليوم عن مستويات عام 2019 في نفس الفترة.

شكل (6) التغير في الطلب الشهري على النفط في بلدان مختارة، 2020 مقارنة بعام 2019

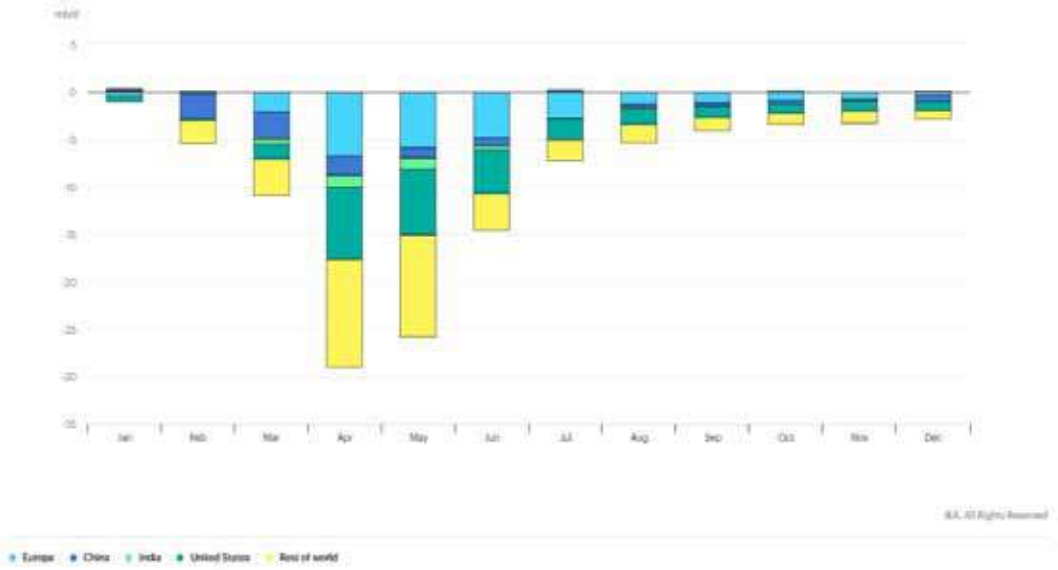

المصدر: International Energy Agency IEA

ج. المصادر الأخرى للطاقة

1. الفحم ومشتقاته

كان الطلب العالمي على الفحم هو الأكثر تضرراً، حيث انخفض بنسبة 8 % تقريباً مقارنة بالربع الأول من عام 2019. وتضافرت ثلاثة أسباب لتفسير هذا الانخفاض؛ الصين – اقتصاد قائم على الفحم – كانت الدولة الأكثر تضرراً من الأزمة في الربع الأول؛ الغاز الرخيص والنمو المستمر في مصادر الطاقة المتجددة في أماكن أخرى تعتبر تحديا للفحم؛ كما أدى الطقس المعتدل إلى الحد من استخدام الفحم.

2. الغاز الطبيعي

قد ينخفض الطلب على الغاز بشكل أكبر خلال العام بأكمله مقارنة بالربع الأول، مع انخفاض الطلب على الطاقة والأنشطة الصناعية.

3. الطاقة النووية

سينخفض الطلب على الطاقة النووية استجابة لانخفاض الطلب على الكهرباء.

4. الطاقة المتجددة

من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة المتجددة بسبب انخفاض تكاليف التشغيل كما أن النمو الأخير في الاستثمار بهذا المجال، وبعض المشاريع الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ بنهاية عام 2020، ستعزز الإنتاج أيضاً.

ثالثاً- انعكاسات الجائحة على التغيرات المناخية عالمياً

شكل (7) يوضح العلاقة بين جائحة كوفيد- 19 والتغيرات المناخية

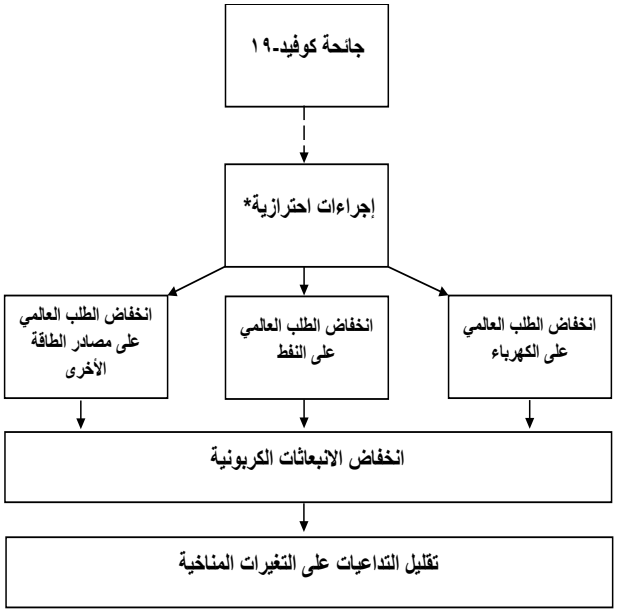

أدى تسرب الكربون إلى غلافنا الجوي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما يزيد قليلاً عن 1 درجة مئوية منذ منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر، ومن المتوقع أن ترتفع بمقدار 4-3 درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن إذا لم يتم تخفيض مستويات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير. ويبين الشكل (2) السابق ذكره أنه على مدار المائة عام الماضية، أظهر عدد من الأحداث إمكانية حدوث انخفاضات حادة في الانبعاثات الكربونية، وأيضا كما تم ذكره سابقاً ووفقاً لإحصائيات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، فإن العالم سيستخدم طاقة أقل بنسبة 6 % عام 2020 - أي ما يعادل فقدان الطلب الكلي على الطاقة في الهند، مما سيؤدي إلى حدوث انخفاضات كبيرة في ثاني أكسيد الكربون بنسبة 8-4 %، ومما يمنع 2 و3 مليار طن من غازات الاحتباس الحراري من الوصول الى الأرض.

لإبقاء العالم على المسار الصحيح بأن تتغير درجة الحرارة تحت 1.5 درجة مئوية هذا القرن كما هو موضح بشكل (8)، يحتاج العالم إلى تخفيضات مماثلة في المستقبل المنظور للحفاظ على هذا الهدف في الاعتبار. إذا أدى Covid-19 إلى انخفاض في الانبعاثات بنحو ما يقارب من 5 % في عام 2020، فهذا هو معدل الانخفاض الذي يحتاجه الكوكب كل عام حتى يتم الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية حوالي عام 2050.

شكل (8) التغيرات في درجة الحرارة وفقاً للانبعاثات الكربونية

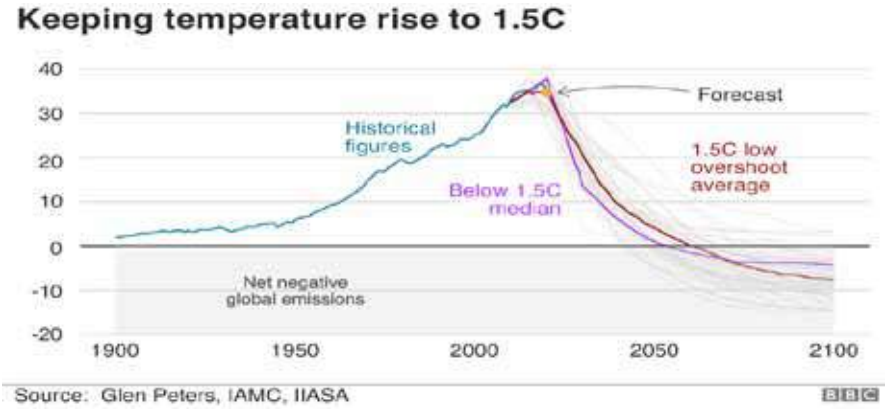

المصدر: Glen Peters, IAMC, IIASA

وعلى الصعيد الآخر، يعتقد خبراء الطاقة أنه سيكون هناك انتعاش في العام المقبل، ولكن على المدى الطويل ينحصر الأمل في ان ينتقل العالم إلى وقود أكثر اخضراراً، حيث انه لن تحدث مثل هذه الانخفاضات في الانبعاثات من خلال عمليات الإغلاق والقيود من الأساس، ولكن من خلال سياسات المناخ التي تؤدي إلى نشر التقنيات النظيفة وترشد الطلب على الطاقة.

رابعاً – التغيرات على الأوضاع الصحية عربياً

أ. التغيرات البيئية

قبل ظهور جائحة كورونا المستجد كانت المنطقة العربية تعاني من مشاكل بيئية، حيث يعد تلوث الهواء من أكثر المشاكل البيئية شيوعاً في الدول العربية. وتتزايد الوفيات الناتجة عن سوء نوعية الهواء بشكل ملحوظ، حيث إن معدل الوفيات التي تُعزى إلى العوامل البيئية آخذ في الارتفاع، ويقدر حالياً بنحو 23% من جميع الوفيات في المنطقة العربية، كما ان الأخطار البيئية مسؤولة عن حوالي 23% من العبء الإجمالي للأمراض في المنطقة، وذلك بالإضافة الى النمو السكاني وما ينتج عنه من توليد المزيد من النفايات وما يتم بعد ذلك من سوء إدارة هذه النفايات. كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 676,000 مواطن عربي سيفقدون حياتهم قبل الأوان في عام 2020 بسبب التعرض للمخاطر البيئية التقليدية مثل تغير المناخ، وتلوث الهواء، ونقص المياه النظيفة والصرف الصحي، واختلاطه بالمواد الكيميائية والنفايات السامة، إلى جانب التعرض للمخاطر المهنية الذي سيزداد مع ظهور المزيد من عوامل الخطر البيئية وتأثيراتها مثل جائحة فيروس كورونا المستجد بنسخته الثانية التي تتأهب له البشرية أجمع، مما يفاقم المخاطر الصحية التي سيتعرض لها سكان البلدان العربية. ويمكن تناول التأثيرات من حيث مستوى الدخل على أساس المجموعات العربية التالية:

المجموعة (1) – البلدان ذات الدخل المرتفع (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) 13% فقط من سكان المنطقة العربية يندرجون تحت هذه المجموعة، وتشمل عوامل الخطر البيئية الرئيسية السائدة فقط تلوث الهواء، والتعرض للمواد الكيميائية

المجموعة (2) – البلدان ذات الدخل المتوسط (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، وتونس): يعيش 57 % من سكان المنطقة العربية في هذه المجموعة، تشمل عوامل الخطر البيئية الرئيسية السائدة المياه والصرف الصحي وتلوث الهواء والتعرض للمواد الكيميائية والنفايات وتلوث الأغذية، وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الأزمات الحالية المتعددة، تواجه بعض هذه البلدان بشكل متزايد ضغوطاً إضافية على الصحة البيئية وتدهوراً في القدرات.

المجموعة (3) – البلدان منخفضة الدخل (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن): يقع 30% من سكان المنطقة العربية ضمن هذه المجموعة، وتشمل عوامل الخطر البيئية الرئيسية السائدة المياه والصرف الصحي، وتلوث الهواء الداخلي، والتعرض للمواد الكيميائية والنفايات، وتلوث الأغذية.

شكل (9) الوفيات السنوية المنسوبة إلى المخاطر البيئية

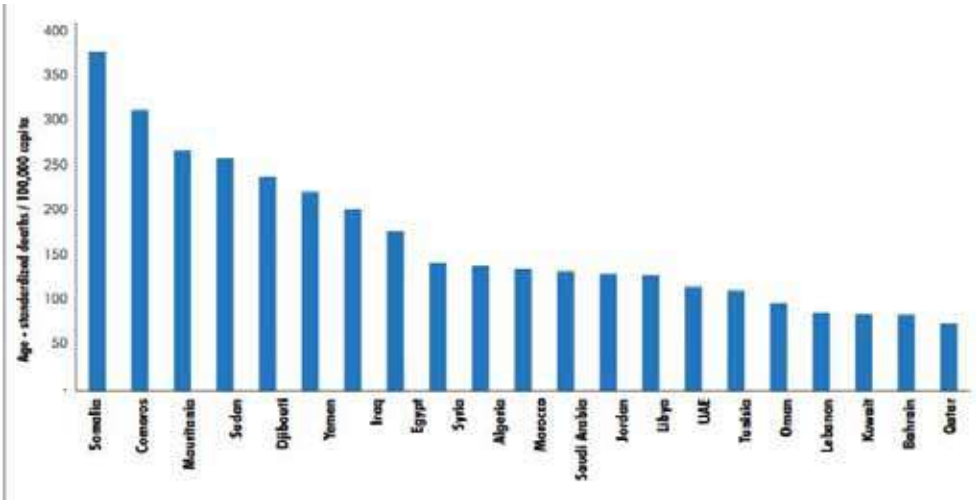

المصدر: تقرير منظمة أفد – الصحة والبيئة في الدول العربية، 10–11 نوفمبر 2020

1. جودة الهواء

على الرغم من أن المنطقة العربية تعتبر غنية بالنفط والغاز والطاقة المتجددة، إلا أن بعض البلاد لا تزال مضطرة إلى الاعتماد على الوقود غير النظيف للطبخ والتدفئة والإضاءة محلياً. وقد أدى استخدام معدلات تلوث الهواء المتاحة لتقدير عدد الوفيات في المنطقة العربية إلى توقع رقم للوفيات المبكرة والذي يبلغ حوالي 472200 حالة وفاة مبكرة في عام 2020 وحده، مما يفاقم الوضع خاصة في وجود جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19.

2. الموارد المائية وخدمات الصرف الصحي

وفي ما يخص الموارد المائية، فقد سلطت جائحة COVID-19 الضوء على أهمية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنطقة، حيث إن توفير إمدادات كافية من المياه والصرف الصحي المناسب ومرافق غسل اليدين، أمر ضروري للحد من انتشار العدوى. وتشير البيانات الأخيرة إلى ان الوضع مثير للقلق، حيث يفتقر حوالي 50 مليون عربي إلى خدمات مياه الشرب الأساسية و74 مليون شخص في المنطقة لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية، كما تشير التقديرات إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي سبب 40,000 حالة وفاة مبكرة بالمنطقة يمكن تجنبها سنوياً، كما أن 9 دول فقط من أصل 22 دولة عربية تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي.

وتواجه المنطقة العديد من العراقيل التي تعيق التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك الصراعات وعدم الاستقرار التي أثرت على أنظمة إدارة المياه، حيث أصبحت البنى التحتية للمياه أهدافاً للتدمير أثناء الحروب. علاوة على ذلك، أدى التدفق الهائل للاجئين في المنطقة العربية إلى زيادة أضعاف موارد المياه الشحيحة بالفعل.

3. المواد الكيميائية والنفايات السامة

في حين أن العديد من الدول العربية لا تزال تكافح من أجل الإدارة السليمة الأساسية للنفايات التقليدية، فإن المجتمعات الآن عالية الاستهلاك مما يزيد بشكل كبير من معدلات وأنواع النفايات المتولدة في المنطقة العربية، حيث ارتفع إنتاج الكيماويات في الشرق الأوسط بنسبة 8.5 % خلال الفترة 2017-2000، وبالتالي تتصاعد الآثار السلبية لسوء الإدارة.

يمكن أن تؤدي نفايات الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوات الطبية المعدية والخطرة، إذا لم يتم التعامل معها أو فصلها بشكل صحيح، إلى تفشي لعدة امراض خطرة، مما يؤدي إلى مخاطر صحية إضافية.

ب. التغيرات المناخية

تستمر الأدلة التي تربط بين تغير المناخ والصحة في التزايد والتراكم، حيث تؤثر الآثار الصحية الضارة الناتجة عن تغير المناخ على العالم بأسره. ومع ذلك، فإن الضعف الصحي وفي القدرة على الصمود يمثلان مصدر قلق خاص في البلدان الأقل نمواً. وتعد المساهمات التراكمية للمنطقة العربية في انبعاثات الغازات الدفيئة، وبالتالي الاحتباس الحراري، محدودة للغاية، ومع ذلك، فإن المنطقة هي ثاني أسوأ منطقة تأثرت بالصحة بتغير المناخ بعد إفريقيا، مما يعني أن أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في تغير المناخ، منذ الثورة الصناعية، هم الأكثر تضرراً.

ويؤدي تغير المناخ إلى تضخيم وتفاقم جميع الآثار الصحية التي تفرضها الجائحة في الوقت الراهن، حيث تشهد جميع الدول العربية تغيرات مناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر، وانخفاض هطول الأمطار، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور جودة الهواء.

وبشكل عام، يجب على الدول العربية أن تعمل بجدية أكبر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باتباع نهج أكثر تعاوناً للتحكم في السياسات البيئية، وتصميم استراتيجيات أكثر فاعلية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف مع التركيز على تحسين المخاطر الصحية، كما يجب إجراء التقييمات وجمع البيانات لتزويد صانعي السياسات العرب بالأدوات الصحيحة لمواجهة التحديات البيئية والصحية الحالية.

خامساً- الاتجاهات العالمية والعربية نحو التعافي الاقتصادي الأخضر

إن معاودة النمو على نحو أكثر مراعاة للبيئة وقدرة على الصمود

عامل مهم في إخراج البلدان من الركود وإعدادها للوضع الطبيعي الجديد، على عكس عالم الأمس المُقيد في مسارات النمو التقليدية. إن جائحة كورونا، وعلى الرغم من المعاناة الشديدة الناجمة عنها، تتيح لنا فرصة سانحة لإحداث تحول في الاقتصاد، لأن يصبح «أخضر»، حيث إن الأزمات الاقتصادية السابقة مثل الأزمة المالية في 2009–2008 وأزمة النفط في السبعينيات أعقبها مباشرة خفض كبير في انبعاثات الكربون كما تم ذكره من قبل. وكان عدم الحفاظ على الانبعاثات في مستويات منخفضة بشكل دائم يمثل فرصة ضائعة لتلك الأزمات. لكن هذه المرة وفي ظل أزمة فيروس كورونا، انخفضت الانبعاثات العالمية بشكل غير مسبوق، لكن هذا الانخفاض المؤقت لن يمنع سوى حوالي 0.01 درجة مئوية من الاحترار، وفقاً لأحدث الدراسات. وكي لا تفوّت البلدان الفرصة لإبقاء مستويات الانبعاثات منخفضة مستقبلاً، من الضروري أن يراعي تعافيها الاقتصادي الحفاظ على البيئة، وأن تستغل هذا الزخم من أجل بلوغ مستقبل خالٍ من الكربون. ووفقاً لأحدث الدراسات يمكن للعالم أن يتجنب 0.3 درجة مئوية من الاحترار العالمي بحلول منتصف القرن إذا استثمرت الحكومات في «التعافي الأخضر» من فيروس كورونا، حيث أن الوباء يوفر فرصة نجاح لتغيير المسار وتحقيق أعلى طموح لاتفاقية باريس.

أ. الجهود العالمية (مجموعة دول العشرين)

تقع اقتصادات مجموعة العشرين G20 في قلب هذا التغير بشأن كيفية تعافي الاقتصاد العالمي من فيروس كورونا. حيث انها تشكل ما يقرب من ثلثي سكان العالم ومساحة الأرض، و82 % من الناتج المحلي الإجمالي و80 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية. وتتطلب إعادة بناء اقتصادات مجموعة الدول العشرين بعد جائحة كوفيد19– إعادة التفكير في نوع الاقتصاد الذي يحتاجه العالم في المستقبل حيث إن البقاء على خصائص الاقتصاد «البني» الحالي سيؤدي إلى تفاقم تغير المناخ الذي لا رجعة فيه وما يتبعه من مخاطر بيئية وخيمة الأثر، بالتالي فإن الاستثمار في تحول أخضر عملي وبأسعار معقولة أصبح أمراً ضرورياً لا مفر منه. إن السياسات الخاصة بالانتعاش الاقتصادي المستدام هي أكثر بكثير من مجرد تحفيز مالي قصير الأجل، حيث ان التحول من الوقود الأحفوري إلى اقتصاد مستدام أخضر منخفض الكربون يتطلب التزامات طويلة الأجل تتراوح من 10–5 سنوات من الإنفاق العام وإصلاحات التسعير. وتشمل أولويات الإنفاق العام دعم الابتكار والبنية التحتية الخضراء للقطاع الخاص، وتطوير الشبكات الذكية، وأنظمة النقل، وشبكات محطات الشحن، والمدن المستدامة. أيضاً

تهيمن مجموعة العشرين على «السباق الأخضر» للقدرة التنافسية البيئية والابتكار في الصناعات العالمية الرئيسية، مثل الآلات، السيارات والمحركات والتوربينات ومولدات البخار والحديد والصلب والبطاريات وتوليد الكهرباء وتوزيعها والأجهزة المنزلية وبالتالي فإن الانتعاش الاخضر بعد الجائحة في مجموعة العشرين سيكون له آثار مهمة ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن أيضاً على الهيكل المستقبلي للاقتصاد العالمي، وخلق فرص العمل، وتوزيع الثروة والدخل، وتخفيف تداعيات تغيرات المناخ وغيرها من العوامل البيئية.

ب. جهود الدول العربية نحو التعافي الاقتصادي الأخضر

إن التحديات التي تواجهها المنطقة العربية تستدعي إجراء تحول جوهري في طريقة إدارة أولويات الصحة البيئية. لقد مهدت النُهج الحالية الأساس، لكنها لم تثبت أنها كافية للحد بشكل مستدام وفعال من المخاطر البيئية على الصحة العامة وبناء بيئات داعمة للصحة.

وقد أثير الكثير من النقاش بشأن إيجاد مشروعات جاهزة للتنفيذ لتدعم على وجه السرعة مرحلة التعافي الاقتصادي من الجائحة، مشروعاتٍ قادرة على البدء بقوة، وتهيئة فرص عمل لكثير من الناس. ومن أمثلة هذه المشروعات التي تعمل على تخضير أنشطة ضارة بالبيئة وتوسيع نطاق مشروعات ناجحة للحد من التلوث وإطلاق مشروعات جديدة، مشروع الحد من التلوث البيئي في مصر، ومشروع الحد من تلوث الهواء ومكافحة تغير المناخ في مصر.

أيضاً ثمة مثال آخر من مشروع يجري حالياً تنفيذه وقد يضيف قيمة إلى هذه المبادرة المهمة هو مشروع الحد من التلوث البيئي في لبنان. ويُقدِّم المشروع للشركات الصناعية شديدة التلويث قروضا بأسعار فائدة قريبة من الصفر لأجل سبع سنوات مع فترة سماح تصل إلى عامين. ويهدف التمويل المُيسَّر الذي يقدمه المشروع إلى مساندة مشروعات تغيير نوع الوقود، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الإنتاج.

ويساعد مشروع الحد من التلوث البيئي في مصر الصناعة على تحسين الأداء والامتثال للمعايير البيئية. وتستطيع الصناعات المؤهلة في القاهرة الكبرى والإسكندرية الاستفادة من التمويل في الاقتراض بأسعار فائدة قريبة من الصفر من أجل تغيير نوع الوقود، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الإنتاج. وسيتيح توسيع نطاق هذه المشروعات الآن فرصة مثالية لتحقيق تعافٍ أخضر مراع للبيئة.

ويهدف مشروع الحد من تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بمصر الذي يجري إعداده إلى الحد من التلوث الذي يُسبِّبه قطاع النقل، وقطاع إدارة المُخلَّفات الصلبة، وهما أكبر مصدرين للانبعاثات الضارة في منطقة القاهرة الكبرى.

وثمة أمثلة للاستثمارات في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، مثل المشروع الواعد (مشروع المنظومات الواحية وسبل كسب العيش بتونس) الذي ساعد الواحات التقليدية على التغلب على عوامل التصحُّر. وساعد هذا المشروع أيضا على إتاحة الفرص وتهيئة الوظائف لكثير من الشباب، وتحسين إنتاج هذه المنظومات البيئية، والسياحة البيئية، ومن ثم زيادة مستويات الدخل في المجتمعات الفقيرة.

وهناك مثال آخر للاستثمارات الخضراء عالية العائد هو مشروع الإدارة المتكاملة للأراضي في المناطق المتأخرة في تونس الذي اشتمل على تدخلات لإدارة الأراضي تراعي اعتبارات المناخ وذات أهمية بالغة لا سيما في سنوات الحر الشديد. وتعد تدخلات الإدارة المتكاملة للأراضي استراتيجيات مهمة للتكيف مع تغير المناخ. علاوةً على ذلك، فإنها تسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من آثار غازات الدفيئة.

كما تم بنجاح تنويع سبل كسب العيش لصائدي الأسماك في المغرب لجعلهم أقدر على الصمود والتكيف مع الاحترار العالمي وما ينجم عنه من ارتفاع درجة حرارة المحيطات. فعلى سبيل المثال، تضررت الأرصدة السمكية شديدة التأثُّر بدرجات الحرارة من زيادة الحرارة، وهو ما خلَّف آثارا سلبية على أقوات المجتمعات الساحلية واستهلاكها. وتساعد مساندة أنشطة إضافية مثل زراعة الطحالب، والسياحة البيئية هذه المجتمعات على تنويع أنشطتها وأن تصبح أقدر على الصمود في وجه الصدمات المناخية. ويعد الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية شبكة أمان، ويمكن أن يصبح مُحرِّكاً للنمو لكثير من البلدان في المنطقة التي تمتلك سواحل متنوعة ومنتجة، ولها تاريخ طويل من الاعتماد المتبادل مع المحيط.

كما توجد أيضا فرص مهمة لإدارة المناطق الساحلية، وخلق اقتصاد أزرق تتوفر له مقومات الاستدامة. وإلى جانب تحسين مستويات الاحتواء في البر، تسنح أيضا فرص تعود بالنفع على الجميع على سواحل البحر. فعلى سبيل المثال، ساعد برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المغرب على زيادة دخول المجتمعات الساحلية ذات الدخل المحدود بمساندة سبلهم لكسب الرزق بأنشطة بديلة.

والجدير بالذكر انه تكتسي التدابير المالية التنشيطية التي تهدف إلى مساندة المشروعات الخضراء أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يعتمد فيها معظم السكان على رأس المال الطبيعي. ويقتضي العمل من أجل تدابير تنشيطية خضراء تشمل الجميع أن يكون التمويل منخفض التكلفة ومتاحاً للأنشطة الخضراء المراعية للاعتبارات البيئية، وأن تعود المنافع الناجمة من هذه الاستثمارات بوجه خاص على شرائح السكان ذات الدخل المنخفض. ومع أن معظم سكان المنطقة يعيشون في مناطق حضرية بنسبة 60%، فإن معظم فقراء المنطقة يعيشون في مناطق ريفية. وفي مصر واليمن وتونس والمغرب، على سبيل المثال، يزيد عدد الفقراء المقيمين في مناطق ريفية عن عدد الفقراء الذين يعيشون في مناطق حضرية. واتضح أن أنشطة التخضير ترتبط بدرجة كبيرة بالحد من الفقر. وعلاوةً على ذلك، فإن التخضير يراعي مصالح الفقراء، وهو ما يعني أنه يعود بالنفع على المجتمعات الأفقر أكثر من غيرها.

سادساً: أولويات خطط التعافي الأخضر المستدام

1. العدالة والكفاءة في خطوات التحول الأخضر

إن مبادئ الاقتصاد الأخضر المتمثلة في الرفاهية والعدالة والكفاء لن تتحقق إلا من خلال وضع خطط وإجراءات تعافي كفئ وعادلة حيث ان الانتقال العادل هو الذي لا يترك متخلفاً عن ركب التحول، فيدعم حقوق الإنسان، ويحمي الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا ويخلق وظائف خضراء جديدة، لا بد من الاعتراف بأن مشاركة جميع أصحاب المصلحة هو جوهر الانتعاش التحولي. يجب أن تحاول خطط التعافي ضمان رؤى وقيم متنوعة وأن يتم النظر في أولويات النساء والشباب، وقد بدأت بالفعل العديد من صانعي السياسات في وضع بعض هذه المبادئ في الممارسة، على سبيل المثال أمستردام، بوتان، كوستا ريكا وأيسلندا ونيوزيلندا واسكتلندا.

2. تطوير الخطط الوطنية للاقتصاد الأخضر لتحقيق الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل

لابد على الحكومات أن تدمج نهج الاقتصاد الأخضر الشامل في كل من سياسات الإنقاذ الأولية على المستويين الكلي والجزئي، وحزم التحفيز الاقتصادي متوسطة الأجل، والتخطيط الانتقالي طويل الأجل. حيث إن زيادة الدعم من 17 دولة أوروبية لإبقاء الصفقة الأوروبية الخضراء على المسار الصحيح دليل على الإجماع الواسع على أن التحول الأخضر شرط أساسي للازدهار الاقتصادي في المستقبل. يجب على البلدان اغتنام هذه الفرصة لمضاعفة الجهود لتحقيق طموحات أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس.

3. هيكلة الحوافز المالية وحزم المساعدات المالية لتسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام

على سبيل المثال، استجابة لتداعيات COVID-19 يمكن للحكومات ربط الحوافز المالية وحزم المساعدات المالية بالالتزام بمعايير التحول الاقتصادي الأخضر مثل التأجيل الضريبي ومساعدة الصناعات ذات مستوى التلوث الأقل، بما في ذلك الشركات الصغيرة، كما تربط النمسا وفرنسا خطة إنقاذ شركات الطيران الخاصة بهما بالالتزام ببنود اتفاقية باريس. ويمكن للحكومات أيضاً استخدام أدوات تقييم الاقتصاد الأخضر لتحقيق أقصى قدر من المواءمة بين السياسات النقدية والمالية المقترحة لـ COVID-19 تماشياً مع متطلبات الانتعاش الأخضر، واستخدام مناهج جديدة مثل مقايضات الديون بالطبيعة / المناخ، وسندات التنوع البيولوجي، والتحويلات المالية البيئية وغير ذلك من الابتكارات المستدامة في آليات التمويل.

4. توفير المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية

يُعد الاستثمار في البنية التحتية المستدامة وتوفير الخدمات للطاقة والغذاء والمياه والصحة والصرف الصحي أمراً ضرورياً لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الخارجية. ويجب أن تسير هذه الأمور جنباً إلى جنب مع المؤسسات الصحية ومؤسسات حماية البيئة من أجل ضمان توافر جودة هواء ومياه أفضل، مع إدارة تكنولوجية للنفايات وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز القدرة على الصمود من خلال دعم الجهود الشعبية لبناء المرونة المحلية ووضع مبدأ الكفاءة موضع التنفيذ من خلال أنماط استهلاكية أكثر استدامة، ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والوظائف وسبل العيش بالإضافة الى تحسين مهارات القوى العاملة الموجهة نحو المستقبل؛ وتسريع نشر التقنيات الرقمية وغيرها من التقنيات الناشئة.

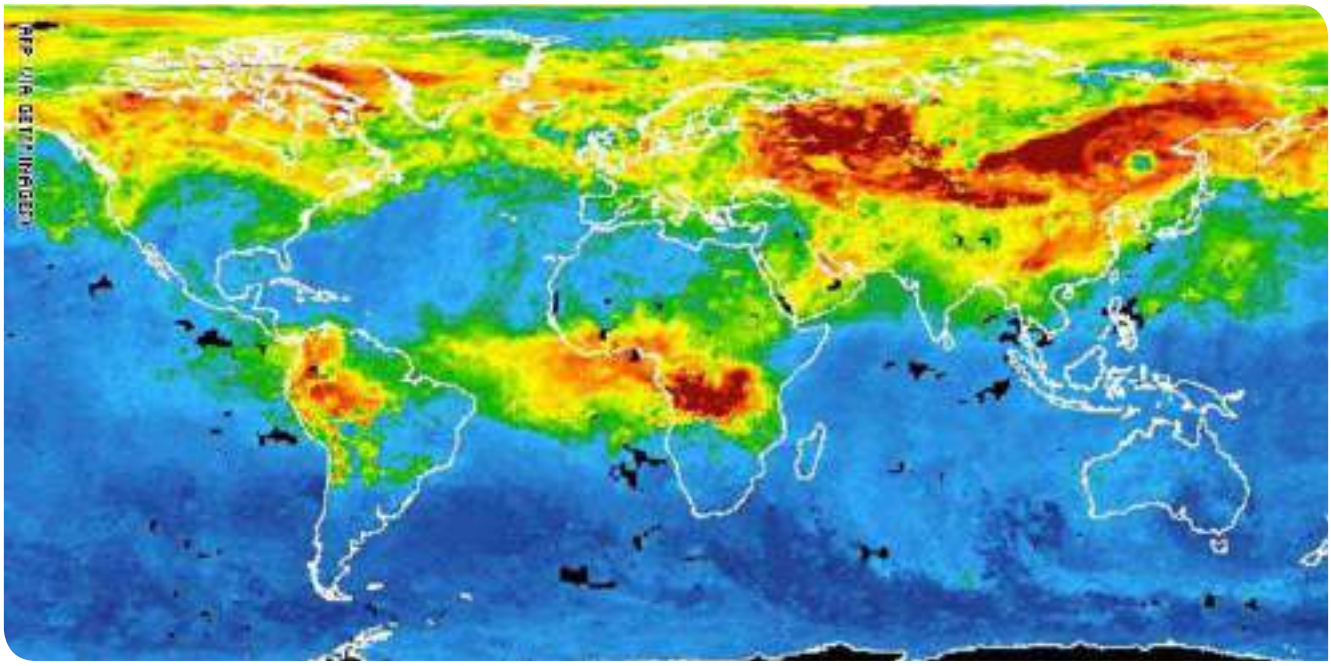

5. إدراج آليات الحماية الاجتماعية الشاملة والنهوض بحقوق الإنسان

للوباء تأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة في المجتمع، ويزيد من التفاوتات في مستويات المعيشة. إن تعزيز حقوق الإنسان – بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والبيئية – إلى جانب العمل على تحسين شبكات الأمان الاجتماعي أمر بالغ الأهمية لا بد ان يدرج بخطط التعافي الأخضر. وتشمل تدابير الحماية الاجتماعية المساعدة الاجتماعية الطارئة، وتوسيع نطاق الوصول إلى استحقاقات البطالة لعمال القطاع غير الرسمي، والتأمين الاجتماعي الأكثر شمولاً. بالتالي يجب أن تعالج هذه الإجراءات الحرمان طويل الأمد الذي من الممكن ان يحدثه التعافي، وتضمن الحد الأدنى من مستويات المعيشة للجميع.

6. إعادة النظر في سياسات دعم الوقود الأحفوري

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن توفير النفط بأسعار منخفضة يمثل فرصة فريدة لإلغاء دعم الوقود الأحفوري، والذي يعد ضاراً اقتصادياً وبيئياً. ومن المتوقع أن يؤدي قرار نيجيريا بإلغاء دعمها إلى توفير ملياري دولار على الأقل للحكومة سنوياً. كما التزم الاتحاد الأفريقي بتعزيز الطاقة المتجددة في جميع أنحاء القارة، حيث أن 600 مليون شخص لا على الكهرباء.

7. إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة لتسريع انتقال القطاع الخاص إلى ممارسات أكثر اخضراراً

تمثل الشركات الصغيرة 70 % من إجمالي العمالة على مستوى العالم – وعلى الرغم من كونها معرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية – فإنها توفر قناة مهمة ومحورية لتحفيز الاستيعاب الاجتماعي للابتكارات الخضراء.

8. تطوير التعاون الدولي

إن تعزيز الحوكمة المشتركة من أجل التخفيف من المخاطر الاقتصادية والبيئية الناشئة هو أولوية حتمية بالوقت الراهن. ودعم المجتمع المدني في بناء التحالفات العالمية هو أمر أساسي في تطوير حركة أكثر تماسكاً لتسريع عملية الانتقال الأخضر. بالتالي، يجب تشجيع التحالفات الدولية لأن جميع الدول تواجه الجائحة وتحتاج جميعها إلى الاستعداد لتعاف أفضل. كما يوفر إنشاء منصات رصد وطنية لتقييم خطوات التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية وأهداف التنوع البيولوجي فرصة محتملة لتحسين التنسيق الوطني والإقليمي والعالمي.

أزمة لبنان الاقتصادية بين العقبات السياسية والحلول الممكنة

مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية – اتحاد الغرف العربية

الأزمة الاقتصادية في لبنان هي، في جوهرها، أزمة حوكمة منبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بنيوي، بما حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر. وهناك عوامل سياسية ساهمت إلى حد كبير في تعطيل البلد واستنزفت الاقتصاد وأغرقته في الفساد وتراكم الديون، حتى أن الأزمة بجلها وجوهرها هي أزمة سياسية قبل أن تكون أزمة اقتصادية. فالفساد السياسي فتح المجالات للفساد الاقتصادي وسوء الإدارة الفاحش.

منذ صيف 2019 ولبنان يتعرض لأزمات متفاقمة اقتصادية ومالية، وتفاقمت مع جائحة "كوفيد– 19" والانفجار الهائل في مرفأ بيروت. وأدى انعدام الثقة بالنظام القائم على الاستدانة إلى توقف تدفقات رأس المال، مما عجل بحدوث إخفاقات كبرى طالت منظومة القطاع المصرفي بأسره، وإدارة الدين العام، وما لذلك من انعكاسات على سعر الصرف الذي تراجع تجاه الدولار بأكثر من 450 في المئة. وفي 7 مارس 2020، تخلفت الحكومة عن سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار، وهو ما يمثل أول تخلف من جانب لبنان عن سداد الديون السيادية، وما لبثت أن أعلنت التوقف عن سداد مستحقات كافة السندات الدولية التي على عاتقها. ثم أعلنت الحكومة في 18 مارس حالة التعبئة العامة، وفرضت إغلاقا للتصدي لجائحة كورونا، وتضمن ذلك إغلاق الحدود (الجوية والبحرية والبرية) وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة. وفي 4 أغسطس 2020، هز انفجار هائل مرفأ بيروت، مما أسفر عن تدمير معظمه وإلحاق أضرار إنسانية ومادية وسكنية وتجارية بالغة بالمناطق الكثيفة الواقعة في نطاق دائرة واسعة من بيروت. وتعد تأثيرات الانفجار وتداعياته بالغة الشدة في قطاعات رئيسية ذات أهمية حيوية للنمو، منها التمويل، والإسكان، والسياحة، والتجارة. وقدرت قيمة الأضرار الناجمة عن الانفجار بين 3.8 – 4.6 مليارات دولار.

وزاد ما سبق تفاقم مواطن الضعف الهيكلية طويلة الأجل التي تشمل سوء حالة البنية التحتية –عدم قدرة قطاع الكهرباء على القيام بمهامه، ونقص المياه، وعدم كفاية إدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة – وسوء إدارة المالية العامة، والاختلالات الضخمة في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية بحيث وصلت البطالة إلى 45 في المئة عام 2020، فيما احتل لبنان المرتبة 149

بين 180 بلدا في العالم والمرتبة 14 عربيا في مؤشر الفساد 2020.

ومع الاقتراب من نفاذ الاحتياطي لدى مصرف لبنان المركزي، لا مفر من رفع الدعم التدريجي للسلع الأساسية في سبيل إطالة عمر احتياطي مصرف لبنان، وما لذلك من أضرار وأعباء على الفئات الأكثر فقرا، علما أن أكثر من نصف سكان لبنان هم حاليا تحت خط الفقر.

وثلث الدعم يذهب للمحروقات، وثلثا للمواد الأساسية التي يحتاجها المواطن، والثلث الأخير للدواء، لكنها لم تصل لأن قسما كبيرا من السلع المدعومة يتم تهريبها للتصدير. والدعم قائم على حساب المودعين وعلى حساب أموال الناس، لا سيما عبر سندات الخزينة التي استثمر فيها المصارف واللبنانيون، وبالتالي وصلنا إلى مرحلة قد نفقد فيها هذه الأموال. وسعر الصرف الذي كان مثبتا على 1500 ليرة للدولار لم يكن يعكس قيمته الحقيقية، وكان يتم دعمه لتثبيته على هذا السعر، وأجبر مصرف لبنان على المحافظة على معدلات فائدة مرتفعة. ودفع لبنان والمواطنون ثمن هذه السياسة عشرات مليارات الدولارات من دون أي نتيجة.

فقد عاشت البلاد منذ 30 عاما، وفي مقدمتها القطاع العام، بقدرات تتجاوز إمكاناتها. وبعد مرور عقود على اعتماد هذا النموذج، كانت النتيجة اقتصادا شديد المديونية. وقد بلغ الدين العام في نوفمبر 2020 نحو 95.51 مليار $، بما يمثل 186 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، منه 62.5 في المئة بالعملة اللبنانية، و37.5 في المئة بالدولار.

مليون $ ما لم يحدد غير ذلك	2019	يناير–نوفمبر 2019	يناير–نوفمبر 2020	% التغيير
الصادرات	3731	2806	2632	6.2–
الواردات	19239	15304	7878	48.5–
الميزان التجاري	15508–	12498–	5246–	58–
العجز المالي للموازنة	5837–	2952–	2535–	14.1–
مؤشر الأسعار الاستهلاكية %	2.9	2.5	79	76.5
مليار $ ما لم يحدد غير ذلك	ديسمبر 2019	نوفمبر 2019	نوفمبر 2020	% التغيير
الاحتياطات الأجنبية في مصرف لبنان	29.55	30.15	19.03	36.9–
الدين العام	91.64	89.48	95.51	6.7
الموجودات المصرفية (القطاع الخاص)	216.78	259.69	190.31	26.7–
	2018	2019	2020	% التغيير
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار $)	55	51.3		3.7–
التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	1.9–	6.7–	26.4–	
التغيير في الأسعار الاستهلاكية %	6.1	2.9	85.2	

المصدر: مصرف لبنان المركزي وإدارة الإحصاء المركزي ونشرات المصارف وجمعية المصارف.

إنّ استمرار المراوحة من شأنه أن يفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب الثقة من اللبنانيين والمجتمع الدولي في طرق إدارة الأزمات، وتضاؤل الأمل بحماية الاقتصاد والمعيشة وبأن يستعيد المودعون أموالهم من المصارف بالدولار، مع ارتفاع احتمالات حدوث تضخم إضافي في الأسعار.

ومن دون معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل، يبدو أن الأزمات ستكون طويلة الأمد. بعبارة أوضح، سنختبر أزمة اقتصادية طويلة، واحتمالات النهوض منها ضئيلة جدا. وسينتج عن هذا السيناريو ما يمكن وصفه بـ"العقد الضائع".

الدروس المستفادة من تجربة مصر

قبل سنوات قليلة واجهت مصر أزمة مالية كبيرة انعكست هبوطا حادا في سعر العملة الوطنية وتضخما هائلا. لكنها نجحت خلال فترة قياسية في الخروج من الأزمة لأنها نفذت إصلاحات عدة لطالما صعب على الحكومات المصرية السابقة إنجازها، من بينها تحرير سعر الصرف، وخفض الدعم على الوقود والغذاء، وتنفيذ تدابير تقشفية معينة، ورفع أسعار الفائدة لتعويض الأثر التضخمي لتخفيض قيمة العملة. كما كانت هناك بداية مشجعة لإصلاح بيئة الأعمال من خلال تحديث بعض القوانين والقواعد التنظيمية، فضلا عن تنفيذ مشروعات بنية تحتية عملاقة، مثل شق خط ثاني لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة وغيرها.

وجاء تأثير أزمة COVID-19 على النمو في مصر حتى الآن أقل حدة مما كان متوقعا، حيث ساعد الاستهلاك القوي في تعويض ضعف السياحة والاستثمار. ويبدو أن التدابير المتخذة لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضررا بشكل مباشر من الأزمة قد ساعدت في التخفيف من تأثير الصدمة. كما تحسنت وتعززت عوامل الثقة بالاقتصاد مع عودة قوية لتدفقات المحفظة الاستثمارية منذ الاتفاق الإنقاذي المعقود مع صندوق النقد الدولي (SBA).

فقد نجحت مصر بجدارة في تحقيق أصعب بنود خطة الإصلاح الاقتصادي عبر ترشيد ذكي للدعم من خلال اعتماد البطاقة التموينية، وتخفيض دعم الوقود والسلع الأساسية وتوجيه الوفر المالي المتحقق إلى الفئات الأكثر استحقاقا، بغية تحقيق تنمية متوازنة وعادلة. وفي عام 2019 انخفض دعم المواد البترولية بنسبة 77 في المئة، ليهوي إلى 18.6 مليار جنيه، كما تراجع دعم السلع التموينية بنسبة 7.6 في المئة إلى 80.4 مليار جنيه.

وفي مواجهة تداعيات جائحة كورونا ارتفع دعم السلع التموينية والخبز في موازنة العام المالي 2020 2021- إلى 84.5 مليار جنيه، بما يعكس حجم دعم سلع البطاقة التموينية للمستفيدين البالغ عددهم 63.5 مليون فردا.

وهناك العديد من البرامج التي تم إطلاقها لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، مثل "تكافل" و"كرامة"، و"برنامج دعم الإسكان الاجتماعي"، ومبادرة "سكن كريم"، ومبادرة "حياة كريمة" للقرى الأكثر احتياجا، وحملة "حماية" لتسجيل ودعم العمالة غير المنتظمة، وغيرها الكثير.

وتقتضي الموضوعية القول إنّ الأزمة الحالية في لبنان لا تقارن بالحجم الخطير للأزمة التي كانت قائمة في مصر والتي تمكنت من تجاوزها، بالنظر للفارق الكبير في التعداد السكاني حيث مصر تعادل تقريبا 20 ضعفا لعدد سكان لبنان، كما أن التزايد السكاني في مصر ينتج كل عامين عددا مساويا لسكان لبنان. فالمسألة في لبنان هي أمر سياسي في المقام الأول، بالإضافة إلى كونها نتيجة نهج في السياسات الاقتصادية غير قابل للاستدامة.

الحلول المقترحة:

يحتاج لبنان إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاح. ومن الضروري أن يتبنى لبنان استراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة للاستقرار المالي الكلي وينفذها، وتستند إلى ما يلي:

1. برنامج لإعادة هيكلة الديون لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون متوسطة الأجل، بالتعاون والاتفاق مع الجهات الدولية (IMF والبنك الدولي وغيرها)، بالتوازي مع التوصل إلى تفاهم مع الدائنين (بما فيه تنازلات لخفض معدلات الفائدة وتمديد فترات الاستحقاق).

2. الشروع في عملية إصلاحية مالية ذات صدقية. ينبغي إحداث تحول في الإنفاق العام، فهو حاليا غير فعال، ويتسم بالهدر وعرضة إلى التأثر بالفساد. ويعتبر قطاع الكهرباء أحد الأمثلة على ذلك. وتبرز الحاجة إلى إصلاح واسع لإيرادات الدولة بالتركيز بدرجة أقل على رفع الضرائب وبصورة أكبر لمعالجة ضعف التحصيل والاعتماد المفرط على قطاعات محددة، مع وضع سقف ملزم لحجم عجز الموازنة في المستقبل.

3. يحتاج ترشيد الدعم إلى إقرار موازنة، خطة طوارئ، ضبط كبير للإنفاق، معالجة لموضوع ميزان المدفوعات، وبالتالي العجز في ميزان الاستيراد والتصدير، كما يحتاج إلى رؤية سليمة وصحيحة. وحاليا تتجه الحكومة إلى رفع 65 إلى 70% من الدعم عبر تقديم بطاقات دعم للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

4. تشجيع وتحفيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية والدواء فلدى لبنان مصانع غذائية ومصانع أدوية يمكن تشجيعها بالإضافة إلى وجود قطاع خاص حيوي وقوة بشرية عالية التأهيل.

5. إيجاد حلول لديون القطاع الخاص الذي يواجه أزمة حادة،

ووضع خطوات الإغاثة المالية التي تهدف إلى صون الشركات القابلة للصمود وتصفية تلك المتعثرة بشكل منظم.

6. إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي. واستبدال الإجراءات غير المنظمة وذاتية الإدارة في تقييد حركة الأموال والتعاملات المصرفية، وإدارتها بطريقة مركزية وشفافة بدعم من التشريعات المناسبة.

7. في المرحلة المقبلة، نوصي بأن تكون سياسة سعر الصرف أكثر مرونة وتتركز حول ليرة أضعف. لكن، إلى أن تعود الثقة بالليرة اللبنانية، سيكون من الخطر السماح بتعويم العملة. لذا سيتعين الحفاظ على شكل من أشكال إدارة العملة لحين الشروع بخطة انقاذ موثوقة.

8. الاستفادة من تجربة مصر في ترشيد الدعم ليوجه للفئات التي تحتاجه، وإنشاء صندوق للاستقرار الاجتماعي والإصلاح الهيكلي بالتفاهم مع الجهات الدولية المانحة. ويمكن استخدامه لرفع الاحتياطيات الصافية لمصرف لبنان، والمساهمة في تمويل احتياجات الحكومة العاجلة المرتبطة بالموازنة، وتمويل الإنفاق الاجتماعي الذي تشتد الحاجة إليه، والمساعدة على إعادة رسملة المصارف.

إذا يتعين إعطاء الأولوية لبناء مؤسسات أفضل، وإدارة رشيدة للحكم، وبيئة أعمال أفضل، إلى جانب إعادة الإعمار. وسيتوقف مدى وسرعة تعبئة المعونات والاستثمارات على ما إذا كان بإمكان السلطات والبرلمان في لبنان العمل سريعا على إصلاح المالية العامة وإدارة الحكم والحوكمة التي تشتد الحاجة إليها. إذ أنه بدون تلك الإصلاحات، لا يمكن أن يتحقق تعاف مستدام ولا إعادة إعمار، وسيواصل الوضع الاجتماعي والاقتصادي تدهوره. ولا يمكن الخروج من الأزمة إلا بحل سياسي ينتج منظومة جديدة، ارتكازا على إصلاح جذري للترشيد والمحاسبة يتسلح بقضاء مستقل. ودون ذلك سيبقى البلد يراوح في دوامة الاستعصاء البالغ.

مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها عالمياً وعلى الدول العربية
الفرص والتحديات

إعداد: محمد محروس
البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

تعد المبادرة الصينية للحزام والطريق (طريق الحرير الجديد) إعادة أحياء لطريق الحرير التجاري الذي كانت تسلكه القوافل والسفن منذ 2100 سنة والذي كان يربط آسيا بالشرق الأوسط ومنها إلى إفريقيا وأوروبا. تم اقتراح المبادرة في عام 2013، وتهدف إلى الربط السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتعد المبادرة محل بحث العديد من المؤسسات الدولية والبحثية لما لها من أهمية كبيرة وتوقعات بدفع عجلة النمو للدول الأعضاء بصورة كبيرة. كما تتضمن المبادرة عدداً من أكبر مشاريع تطوير للبنية التحتية من طرق برية وسكك حديد على مر التاريخ، وكذلك تهدف إلى تطوير محاور الطريق البحري الذي يربط الصين بجنوب شرق ووسط آسيا ويربطها بأوروبا والشرق الأوسط، بإجمالي استثمارات تتراوح بين 4 إلى 8 تريليون دولار أمريكي. في هذه الدراسة سيتم إلقاء الضوء على أهم سبل الاستفادة المتوقعة للدول العربية، كما سيتم تناول أهم التحديات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها لتعظيم المنفعة من المبادرة.

أولاً- لمحة تاريخية عن طريق الحرير القديم وأهميته

يعتبر طريق الحرير القديم (شكل1) من الممرات التاريخية التي ساهمت في نمو وازدهار الشعوب والحضارات قديماً والذي جمع بين التجارة والثقافة والسياسة، وكان طريق الحرير عبارة عن مجموعة من الطرق والخطوط البرية والبحرية المترابطة التي تمتد لنحو 15 ألف كيلومتر تسلكها القوافل التجارية والسفن قديماً بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الصغرى والوسطى وشبه الجزيرة العربية وبلاد الفرس وإفريقيا وأوروبا، حيث كانت تصل مدة الرحلات إلى عدة شهور. وبالإضافة إلى الدور المحوري في تسهيل المبادلات التجارية، ساهم طريق الحرير في تعلم لغات وتقاليد البلدان

وتلاقي الثقافات وانتشار الديانات بين البلاد المختلفة والمدن الممتدة على طول الطريق. وتطور السفر عبر طرق الحرير بتطور الطرق ومرافقها، حيث كانت المدن الواقعة على امتداد طريق الحرير توفر الطعام والماء وأماكن الراحة للمسافرين، بالإضافة إلى السلع المعدة للتبادل التجاري. وترجع قصة اكتشاف طريق الحرير إلى العصور القديمة في القرن الثاني قبل الميلاد عندما أرسل أحد الملوك الصينيين جنرالاً إلى المناطق الشمالية الغربية من الصين لإقناع القبائل هناك بالتضامن معه للقضاء على فتنة داخلية وعاد الجنرال بعد رحلة استغرقت 13 عاماً باكتشاف الطريق ومعرفة إمكاناته الاقتصادية.

شكل (1) خريطة طريق الحرير التجاري القديم

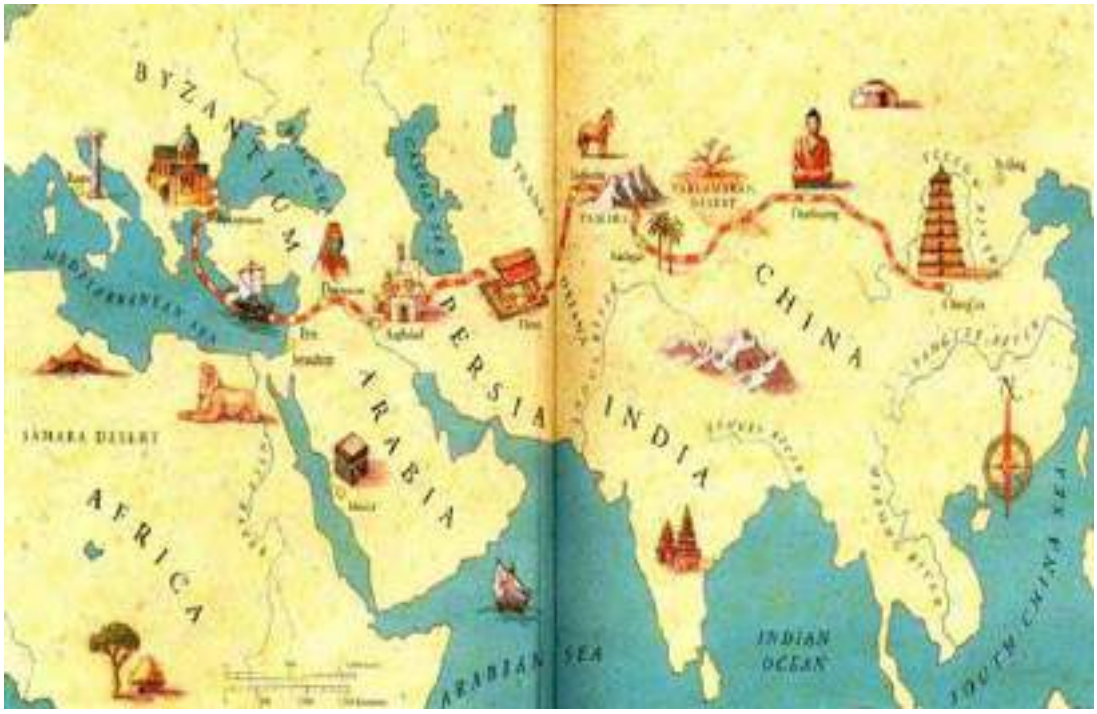

ويعتبر مصطلح «طريق الحرير» حديث العهد نسبياً، إذ لم تحمل الطرق القديمة طوال تاريخها اسماً بعينه، بل حملت عدة اسماء منها «طريق اليشم» و «طريق الأحجار الكريمة» و «طريق البوذية» و "طريق الفخار والخزف" و "طريق التوابل" وغيرها، وكل اسم من تلك الاسماء كان يخص جزءاً من طريق الحرير، وفي منتصف القرن التاسع عشر أطلق العالم الجيولوجي الألماني البارون فرديناند فون ريشتهوفن على هذا الطريق اسم "طريق الحرير" نسبةً إلى أشهر سلعة احتكرت إنتاجها الصين لفترة طويلة بلغت نحو ثلاثة آلاف سنة، ومن أهم البضائع الأخرى التي انتقلت من هذا الطريق كل من الأواني الخزفية والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والزعفران والعطور والعقاقير الطبية والنباتات بشتى أنواعها والحيوانات وجلودها والمشغولات الخشبية والفنية والأسلحة وغيرها.

ولعب العرب دوراً محورياً في تجارة طريق الحرير بالنظر إلى موقعهم الجغرافي الرابط بين آسيا وأوروبا، حيث كان نقطة اتصال براً وبحراً لقوافل التجار. وعرفت العلوم والثقافات والفنون الإسلامية بشكل تدريجي في الصين على نطاق واسع وانتشر المسلمون وتاجروا في مختلف الموانئ والمدن الساحلية الرئيسة في الصين، ونشروا الإسلام وقاموا ببناء مساجد، وبفضلهم اعتنق صينيون كثر الإسلام. ويرجع تاريخ العلاقات الصينية وبلاد الإسلام إلى القرن الثامن عندما امتدت الدولة الإسلامية شرقاً وغرباً ووصل نفوذها إلى الحدود الغربية للصين، وبذلك أصبحت الأجزاء الكبرى من طريقي الحرير البري والبحري واقعة في ديار الإسلام. ومن الملفت أن الصينيين في بداية تواصلهم بتجار الجزيرة العربية كانوا يطلقون على الأحجار الكريمة اسم "حصى العرب". ومن أهم الأسباب التي أدت الى توقف هذا الطريق هي الاكتشافات البحرية، خاصة طريق التجارة البحري الرئيسي الذي يمتد من المحيط الهندي من آسيا الجنوبية إلى شمال

إفريقيا مروراً بالبحر الأحمر حتى خليج السويس. بالإضافة إلى انحدار الإمبراطوريات واكتشاف تصنيع الحرير في أوروبا، إلى جانب كثرة الصراعات والحروب العرقية والدينية والسياسية التي كانت أهدافها اقتصادية بحتة، علاوة على إغلاق بعض من أجزاء الطريق من قبل الأتراك وافتتاح قناة السويس في مصر عام 1869، بما أدى بالنتيجة إلى اضمحلال دور طريق الحرير البري التقليدي.

ثانياً- بداية المبادرة وأسبابها

عاد «طريق الحرير» التاريخي بين آسيا وأوروبا إلى الانتعاش مجددا في ابريل من عام 2005 في إطار مرحلة أولية تشمل سبع دول آسيوية تبدأ بتركيا وتنتهي بكازاخستان، ولكن هذه المرة بواسطة القطارات عوضاً عن الخيول والجمال، وامتدت رحلات القطار إلى مسافة عشرة آلاف و560 كيلومترا يقطعها في 38 يوماً. وفي عام 2013، أطلقت الصين «مبادرة الحزام والطريق» أو ما يعرف به «مبادرة حزام واحد وطريق واحد» لتحيي تجربة عرفها العالم قديماً ببعديها الاقتصادي والثقافي وتخلق طريق بري وبحري متطور لتعزيز الربط الدولي ودعم حركة التجارة. وتمثل المبادرة سياسة خارجية واستراتيجية اقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، والمصطلح مشتق من «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، وهي المفاهيم التي طرحها رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ في عام 2013، وهما المحورين الرئيسيين اللذين تقترح الصين ربط أوروبا اقتصادياً بالصين من خلالهما عن طريق أوراسيا والمحيط الهندي. كما ترتبط المبادرة أيضاً بقارتي إفريقيا وأوقيانوسيا.

وفي مارس 2015، أصدرت جمهورية الصين الشعبية خطة عمل لتحقيق هذه المبادرة، وتقوم على بناء ستة ممرات رئيسية للتعاون الاقتصادي (شكل 2) وهي:

1. الممر الاقتصادي للصين ومنغوليا وروسيا: بما في ذلك خطوط السكك الحديدية والطرق المعبدة – وهذا سوف يرتبط مع الجسر البري.
2. جسر أوراسيا البري الجديد: يشمل السكك الحديدية إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا.
3. الممر الاقتصادي للصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا وسوف يقوم بربط الصين بكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران وتركيا.
4. الممر الاقتصادي للصين وباكستان.
5. الممر الاقتصادي للصين وبنغلاديش والهند وميانمار.
6. الممر الاقتصادي لشبه جزيرة الهند الصينية: فييتنام، تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار وماليزيا.

شكل (2): خريطة الممرات الاقتصادية الخاصة بمبادرة الحزام والطريق

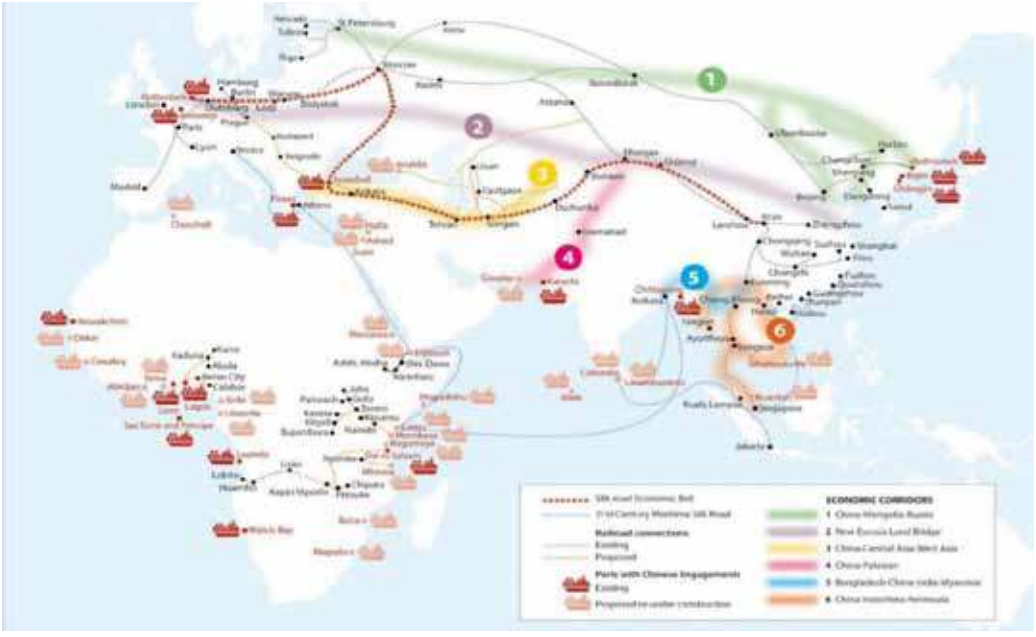

وتؤكد المبادرة على التعاون بين الدول المشاركة في خمسة مجالات رئيسية:

1. تنسيق سياسات التنمية.
2. تطوير شبكات البنية التحتية والمرافق.
3. تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية.
4. تعزيز التعاون المالي.
5. تعميق التبادلات الاجتماعية والثقافية.
6. تطوير شبكات السكك الحديدية والطرق والموانئ وأنظمة الطاقة وشبكات الاتصالات.

شكل (3): الممرات الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق

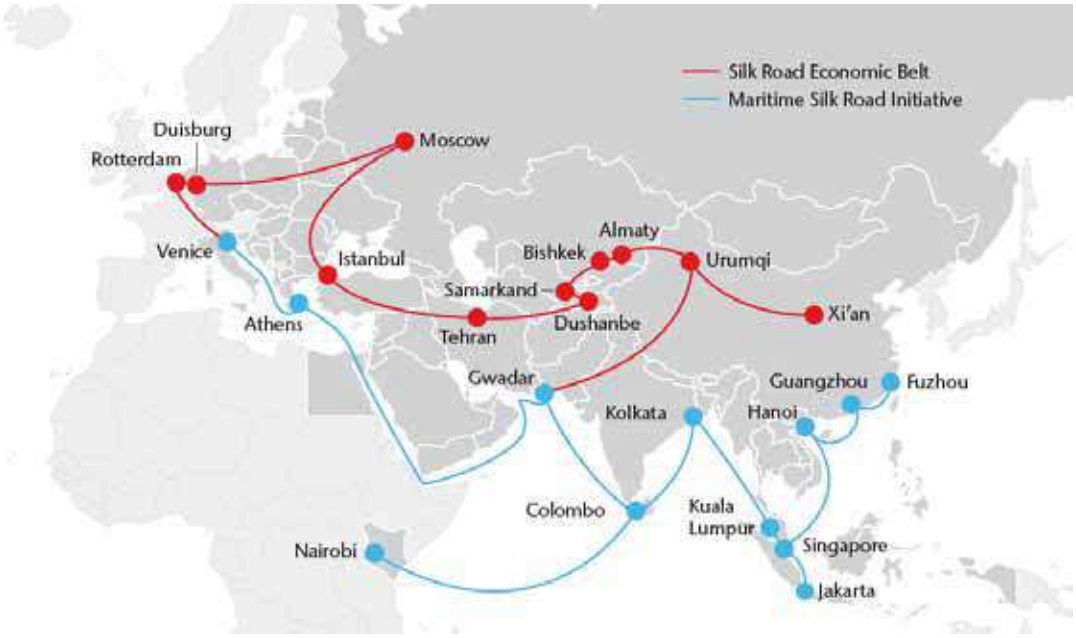

وكما هو موضح من خلال الشكل السابق (شكل 3)، يشمل "الحزام" البري إنشاء ممر اقتصادي وتجاري يمتد من غرب الصين عبر آسيا الوسطى، وصولاً أخيراً إلى أوروبا. وتتمثل الخطوة الأولى في زيادة ربط دول آسيا الوسطى بالاقتصاد الصيني، في حين تشمل المبادرات البعيدة المدى خطوط السكك الحديدية بين الصين وأوروبا. وتهدف مبادرة "الحزام" إلى دمج الكتلة الأرضية الأوراسية في منطقة اقتصادية متماسكة. وبالنسبة إلى "الطريق" البحري، فإن تطوير الموانئ والمحاور في الصين عبر المحيط الهادئ يمثل جانباً أساسياً من المبادرة. والغرض من شراء وبناء منشآت الموانئ والمناطق الاقتصادية المرتبطة بها في أستراليا وماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار وباكستان وكينيا وتنزانيا وسلطنة عمان وجيبوتي ومصر، هو تزويد الصين بوصول بحري وفوائد اقتصادية عبر المحيط الهندي. وسيتم اتصال هذه الطرق بميناء بيرايوس، وهو الميناء الرئيسي في اليونان، والذي تم شراؤه من قبل مجموعة الشحن الصينية كوسكو، بما سيسمح بالوصول المباشر إلى أسواق أوروبا.

بالإضافة إلى ما سبق سيتم إنشاء الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يوفر للمقاطعات الغربية في الصين إمكانية الوصول إلى المحيط الهندي عبر ميناء جوادار الباكستاني، وكذلك ممر بنجلادش – الصين – الهند – ميانمار والذي سوف يتيح لمقاطعة يونان الوصول إلى خليج البنغال.

ومن الفوائد التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال المبادرة جعل الرنمينبي العملة الصينية التجارية والاستثمارية الرئيسية في البلدان المشاركة في المبادرة. كما سيتم تشجيع توسع البنوك الصينية في أسواق الدول المشاركة وذلك لخدمة عولمة الاقتصاد الصيني (شكل4). بالإضافة إلى تسهيل البيع بالتجزئة عبر الإنترنت وجمع استخدام البيانات الضخمة عبر البلدان المشاركة.

شكل (4): محاور تجارة الصين مع الدول الاعضاء بمبادرة الحزام والطريق

ويمثل التوسع في شبكات الاتصالات التي تسيطر عليها الصين جانباً مهماً، حيث استحوذت CITIC Telecom CPC مؤخراً على Linx Telecommunications، التي تخدم روسيا وكازاخستان ومنطقة "ستان" وبحر البلطيق وأوروبا الشرقية، مما سيوفر للصين خدمات الاتصالات عبر جزء كبير من منطقة "الحزام" المستهدفة.

بالإضافة لما سبق، تعد مشاريع التعدين والطاقة أيضاً أمراً أساسياً في المبادرة، حيث تشتري الصين المناجم على نطاق واسع بالإضافة إلى مشاريع توليد الطاقة والنقل في جميع الدول المشاركة، حيث تمتلك الشركات الصينية الآن ما يقرب من ربع إنتاج كازاخستان من النفط، في حين تم توقيع أكثر من 15 مليار دولار من صفقات النفط والغاز واليورانيوم مع أوزبكستان، كما تعتزم الصين إطلاق 30 قمراً صناعياً جديداً لنظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية Beidou خلال السنوات المقبلة.

وتسعى الصين من خلال المبادرة لترويج مبدأ المكسب للجميع من حيث أن المبادرة ليست موجهة فقط للمصالح الخاصة بالصين، ولكن على العكس هي موجهة لنفع جميع الدول المشاركة في المبادرة وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى زيادة الاندماج الثقافي بين الدول الاعضاء.

ثالثا- تطور المبادرة منذ البداية

منذ بدأت المبادرة وهي تشهد تصاعداً في كمية الأموال والاستثمارات التي يتم ضخها فيها، وبلغت قيمة المشاريع التي يتم إنشائها حوالي 3.6 تريليون دولار أمريكي في الربع الأخير من عام 2019. ويشير الشكل التالي (شكل 5) إلى التصاعد الملحوظ في قيمة وعدد المشاريع التي يتم تنفيذها في ضوء المبادرة.

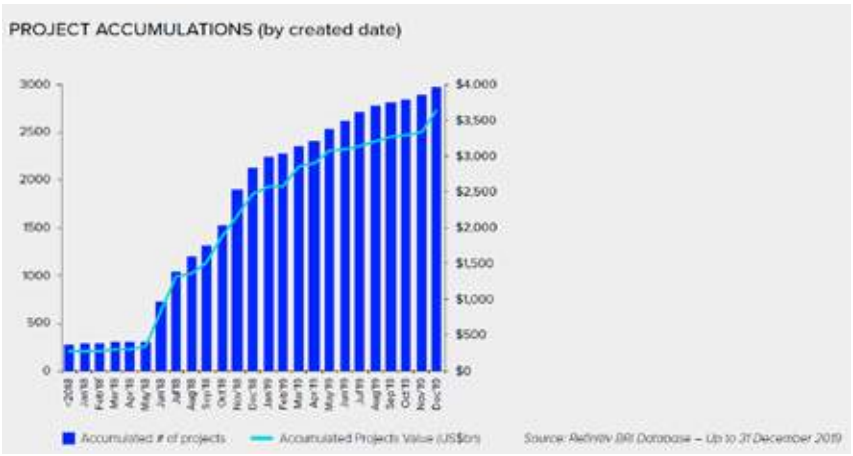

شكل (5): الاستثمارات التي يتم ضخها في مبادرة الحزام والطريق

وتم الانتهاء الفعلي من مشاريع بقيمة تعادل 613.6 مليار دولار أمريكي. والجدول التالي (شكل 6) يوضح التوزيع الشهري للمشاريع والذي بدوره يوضح التطور الكبير في عددها ومدى جديه الدول الأعضاء في السعي قدماً بالمبادرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

شكل (6): أعداد وحجم المشاريع المنشأة من خلال مبادرة الحزام والطريق

Number of Projects – Dec 2018 to Dec 2019				Value of Projects (US$bln) – Dec 2018 to Dec 2019		
Month	Cumulative	Monthly	Quarter	Cumulative	Monthly	Quarter
Dec-18	2131			2470		
Jan-19	2250	119		2573	103	
Feb-19	2272	22		2586	13	
Mar-19	2350	78	219	2855	269	385
Apr-19	2407	57		2893	38	
May-19	2537	130		3069	176	
Jun-19	2610	73	260	3090	21	235
Jul-19	2716	106		3133	43	
Aug-19	2776	60		3212	79	
Sep-19	2814	38	204	3275	63	185
Oct-19	2848	34		3291	16	
Nov-19	2893	45		3331	40	
Dec-19	2982	89	168	3635	304	360

Source: Refinitiv BRI Database – Up to 31 December 2019

كما تم زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركين في المبادرة ليصبح 138 دولة، وذلك طبقا لبيانات شهر مارس من عام 2020، وتلك الدول تمثل معظم قارات العالم كما هو موضح بالجدول التالي (شكل 7):

شكل (7): أعداد الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق

م	المنطقة	عدد الدول
1	أوروبا وآسيا الوسطى	34 دولة (منهم 18 دولة من دول الاتحاد الأوروبي)
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	25 دولة
3	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	17 دولة
4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	18 دولة
5	إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	38 دولة
6	جنوب شرق آسيا	6 دول

ومن الملاحظ النمو الكبير في عدد الدول المشاركة في المبادرة، وتاريخ توقيعها (شكل 8).
حسبما يوضح الشكل التالي لخريطة الدول المشاركة في المبادرة

شكل (8): الدول المشاركة في المبادرة طبقاً لسنة الالتحاق

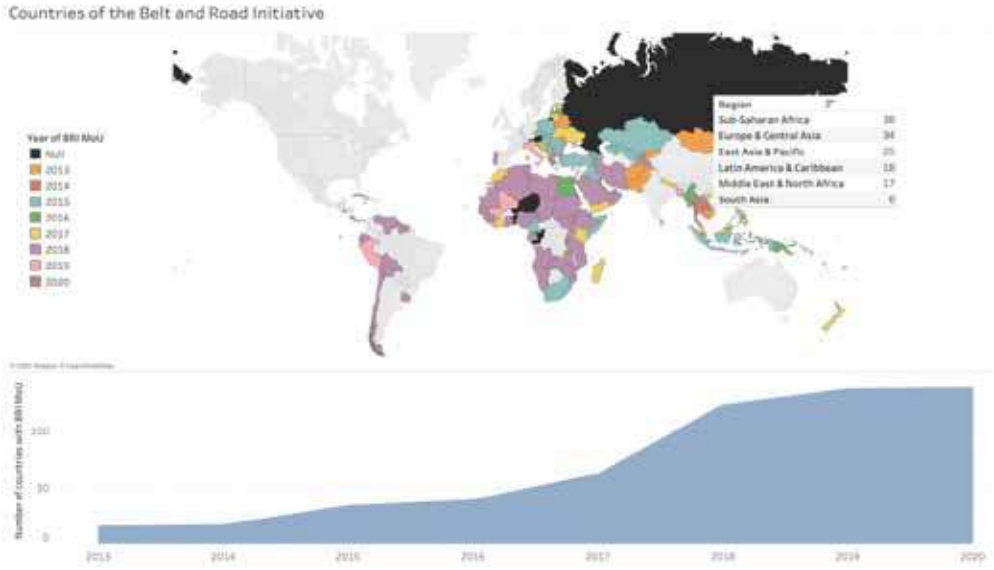

رابعاً- الاستفادة المتوقعة من المبادرة (للدول المشاركة والعالم)

طبقاً للبنك الدولي، يتوقع من مشاريع النقل في مبادرة الحزام والطريق تقليل أوقات السفر على طول الممرات الاقتصادية بنسبة 12٪، وزيادة التجارة بين 2.7٪ – 9.7٪، وزيادة الدخل بنسبة تصل إلى 3.4٪، ورفع 7.6 مليون شخص من الفقر المدقع. بالإضافة لذلك، يوضح (شكل 1–9) و(شكل 2–9) التاليين، حجم صادرات كل من اقتصادات الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، والتي تساهم بما يقرب من 40% من صادرات البضائع العالمية في عام 2017، بما يقرب من خمس مرات أعلى من عام 2000. وتمثل صادرات الاقتصادات المشاركة في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى الآن أكثر من 80% من صادرات السلع من اقتصادات الحزام والطريق.

كما بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية التي ذهبت إلى اقتصادات ممر الحزام والطريق كوجهة نحو 35% من الإجمالي العالمي، حيث استوعبت الدول المشاركة ما يقرب من 600 مليار دولار أمريكي في عام 2017. علاوة على ذلك، بلغت الاستثمارات المباشرة لاقتصادات الممرات في الخارج حوالي 400 مليون دولار أمريكي في عام 2017، وهو ما يعادل 25% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ارتفاعاً من أقل من 10% في عام 2000.

شكل (1-9): نسبة ومعدلات الصادرات لاقتصادات دول مبادرة الحزام والطريق من الإجمالي العالمي

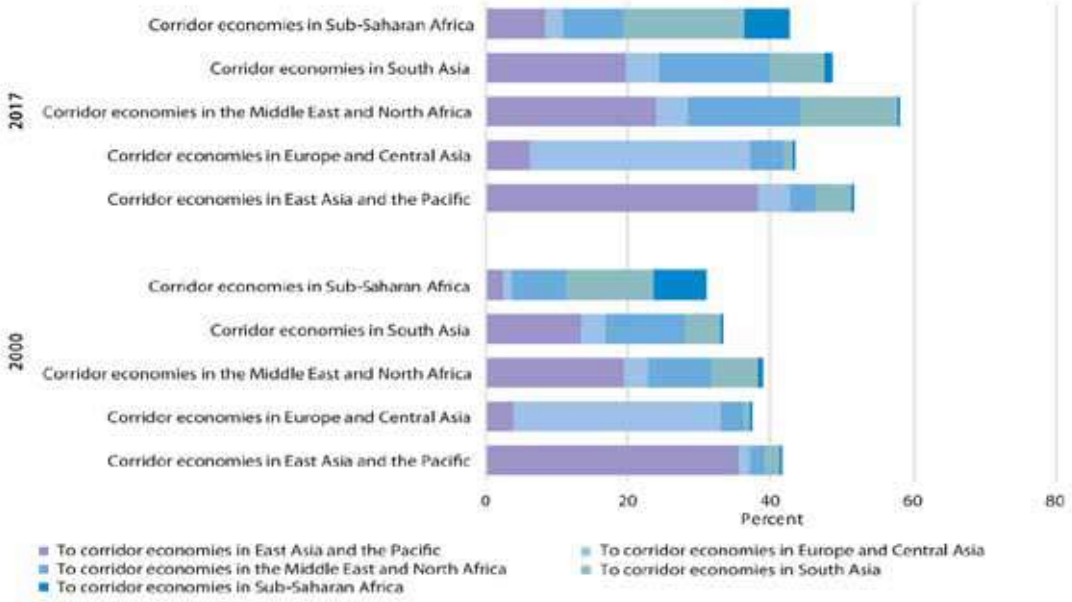

شكل (2-9): حصة ممرات مبادرة الحزام والطريق من اجمالي الصادرات العالمية

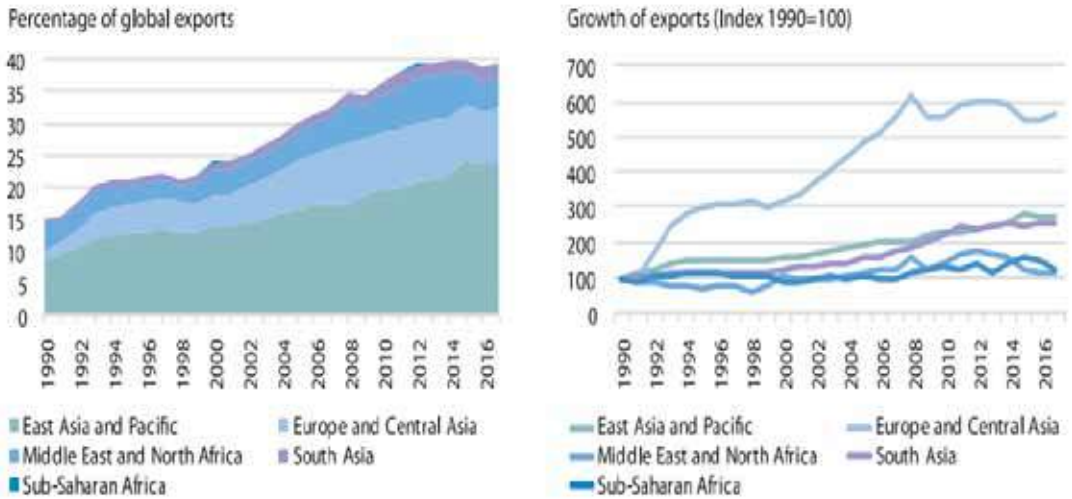

Source: IMF, Direction of Trade Statistics.

ويوضح الشكل السابق التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتصف بعدم تجانس وتركيز كبيرين بين الدول المشاركة. فقط مجموعة من الممرات الاقتصادية استوعبت أكثر من 10 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017، وتشمل الممر الخاص بالصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ثم الممر الخاص بالصين وإندونيسيا وسنغافورة وفيتنام في شرق آسيا والمحيط الهادئ، يليهم الممر الخاص بالاتحاد الروسي وتركيا في أوروبا وآسيا الوسطى وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد شكلت هذه الاقتصادات مجتمعة ما يقرب من 80% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الممرات في عام 2017. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة للعديد من اقتصادات الممرات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي ضمن مجوعة بنغلادش وبوتان وبروناي دار السلام وكينيا ونيبال وباكستان وتيمور

الشرقية وأوزبكستان.

كما زادت اقتصادات الحزام والطريق من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وتتحرك إلى أعلى سلسلة القيمة كما هو موضح من خلال الشكل السابق، فقد بلغت المشاركة العكسية لاقتصادات الممرات والممثلة في إجمالي القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها حوالي 24% من إجمالي الصادرات في عام 2015. وقد بقيت المشاركة الاستباقية والتي تقاس على أنها نسبة القيمة المضافة المحلية الممثلة في الصادرات حوالي 28% منذ عام 2011. وبذلك تعد مبادرة الحزام والطريق مشروعاً عالمياً ضخماً من أجل عالم أفضل، والمبادئ الأساسية المعلنة تعد بمستقبل عظيم حيث ستعزز العولمة والتكامل الحقيقيان المنفعة المتبادلة والتبادل الإيجابي للأمم. كما ومن المهم أن توفر المبادرة مساحة للمؤسسات العالمية والمنظمات غير الحكومية لضمان اتباعها لأساليب أخلاقية واجتماعية مسؤولة لتجنب العواقب العالمية السلبية ووجود جدول أعمال خفي لأي من الدول المشاركة. بالإضافة لذلك يجب التعامل مع المبادرة كمشروع عالمي يتبع حوكمة أصحاب المصلحة التي تهتم برفاهية العالم وتلتزم بأفضل الممارسات القانونية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية.

ومما سبق يتضح كبر نسب المشاركة في التجارة العالمية ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المبادرة وبالتالي من المتوقع من خلال المبادرة والتعاون بين الدول الأعضاء على مستوى العالم انتعاش الحركة التجارية العالمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة للدول المشاركة في المبادرة، وفيما يلي عرض للتوقعات المستقبلية الناتجة عن المبادرة:

أ. التوقعات المستقبلية على معدلات التجارة العالمية

من المتوقع أن تعزز البنية التحتية للنقل المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق التجارة العالمية. حيث تُظهر النتائج أن حجم الصادرات العالمية يزداد بنسبة 1.7% في عام 2030 مقارنة بعام 2015. كما سيكون للبنية التحتية للنقل في إطار المبادرة تأثير إيجابي أيضاً على صادرات الاقتصادات غير التابعة للحزام والطريق، بشكل إجمالي، وذلك لأن مشاريع النقل لمبادرة الحزام والطريق ستقلل من تكاليف التجارة في اقتصادات ممرات غير الحزام والطريق حيث يستفيد مصدروها من شبكة النقل الأكثر كثافة. وتظهر الاقتصادات غير التابعة لممر الحزام والطريق زيادة في الصادرات بنسبة 0.7%، ومن بين الاقتصادات غير المرتبطة بممر الحزام والطريق، مثل إثيوبيا، التي تستفيد من الربط الأفضل للموانئ الجديدة في شرق إفريقيا، والولايات المتحدة والبلدان ذات الدخل المرتفع في شرق آسيا. ولكن ليست كل الاقتصادات غير المنتمية إلى الحزام والطريق مستفيدة من نمو التجارة، من المتوقع حدوث انخفاضات طفيفة في أمريكا اللاتينية وبقية أوروبا الغربية بسبب تحويل طرق التجارة. وبذلك تبلغ تبلغ نسبة زيادة حجم الصادرات العالمية 6.3٪، بينما تبلغ نسبة زيادة صادرات اقتصادات الممرات حوالي 10 في المئة.

وتشمل أكبر نسبة توقعات لزيادة في الصادرات تايلاند (14.9%) وماليزيا (12.4%) وباكستان (9.8%) وبنغلاديش (8.7%). كما من المتوقع ارتفاع إجمالي الصادرات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى واقتصادات الممر في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 2% و1.9% و1.2% على التوالي. وكانت أصغر المكاسب لأوروبا الشرقية التي زادت صادراتها بنسبة 0.2% فقط، وذلك مع وجود بعض البلدان مثل بولندا التي تشهد انخفاضاً طفيفاً في الصادرات لأن البنية التحتية الجديدة تقلل من قدرتها التنافسية مقارنة بالاقتصادات الأخرى.

ب. التأثير على معدلات التجارة البينية العالمية

من المتوقع أن تُعيد مبادرة الحزام والطريق تشكيل العلاقات التجارية للاقتصادات المشاركة مع بعضها البعض ومع بقية العالم. وأدت أوقات التداول الطويلة قبل مبادرة الحزام والطريق إلى إبقاء التجارة البينية منخفضة بالنسبة لهذه الاقتصادات، كما تتنبأ النماذج بأن مشاريع البنية التحتية للنقل لمبادرة الحزام والطريق ستُزيد التجارة البينية في الحزام والطريق بشكل كبير، ذلك بين 4.1 و7.2 في المئة.

كما توسع جميع المناطق صادراتها إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ، مما يعكس الزيادة الكبيرة في الواردات من قبل الصين (5.6%)، وبدرجة أقل، من جانب الاقتصادات الأخرى في المنطقة ذات النمو المرتفع لواردات التصنيع مثل تايلاند. كما سيسمح تحسين الاتصال لاقتصاديات شرق آسيا والمحيط الهادئ بتوسيع صادراتها فيما بينها وإلى مناطق أخرى، وعلى الأخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية.

ج. التوقعات المستقبلية على معدلات التجارة القطاعية

سيؤثر تقليص أوقات التداول المرتبط بمشاريع النقل لمبادرة الحزام والطريق على صادرات السلع المختلفة بشكل مختلف اعتماداً على حساسيتها للوقت، حيث تشير النتائج إلى أن مبادرة الحزام والطريق ستزيد بقوة التجارة في المنتجات القابلة للتلف مثل الفواكه والخضروات الطازجة والماشية والمكسرات والمحاصيل التي ستستفيد إلى أقصى حد من القدرة على نقل المنتجات النهائية إلى المستهلكين أو المستخدمين النهائيين في الوقت المحدد. لكن المصدرين سيستفيدون أيضاً من القدرة على استيراد المدخلات الحساسة للوقت بشكل أسرع. حيث سيزداد التخصص في الصادرات مثل منتجات اللحوم والمواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك والإلكترونيات.

كما من المتوقع نمو صادرات القطاعات التي تعتمد على مدخلات حساسة للوقت مثل المنتجات الكيميائية من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (7.3%)، ومن جنوب آسيا (8.3%)، لكن أكبر الزيادات ستكون لقطاعات التصنيع، ولا سيما الإلكترونيات، حيث ستزداد الصادرات في شرق آسيا والمحيط الهادئ (8.3%) وجنوب آسيا (11.8%) واقتصادات الممر جنوب الصحراء (6.4%). كما ستتأثر صادرات منتجات الطاقة مثل النفط والفحم وكذلك خدمات النقل، لا سيما من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول العربية. وسيتم إعادة توزيع تلك الصادرات النفطية من شرق آسيا والمحيط الهادئ والإلكترونيات لأوروبا وآسيا الوسطى.

د. التوقعات المستقبلية على الدخول والفقر

سيؤدي خفض تكاليف التجارة بسبب مشاريع مبادرة الحزام والطريق إلى زيادة الدخل الحقيقي العالمي بسبب الزيادات في الدخل لكل من اقتصادات ممر الحزام والطريق والبلدان غير المرتبطة بممر الحزام والطريق. فمن المتوقع بسبب المبادرة، انخفاض تكاليف التجارة وزيادة الدخل الحقيقي العالمي بنسبة 0.7% في عام 2030 بالمقارنة بعام 2015.

وتستحوذ اقتصادات ممر الحزام والطريق على 70% من هذا المكاسب، مع زيادة في الدخل الحقيقي للصين بما يعادل 20% من إجمالي المكاسب العالمية. كما ستزيد شبكة البنية التحتية الجديدة الدخل الحقيقي لاقتصادات الممرات بنسبة 1.2% والاقتصادات غير المرتبطة بالحزام والطريق بنسبة 0.3%.

وتتراوح مكاسب الدخل الحقيقي من مشاريع مبادرة الحزام والطريق بين 1% لشرق آسيا والمحيط الهادئ و2% لاقتصادات الممر في إفريقيا جنوب الصحراء. فمن المتوقع أن تشهد بلدان مثل باكستان وجمهورية كازخستان أكبر مكاسب في الدخل الحقيقي، أعلى بنسبة 10.5% و10.4% على التوالي مقارنة بسنة 2015. ومن المتوقع أيضاً أن تحقق اقتصادات شرق آسيا مكاسب كبيرة: تايلاند (8.2%) وماليزيا (7.7%) وكمبوديا (5%) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (3.1%) وبنغلاديش (6.9%) وتركيا (3.6%) وإيران (3%) وتنزانيا (2.5%).

بالإضافة لذلك يمكن للمبادرة من خلال تأثيرها على التكامل

والنمو أن تقلل النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من معادل القوة الشرائية 1.90 دولار أمريكي في اليوم) من 9.5% في عام 2015 إلى 3.9% بحلول عام 2030. حيث أنه على المستوى العالمي، يمكن للاستثمارات المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق أن ترفع 7.6 مليون من الفقر المدقع (هذه الآثار تنبع من تكلفة الاستثمار في البنية التحتية التي يمكن أن تؤثر على دخل الأسرة من خلال التغييرات في الإنفاق الحكومي والضرائب)، وتمتد هذه الفوائد إلى 4.3 مليون شخص في اقتصادات ممر الحزام والطريق و3.3 مليون شخص في البلدان من غير الحزام والطريق. بالإضافة لذلك يمكن للاستثمارات المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق أن ترفع أيضاً ما يصل إلى 32 مليون شخص من الفقر المعتدل (أقل من معادل القوة الشرائية 3.20 دولار أمريكي في اليوم)، منهم 26.7 مليون من اقتصادات الممر و5.3 مليون من البلدان غير التابعة للحزام والطريق.

خامساً- أثر المبادرة على الدول العربية المشاركة وغير المشاركة

تمثل مبادرة «الحزام والطريق» مبادرة استراتيجية تساهم بشكل كبير في رفع معدلات التنمية العالمية وتطوير اقتصاديات أعضائها، وبالتالي تساهم في تحسين وضع الدول العربية في التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين للدول العربية، كما هو موضح بالشكل التالي (شكل 15)

شكل (15) حجم الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط لعام 2017

China emerging as major construction player in MENA region

China Projects in Selected MENA States (2017)		Chinese FDI Actualized in MENA Countries (2017)	
	Value of Turnover Fulfilled (10000 USD)		USD 90000
Algeria	784,898	Algeria	3
Bahrain	2,198	Bahrain	30
Egypt	154,179	Egypt	75
Kuwait	196,352	Kuwait	1,474
Oman	82,085	Oman	599
Qatar	103,368	Qatar	n/a
Saudi Arabia	634,381	Saudi Arabia	1,493
Turkey	120,443	Turkey	674
UAE	249,594	UAE	1,357

ومن الملاحظ اهتمام الصين بالاستثمار في المنطقة العربية ودعم الدول العربية في إنشاء مناطق اقتصادية مثل منطقة قناة السويس الاقتصادية، (استقطبت 68 من المستثمرين) ومنطقة الدقم الاقتصادية، ومشاريع تجميع السيارات والاستثمارات في الفنادق بسلطنة عمان، بالإضافة لدعم مشاريع شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) بالإمارات، والعديد من الاستثمارات المتعلقة بشبكة الجيل الخامس والتدريب والخدمات المالية واللوجستيات والنقل بمملكة البحرين.

كما يلاحظ نمو الاستثمارات الصينية في الدول العربية، وخاصة الدول المتعاونة بشكل كبير في مبادرة الحزام والطريق، والتي تخطت 170 مليار دولار أمريكي في عام 2019. كما ستساهم مبادرة الحزام والطريق بازدهار حركة التجارة العربية، خاصة لعبور الممر الاقتصادي للصين وبنغلاديش والهند وميانمار من البحر الأحمر ثم قناة السويس ومنها الى البحر المتوسط، وبالتالي المرور بالعديد من الموانئ العربية، مما سوف ينعكس بانتعاش في حركة التجارة. والشكل التالي (شكل 18) يوضح أكبر خمس دول في منطقة الشرق الاوسط من حيث استقبالها للصادرات من الصين.

شكل (18) أكبر الدول إستقبالاً للصادرات الصينية في منطقة الشرق الاوسط

Trade with MENA states, especially exports, on the rise again

		China Top 5 Exports to Selected MENA States		China Top 5 Imports from Selected MENA States	
1st	UAE	28,723,965	Electronics, Machinery, Clothing, Apparel (knitted), Furniture	12,311,15	Fuel, Plastics, Chemicals, Ores, Cement
2nd	Saudi Arabia	18,375,008	Electronics, Machinery, Clothing, Furtniture, Apparel (knitted)	31,761,873	Fuel, Chemicals, Plastics, Cement, Ores
3rd	Egypt	9,485,643	Electronics, Machinery, Textiles, Equipment, Iron/Steel	1,341,934	Fuel, Cement, Fruits, Soap, Plastics
4th	Oman	2,316,453	Machinery, Iron/Steel, Electronics, Chemicals, Furniture	13,383,278	Fuel, Chemicals, Ores, Iron/Steel, Plastics
5th	Turkey	18,121,508	Electronics, Machinery, Equipment, Chemicals, Plastics	3,783,430	Salt, Ores, Machinery, Chemicals, Clothing

كما تساهم مبادرة الحزام والطريق في ربط الشرق الأوسط، حيث تم التخطيط لمشاريع تصل قيمتها إلى 240 مليار دولار أمريكي في دول الخليج وحدها، مع مشاريع قيد الإنشاء بقيمة 69 مليار دولار أمريكي، بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما قامت الصين بإنشاء قطار الحرمين فائق السرعة الذي تبلغ تكلفته 16 مليار دولار أمريكي وهو ليس أول مشروع صيني في المملكة العربية السعودية، حيث شاركت شركة China Railways Construction Corp بالفعل في تطوير مشروع السكك الحديدية الخفيفة في مكة مترو بينك Mecca Metro Pink Line، مما خفف من الضغط المروري خلال موسم الحج كل عام. كما بدأ تشغيل خط السكة الحديد الذي يبلغ طوله 18.25 كم في مكة المكرمة في عام 2011، والذي يضم مناطق الحج الرئيسية الثلاث وهي منى ومزدلفة وعرفات ويشمل تسع محطات ومخزن، بتكلفة عقد تبلغ حوالي 1.773 مليار دولار أمريكي. كما تم منح المشروع لشركة China Railway Construction كعقد للهندسة والمشتريات والبناء (EPC) وكانت المرة الأولى التي تتبنى فيها الشركات الصينية طريقة "التصميم والمشتريات وصيانة التشغيل" لبناء مشاريع السكك الحديدية.

بالإضافة لذلك تقود الصين أيضاً تطوير السكك الحديدية عبر دول الشرق الأوسط الأخرى ففي عام 2017، وقعت مصر صفقة سكة حديد خفيفة بقيمة 1.24 مليار دولار أمريكي مع شركة AVIC الدولية الصينية ومجموعة السكك الحديدية الصينية، وبموجب الاتفاقية الموقعة مع الهيئة القومية المصرية للأنفاق (NAT)، ستقوم شركة AVIC الصينية الدولية ومجموعة السكك الحديدية الصينية ببناء شبكة بطول 66 كم تشمل 11 محطة، حيث ستعمل القطارات بسرعة تصل إلى 120 كم في الساعة على المناطق المحيطة بالقاهرة.

ومن المحتمل أن تؤثر المبادرة على ديناميكيات القوة الإقليمية، حيث أن من المحتمل أن يشكل الممر الاقتصادي الصيني بين وسط وغرب آسيا تحديات لدول مجلس التعاون الخليجي، لأنه يسمح لإيران بأن تصبح مركزاً للنقل والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى قوتها في إمدادات الطاقة. بينما يمثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان ممراً رئيسياً لدول مجلس التعاون الخليجي لأن ميناء جوادر يمكن أن يسرع تجارة نفط الخليج إلى الصين، لكنه سيشكل أيضاً بديلاً للموانئ العربية، وبالتالي تحويل التجارة الدولية بعيداً عن المنطقة. ومع ذلك، فقد أدت المبادرة بشكل عام إلى تطورات اقتصادية إيجابية وحيوية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في عام 2016 في الدول العربية نحو 29.5 مليار دولار. وفي عام 2017، وقعت الصين عقود بناء بقيمة 33 مليار دولار، وبلغ إجمالي التجارة الصينية العربية 191 مليار دولار – أعلى بأربعة أضعاف من عام 2004.

ومنذ بدء المبادرة في عام 2013، ارتفعت الاستثمارات الصينية في مصر بنسبة 55%، خاصة في شكل تحسين كبير للبنية التحتية بالمقارنة بعام 1998. وفي الفترة 2015–2019، بلغت الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس حوالي مليار دولار أمريكي،

وهو ما سيوفر فرصاً للعديد من الشركات في صورة زيادة الاستثمار والمبيعات والواردات والصادرات. وفي منتدى الحزام والطريق الثاني في أبريل 2019، تم توقيع مذكرة تفاهم لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الصناعية "تيدا" داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وهذه الصفقة من المتوقع أن توفر ما لا يقل عن 25000 وظيفة مع جذب استثمارات صينية يبلغ مجموعها 5 مليارات دولار.

علاوة على ذلك، تخطط الحكومة الصينية لبناء طريق سريع يربط طريق الحرير الجديد بالعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية، وتشمل الاستثمارات في العراق بشكل رئيسي قطاع الغاز والنفط. كما وقعت الصين والكويت على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الإنمائي والبناء لمدينة حرير وخمس جزر. ويشترك صندوق طريق الحرير في تمويل مشروع شبكة النطاق العريض للألياف البصرية الوطنية في عمان. كما وقعت المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم مع الصين بشأن مشروع Land bridge، وهو خط سكة حديد يربط بين الساحل الغربي والشرقي لربط موانئ البحر الأحمر والخليج العربي.

منذ عام 2017، يتم تطوير "منطقة عرض تعاون القدرات الصناعية Industrial Capacity "Cooperation Demonstration Zone ومجمع الحزام والطريق اللوجستي والتجارة The Belt and Road Logistics and Trade Complex في الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع الصين، ونتج عن ذلك توقيع 15 شركة على اتفاقيات إطارية، باستثمارات بلغ مجموعها 884 مليون دولار أمريكي. كما أطلقت إدارة البيئة الصينية بالاشتراك مع 25 دولة ما يسمى بالتحالف الدولي للتنمية الخضراء لمبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، وقعت المؤسسات المالية الكبرى من الصين والإمارات العربية المتحدة على مبادئ الاستثمار الأخضر لتطوير الحزام والطريق.

وبالتالي، إن مسألة ما إذا كانت طرق التجارة المفتوحة والأسهل يمكن أن تعود بالفائدة على المنطقة العربية هي مسألة محسومة. ولكن من ناحية أخرى، لا تزال العديد من الدول العربية متخلفة وضعيفة الاتصال بالعالم، وبالتالي فإن تعزيز البنية التحتية والصلات بمشروع ربط عالمي سيفيد بلا شك اقتصاداتها على المدى الطويل. وإمكانية مشاركة الدول العربية في مثل هذه المبادرة المهمة تعتمد بشكل كبير على قرارات إدارة المشروع وعلى تصورهم لكيفية خدمة المنطقة للمبادرة – فالدول العربية لديها القليل من القوة للتأثير على مثل هذه القرارات. ومع ذلك، فإن العديد من الدول العربية تتجمع وتتنافس فيما بينها لتكون جزءاً من المبادرة لما لها من فوائد اقتصادية

وفرص تجارية.

في ظل سعى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا (MENAT) إلى رفع قدرة قطاع الطاقة المتجددة، حيث تعمل على تقليل اعتمادها على الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي، يتطلب الشرق الأوسط وحده استثمارات تبلغ 260 مليار دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات معهد الطاقة لجنوب شرق أوروبا، وبالتالي توفر المنطقة فرصة كبيرة للتمويل وإرساء الأساس لنظام طاقة جديد تماماً. ويبدو أن الصين، باعتبارها أكبر سوق للطاقة المتجددة في العالم، في وضع مثالي لدعم تطوير قطاع الطاقة الخضراء في المنطقة.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، إلى أن الصين قامت بتركيب ما لا يقل عن 50 جيجاواط من توليد الطاقة الشمسية في عام 2017 عالمياً، ويتوقع إجمالي 54 جيجاواط – مقارنة بـ 34.5 جيجاواط التي توقعتها الحكومة في عام 2016، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، وعلى الصعيد الدولي، استمرت مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) في دفع استثمارات الطاقة الصينية إلى الخارج، فقد دفعت المبادرة بالفعل 8 مليارات دولار أمريكي من صادرات معدات الطاقة الشمسية من الصين وساعدت الصين على أن تصبح المصدر الأول للسلع والخدمات البيئية، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة وألمانيا.

وتقترب الشبكة الحكومية الصينية من استكمال المرحلة الأولية من بناء شبكة الكهرباء في مصر، وفازت العام الماضي بعقد قيمته مليار دولار أمريكي لمرحلة ثانية من تطوير نقل الطاقة في مصر. وفي يناير 2018، قدم البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) قرضاً لمدة 20 عاماً بقيمة 97.6 مليون دولار أمريكي كجزء من استثمار في محطات توليد الطاقة بسعة مجمعة تصل إلى 250 ميجاوات، وهو ما يمثل المجموعة الأولى من إجمالي 12 مشروعاً معتمدة من مجلس وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، دعماً لبرنامج تعريفة تغذية الطاقة الشمسية (FiT) في مصر. وفي مايو من نفس العام وقعت مجموعة GCL الصينية أيضاً مذكرة تفاهم مع وزارة الإنتاج الحربي المصرية لبناء منشأة ألواح شمسية بتكلفة تصل إلى 2 مليار دولار أمريكي.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تتعاون Shanghai Electric مع هيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA) وأكوا باور السعودية لبناء مشروع 700 ميجاوات CSP في دبي، وهو جزء من المرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، والذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية الحرارية الكهربائية في العالم، ويعمل البنك الصناعي والتجاري الصيني كمنسق رئيسي مفوض بهدف الاستحصال 1.5 مليار دولار أمريكي لقرض كبير.

وفي أبو ظبي، تقوم شركة جينكو سولار القابضة الصينية المحدودة وشريكتها اليابانية ماروبيني كوربوريشن ببناء مشروع سويحان للطاقة الشمسية الكهروضوئية المستقل بقيمة 870 مليون دولار أمريكي – وهو مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 1.177 ميجاوات مع اتفاقية طاقة شرائية مدتها 25 عاماً.

وفي عمان، وقعت الشركة الصينية Ningxia Zhongke Jiaye New Energy and Technology Management Co مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمار العماني لبناء ألواح شمسية بقيمة 94 مليون دولار أمريكي لمحطات الطاقة، ستمتلك Ningxia Zhongke حصة 51٪، بينما سيمتلك الصندوق العماني للاستثمار النسبة المتبقية.

كما وقعت الحكومة الصينية مجموعة من الاتفاقيات بقيمة 65 مليار دولار أمريكي مع الحكومة السعودية، والتي تشمل التعاون والتنمية المشتركة في قطاع الطاقة المتجددة، كما وقعت شركة أكوا باور السعودية مؤخراً مذكرة تفاهم مع شركة هندسة الطاقة الصينية لاستكشاف فرص الاستثمار المشترك والتعاون في مجال توليد الطاقة والمياه.

سادساً- التحديات التي تواجه الدول العربية وكيفية التغلب عليها

هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية وتحول بينها وبين الاستفادة القصوى من المبادرة، وتتمثّل في ما يأتي:

- النزاعات السياسية في المنطقة وتداعياتها على الاستقرار ودرجه ثقة المستثمرين في الاقتصاد العربي، لذا يجب توحيد الصفوف العربية وزيادة معدلات التكامل بينها تجارياً واقتصادياً وسياسياً مما سينعكس على ارتفاع درجات الثقة في الاقتصاد العربي.
- عدم وجود تنوع اقتصادي مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتأثر بالأزمات والتغيرات العالمية، لذا يجب على الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي التركيز على خلق تنوع اقتصادي يضمن صلابة الاقتصاد أمام التقلبات الخارجية ويسمح بوجود فرص

استثمارية جديدة في قطاعات مختلفة.

– البيروقراطية في اتخاذ القرارات والتي تبطئ من سرعة استجابة الاقتصاد للتغيرات الإقليمية والعالمية، لذا يجب على الدول العربية تسخير الطاقات التي لديها من أجل الحد من البيروقراطية وزيادة سرعة الاستجابة واتخاذ القرار وتسهيل الحركة التجارية.

– ضعف القدرات المالية لتمويل المشاريع المختلفة، لذا يجب استغلال الموارد بصورة أكثر كفاءة ودعم الدول العربية بعضها البعض أو اللجوء للاقتراض من المؤسسات الدولية وهو ما يمثل سلاح ذو حدين لأنه يزيد من أعباء الديون وخدمات الديون، لذلك يجب على الدول العربية أخذ الحيطة في زيادة معدلات الدين، خاصة في فترة جائحة كورونا وما تمثله من خطر على الاقتصاد العالمي.

سابعاً- الخلاصة

مسألة ما إذا كان يمكن للمنطقة العربية التأثير على القرار الصيني بشأن مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق هي مسألة وثيقة الصلة، حيث يبدو أن الصين لديها خطة واضحة للمبادرة والمجالات التي يجب أن تمر من خلالها، ومن غير المرجح أن تغيرها بناءً على ما يمكن أن تقدمه الدول. بمعنى آخر، الخطة موجودة وليس هناك ما يمكن فعله للتأثير على الصين لتغيير اتجاه محاكاتها لإشراك المزيد من الدول العربية. ومع ذلك، من الممكن أن يؤدي جلب المزيد من الكفاءة ورأس المال وتقديم بعض الحوافز إلى تحفيز الصين على تضمين المنطقة في خططها وتوسيع ممر لها. سيبقى السؤال مفتوحاً والجواب سياسي نوعاً ما، علماً أن الصين أعلنت عدة مرات أنها تهدف إلى تعزيز الشراكات مع الدول العربية ليس فقط في التجارة ولكن أيضاً في الاستثمار ومجالات أخرى.

في جميع الأحوال، يحتاج العالم العربي إلى إثبات نفسه كشريك تجاري واستثماري موثوق. لذلك تحتاج المنطقة إلى إظهار المزيد من التكامل والاستقرار والتضامن لتكون مركزاً موثوقاً للمبادرة.

ويمكن أن يكون إنشاء سلاسل قيمة إقليمية سليمة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية شرطاً أساسياً آخراً، بحيث تصبح الصين لا غنى عنها ليس فقط كمصدر للطاقة ولكن أيضاً كمصدر للسلع المصنعة والخدمات المتقدمة، ويتضح أن أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية تتضاءل مع التطورات الجارية. كما تتراجع أهمية المنطقة كمصدر للطاقة بسبب ظهور مصادر بديلة للطاقة. لذلك من المهم أن تعزز المنطقة أهميتها، ليس من خلال الاعتماد على الثروات الطبيعية ولكن من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وتطوراً تزيد من قيمتها كمركز للتجارة الدولية، كما ينبغي أن يكون واضحاً أن المشاركة في المبادرة لن تكون لها نتائج إيجابية فقط، فيمكن أن تنتج بعض النتائج السلبية، وبالتالي يجب أن يسبق التقييم السليم لإيجابيات وسلبيات المشاركة أي قرار بالمشاركة، على الأقل للنظر في التكلفة وكيفية التخفيف من أي تأثير سلبي محتمل وتعظيم الأثر الإيجابي المحتمل، لذا يجب إجراء تقييم واضح لتأثير المشروع على المنطقة العربية على المستوى الإقليمي.

والجدير بالذكر أن الصين في ظل الأزمة الحالية لفيروس كورونا المستجد لم تتوقف عن العمل والتطوير في المنطقة العربية، تضخ العديد من الاستثمارات، وهو ما يشير إلى مدى جدية الجانب الصيني في تنفيذ الخطط الموضوعة للمبادرة، بما يدعو الدول العربية للمشاركة، خاصة في ظل التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد والتي قلبت موازين القوى الاقتصادية العالمية. فقد عانت الصين وستبقى شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه.

ميزان الربح والخسارة في اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

بتاريخ 30 ديسمبر 2020 أبرمت اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لتدخل حيز التطبيق منذ 1 يناير 2021. وتحدد الاتفاقية الترتيبات التفضيلية في مجالات مثل التجارة في السلع والخدمات، والتجارة الرقمية، والملكية الفكرية، والمشتريات العامة، والطيران والنقل البري، والطاقة، ومصائد الأسماك، والضمان الاجتماعي، إلى جانب التنسيق والتعاون القضائي في المسائل الجنائية والمشاركة في برامج الاتحاد. وفي حين أنها لن تتطابق بأي حال من الأحوال مع مستوى التكامل الاقتصادي الذي كان موجودا عندما كانت المملكة المتحدة دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن اتفاقية التجارة والتعاون تتجاوز اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية وتوفر أساسا قويا للحفاظ على التعاون الطويل الأمد.

يتوقع الخبراء على أن تقلل اتفاقية التجارة والتعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ من إمكانات النمو في المملكة المتحدة، بسبب عدم وجود أحكام للخدمات، والحواجز غير الجمركية للسلع، وسياسة الهجرة الأكثر صرامة. ومن المرجح أن تعاني غالبية القطاعات الاقتصادية، وفي طليعتها القطاع المالي.

وتتضمن الاتفاقية وصولا خاليا من الرسوم الجمركية والحصص إلى سوق الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، هناك حواجز غير جمركية كبيرة جديدة، مثل الضوابط الجمركية والتنظيمية وقواعد المنشأ ومتطلبات المحتوى المحلي. وقد تتطلب المنتجات المرخصة للبيع في المملكة المتحدة ترخيصا منفصلا لكي يسمح ببيعها في الاتحاد الأوروبي.

وفي مجال الخدمات، فإن ما تتناوله الاتفاقية محدود جدا، فمن جهة تنص الصفقة على أنه لن يكون من الضروري إنشاء شركة محلية تابعة لتقديم خدمات في سوق الطرف الآخر، كما تتضمن أحكام "المعاملة الوطنية" و"الدولة الأكثر رعاية" لضمان عدم التمييز بين مقدمي الخدمة مقابل الشركات والشركات الوطنية من

البلدان الأخرى. ولكن فائدة هذه التدابير محدودة بقائمة طويلة من الإعفاءات. علاوة على ذلك، لن يكون اعتراف متبادل بالمؤهلات المهنية، كما ليس في الاتفاقية شيء مميز في الخدمات المالية، وهي واحدة من أكثر القطاعات المهمة في المملكة المتحدة.

وهكذا سيكون قطاع الخدمات المالية أكثر القطاعات التي ستخسر من الاتفاقية الجديدة، إلى جانب قطاع السيارات وقطاع علوم الحياة الذي يشمل كل من الصناعات الغذائية، الأدوية، التكنولوجيا الحيوية، الأجهزة الطبية، التقنيات الطبية الحيوية، مستحضرات التجميل، وغيرها. ويمكن أن يستفيد قطاع الصيد، كما يمكن أن تعزز متطلبات قواعد المنشأ من الطلب على الصناعة.

وبمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بدأت نتائج "بريكزت" وتداعياتها، حيث انخفض حجم الصادرات التي تمر عبر الموانئ البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 68 في المئة في يناير (كانون الثاني) 2021 مقارنة بشهر يناير (كانون الثاني) من العام الماضي.

وسيتم التعامل مع ايرلندا بشكل منفصل عن بقية المملكة المتحدة، حيث ستكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمدار التنظيمي للاتحاد الأوروبي. وربما تنحو اسكتلندا إلى مسار مشابه مع تصويت الغالبية الساحقة من السكان لصالح ذلك. ومع ذلك، لا يزال يتعين على "وستمنستر" إعطاء موافقتها على أي من الدول الأربع مغادرة المملكة المتحدة تمهيدا للتفاوض على شروط الانفصال.

التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، 2019 (مليار جنيه)

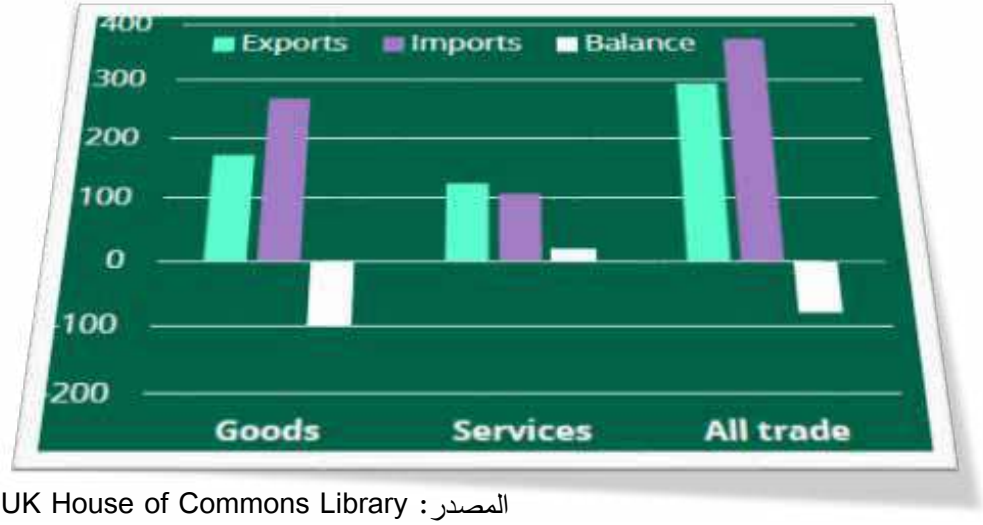

المصدر: UK House of Commons Library

حصة تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، (% من إجمالي التجارة)

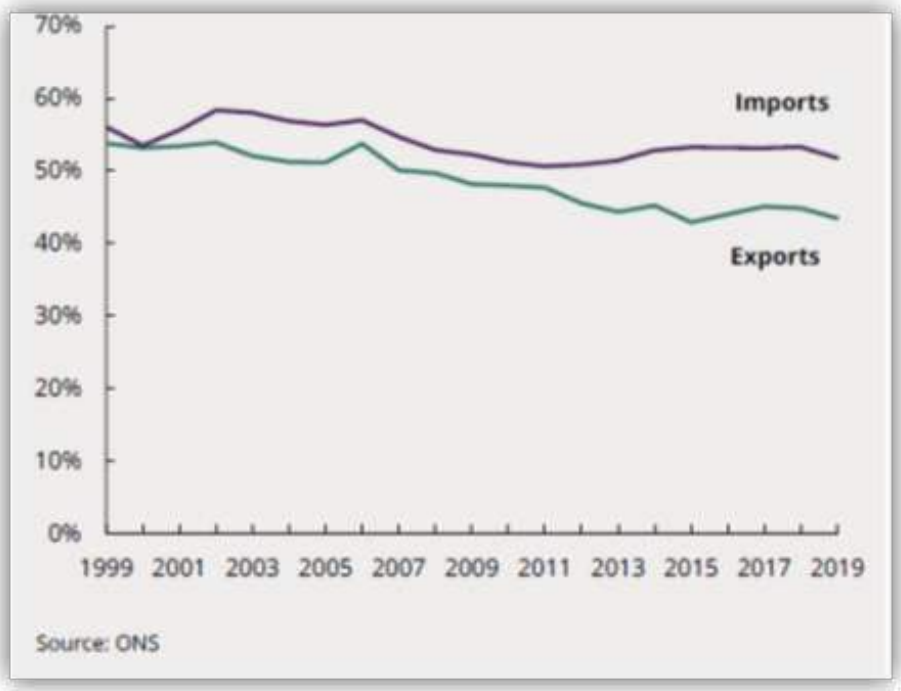

المصدر : UK House of Commons Library

تجارة المملكة المتحدة في السلع والخدمات مع الاتحاد الأوروبي ومع غيره من البلدان، 2019 (مليار جنيه)

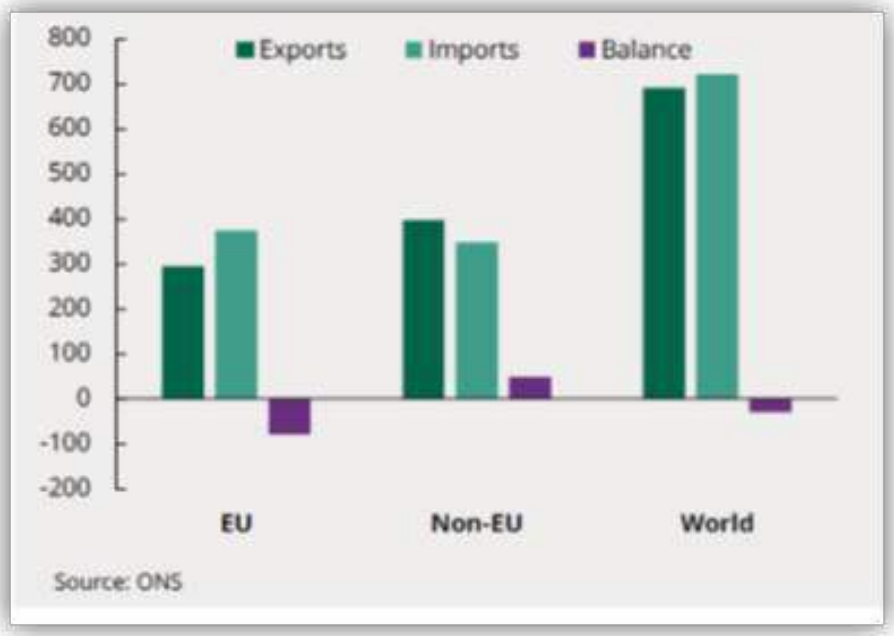

انتعاش الاستثمار في الطاقة المتجددة في الاقتصاد العالمي والعربي

البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

أدت جائحة كورونا إلى إعادة رسم خارطة الاستثمار العالمي عام 2020 لتعكس تحولا بالغ الأهمية نحو الطاقة المتجددة، فيما حدث تراجع كبير في الإنفاق الرأسمالي في القطاعات التقليدية وقطاعات رئيسية مثل السياحة وصناعة السيارات. ولأول مرة في التاريخ تفوقت الاستثمارات في الطاقة المتجددة عام 2020 على الاستثمارات في النفط والغاز. فقد كان العام الماضي مفترق تحول في مجال التنمية المستدامة، مع ارتفاع الاستثمار في الطاقة المتجددة، فيما شهدت الاستثمارات الخارجية المباشرة الدولية هبوطا حادا بلغ 40% مقارنة بالعام السابق.

نقلة نوعية كبيرة في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، يناير – نوفمبر 2020

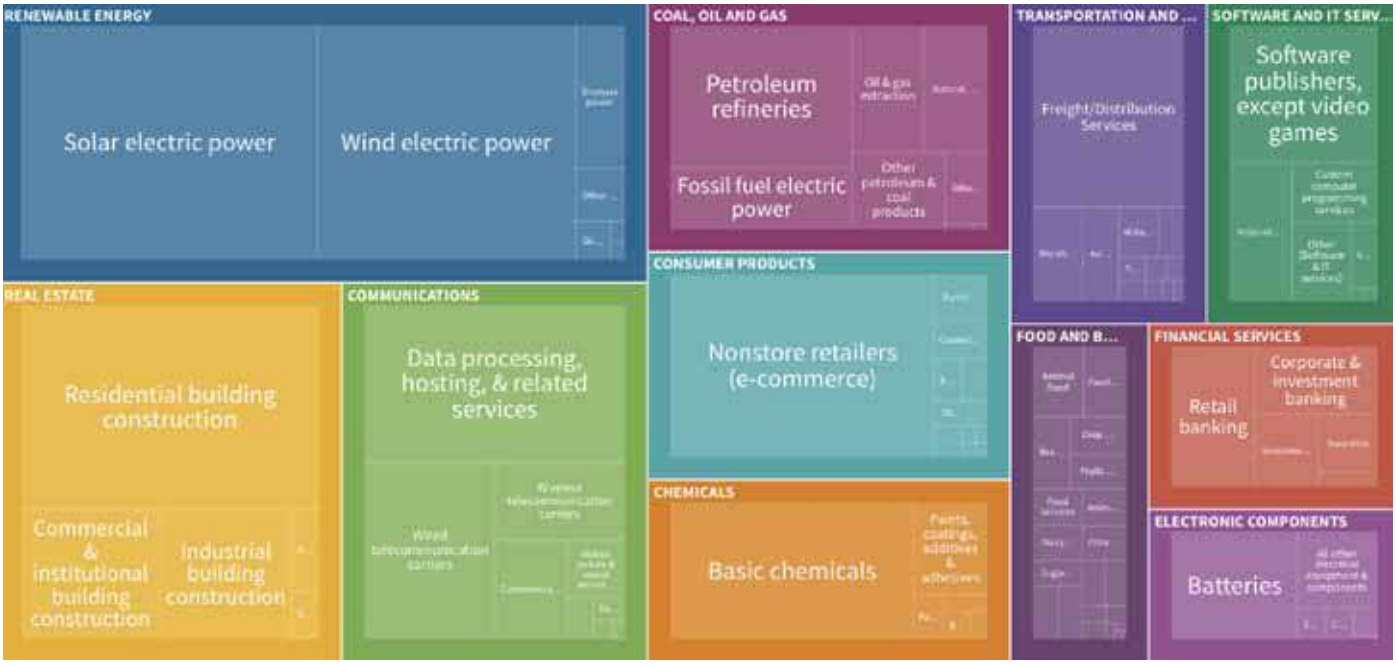

المصدر: fDiMarket

فقد بلغ إجمالي الاستثمار في الطاقة المتجددة للفترة يناير – نوفمبر 2020 نحو 91.5 مليار$، منها 45 مليار $ في الطاقة الشمسية، و39.1 مليار دولار في الطاقة المولدة من الرياح، و4.5 مليارات $ من الطاقة الحيوية، مقابل 1.7 مليارات $ من غيرها من مولدات الطاقة المستدامة، و0.9 مليار $ من الحرارة الأرضية (Geothermal).

الاستثمارات الدولية في الطاقة المتجددة، يناير – نوفمبر 2020

إجمالي الاستثمارات في الطاقة المتجددة	91,460.3 مليون$
الطاقة الشمسية	44,914.5 مليون$
طاقة الرياح	39,144.1 مليون$
الطاقة الحيوية	4,513.8 مليون$
غيرها من مولدات الطاقة المستدامة	1,688.5 مليون$
الطاقة الكهربائية من الحرارة الأرضية	852.4 مليون$

المصدر: مستخلص من fDI intelligence

وتشير مصادر حديثة إلى أن الحجم الفعلي للاستثمارات الخارجية المباشرة في الطاقة المتجددة عام 2020 بلغ 85.5 مليار $، بتراجع بنسبة 11.2% عن عام 2019، وهو انخفاض متواضع قياسا بباقي القطاعات الاستثمارية، وبالأخص منها قطاعات الوقود التقليدية، حيث انخفضت مجمل الاستثمارات في مشروعات النفط والغاز والفحم بنسبة 62% إلى نحو 44.1 مليار $.

والمرونة في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة مستقلة نوعا ما عن أسعار الوقود، التي انهارت في عام 2020 حيث أدى الإغلاق إلى جفاف الطلب وأدى الخلاف بين الدول المنتجة للنفط إلى وفرة في العرض. كما أن القدرة التنافسية المتزايدة للطاقة النظيفة من حيث التكلفة شكلت دافعا قويا محفزا على الاستثمار. ولذلك من المتوقع أن تنمو النفقات الرأسمالية في الطاقة النظيفة بنسبة 14% خلال السنوات الخمس المقبلة، بما يمثل نموا يزيد عن 50% في السعة المركبة.

ولكن ما دفع القطاع حقا هو التزام المستثمرين طويل الأجل بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومن الواضح أنه لا يمكن إهمال تأثير الجائحة خلال العام 2020، حيث كان هناك سيولة في السوق وطلب قوي على الأصول المتجددة وشركات التكنولوجيا النظيفة الأخرى والأصول التي تبدو رهانا جيدا للعديد من المستثمرين.

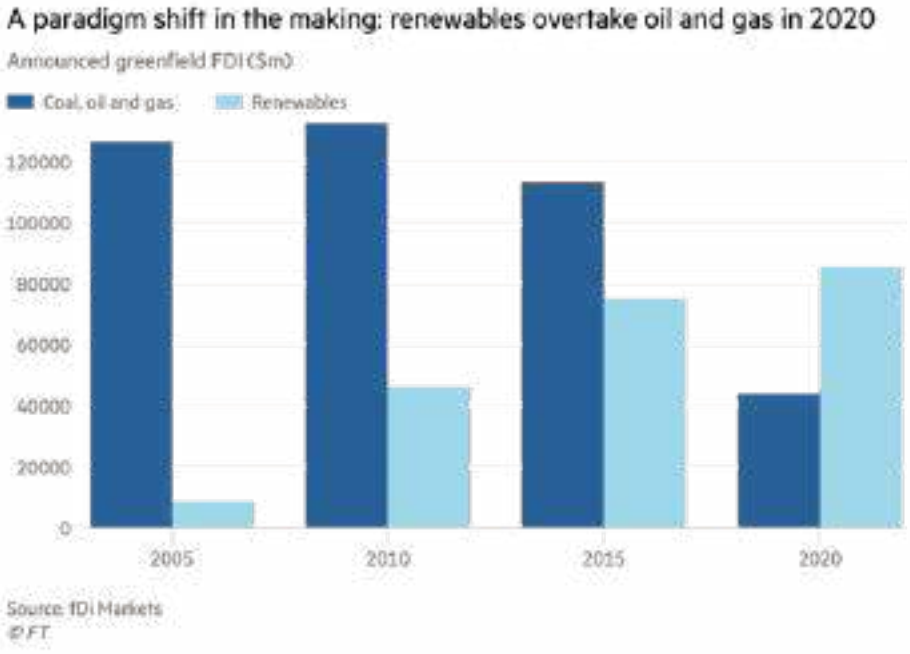

وفي أوروبا، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 70%، حيث ضاعف كل من المملكة المتحدة وفرنسا وبولندا والبرتغال وإيطاليا وإيرلندا مستوياتها لعام 2019 بنحو ثلاثة أضعاف من خلال جذب استثمارات بقيمة 30.2 مليار دولار. وفي المقابل، حققت اليابان وفيتنام والصين مكاسب أيضا في جذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

وكان عام 2020 محوريا في التحول الأخضر بفضل إعلان كل من الاتحاد الأوروبي والصين وكوريا الجنوبية واليابان عن أهداف انبعاثات صفرية صافية، إلى جانب شركات نفط كبرى مثل توتال وبي بي وشل. وفي الوقت نفسه، تفوقت مصادر الطاقة المتجددة على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للكهرباء في الاتحاد الأوروبي. أما الدول الرئيسية المنتجة للنفط، فقد كان انهيار الأسعار في عام 2020 عامل ضغط عليها لمزيد من الاهتمام بتعزيز توجهاتها للتنويع الاقتصادي.

لكنه ينبغي عدم المبالغة في قراءة حقيقة أن مصادر الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة قد تباعدت خلال الوباء، نظرا لأن الانخفاض بنسبة 30٪ تقريبا في الإنفاق على النفط والغاز عام 2020 كان بسبب انهيار الأسعار.

ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط والمخاوف بشأن الطلب طويل الأجل ستزيد من اعتبارات تحول الطاقة عندما تبدأ شركات البترول في إعادة الاستثمار. فقد اكتسبت هذه العوامل أهمية في كيفية تعامل الشركات مع الاستثمارات والاستراتيجيات الجديدة، ولا يوجد شيء مثل الانكماش لتحويل اهتمامات المستثمرين لمجالات تتمتع بالاستدامة والمرونة، حيث سيكون التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل بعيدا عن الاستثمارات التي لن تأتي بمردود مالي سريع نسبيا أو له عمر طويل. ولا شك النمو سيرتد إلى الاستثمار في الوقود الأحفوري، لكن التوقعات تشير إلى استثمارات تراكمية في 2021 – 2025 أقل بنسبة 20% من مستويات 2015 – 2019.

التحول الأخضر في العالم العربي

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت بها جائحة كورونا عام 2020 إلى تأجيل عدة مشروعات في المنطقة العربية، بما فيها مشروعات الطاقة المتجددة. ففي العام ذاته، ألغت الكويت مناقصة لمشروع للطاقة الشمسية، كما نقلت كل من الإمارات والسعودية وعمان وقطر مشروعاتها في هذا المجال إلى العام التالي 2021، علما أنه يتوقع أن يعود النمو في الاستثمار في الطاقة المتجددة في العالم العربي عام 2021 إلى المسار المخطط له بعد عام من التأخير والإلغاءات بسبب الضغوط التي تسببت بها الجائحة وانهيار أسعار النفط على الموازنات الحكومية وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، ستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 4.12 جيجاواط من الطاقة المتجددة في عام 2021، مقابل 1.86 جيجاواط فقط عام 2020. ستقود النمو الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مع إطلاق المرحلتين الرابعة والخامسة من محطة الطاقة الشمسية العملاقة في دبي، وإنجاز نصف مشروع إبري الثاني في عمان، واكتمال مشروع سراج الخرسعة في قطر. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة سترتفع الطاقة الإنتاجية من الطاقة الشمسية إلى حوالي 8 جيجاوات من 7 جيجاواط في 2020، ومن مشاريع الرياح إلى 1.8 جيجاواط من 1.5 جيجاواط.

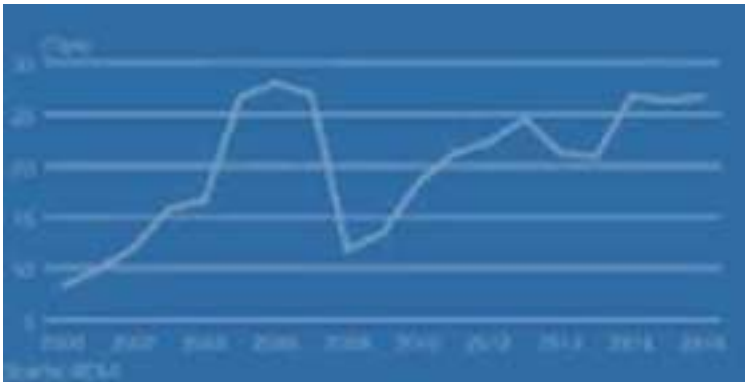

الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط، 2000 – 2018

المصدر: www.spglobal.comLplatts عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

ولكن يتوقع أن تكون برامج التحول الى الطاقة المتجددة بطيئة نوعا ما، نظرا لأن الطلب العالمي على الطاقة بشكل عام كان متباطأ بشكل كبير على مدار العامين الماضيين تبعا للنشاط الاقتصادي، كما أن الدول العربية المصدرة للنفط، خصوصا السعودية، لديها مشروعات مهمة في مجال إنتاج النفط والغاز الطبيعي. وقد يمتد التأخير في مشروعات الطاقة المتجددة في العالم العربي في عام 2021 لأسباب مالية، وليس لأسباب استراتيجية، حيث تركز الحكومات والشركات اهتمامها على كبح جماح الإنفاق العام وتوفر السيولة المالية. فقد سلطت الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا الضوء على مخاطر الاعتماد على النفط في المنطقة، ومع ذلك، فإن الأثر الاقتصادي لهذين التطورين يعني أن هناك ميزانية محدودة لتخصيصها لمزيد من تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في الوقت الحالي. ولكن في نهاية المطاف، لدى العالم العربي شهية متزايدة للتحرك مع العصر ومواكبة أهداف التنمية المستدامة.

على أن السعودية لديها مشاريع للطاقة المتجددة مثيرة للاهتمام، ولا سيما مشروعات Air Products وACWA Power وNEOM، حيث سيولد المشروع الضخم الأخير الطاقة من الهيدروجين وسيتم توصيله بقدرة إنتاج تبلغ 4 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الأمونيا للتصدير. وبحسب مصادر الطاقة البديلة الدولية، هناك العديد من مشروعات الهيدروجين الخضراء التي من المقرر طرحها في العالم العربي في غضون السنوات الخمس المقبلة، بما فيه مشروع واسع النطاق في ميناء صحار العماني.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يسبق أن توقف نمو مصادر الطاقة المتجددة في العالم العربي بسبب أسعار النفط المنخفضة. فهناك مشكلات أخرى تتمثل في الحواجز التي تحول دون دخول الشركات الجديدة إلى السوق، والافتقار إلى التعريفات التي تعكس التكلفة، والإجراءات المطولة، وطلبات العطاءات المتأخرة والمعاد جدولتها، وإجراءات التنفيذ الطويلة. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة، فإن معالجة هذه العقبات قد تؤدي إلى نمو أعلى بنسبة 75% في إنتاج الطاقة المتجددة، بما يعادل 53 جيجاوات خلال 2020–2025.

وبصورة عامة، يعتمد الطلب على الكهرباء في العالم العربي على القطاع السكني أكثر منه على القطاع الحكومي أو الصناعي. ووفقا لمصادر الشركة السعودية للكهرباء، فإن الاستهلاك السكني في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 ارتفع بنسبة 8٪ على أساس سنوي بينما انخفض الاستهلاك التجاري والحكومي بنسبة 10٪.

مشروعات الطاقة المتجددة في العالم العربي

		مشغلة عام 2019	قيد التطوير
الرياح	إجمالي	0.7	1.75
	الأردن	0.3	0.3
	لبنان	0.0	0.2
	عمان	0.0	0.1
	السعودية	0.0	0.4
الطاقة الشمسية PV	إجمالي	5.2	7.7
	البحرين	0.0	0.1
	العراق	0.2	0.7
	الأردن	1.2	0.4
	لبنان	0.1	0.1
	عمان	0.0	1.1
	قطر	0.0	0.8
	السعودية	0.3	0.2
	الإمارات	1.8	3.2

المصدر : www.spglobal.comLplatts عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وتمثل الدول العربية المصدرة للنفط والغاز ما يقرب من ثلثي توقعات نمو الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المنطقة لعام 2020–25، نظرا للكفاءة الممكن تحقيقها في تكلفة الطاقة المتجددة كمصدر لتوليد الطاقة. وخلال عام 2019، تراوحت عروض أسعار الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المزادات التنافسية من 13.50 $/ ميجاوات ساعة إلى 16.90 $/ ميجاوات ساعة. وفي دول مثل مصر والمغرب والأردن، فإن العوامل الرئيسية للنمو في الطاقة الخضراء تعتمد على مدى القدرة على تقليل الاعتماد على الوقود المستورد والتحوط من تقلب الأسعار، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

في المحصلة يمكن القول إنّ تداعيات جائحة كورونا كانت كارثية وصعبة جدا، لكنها سلطت الضوء على أن الاعتماد على عائدات النفط مكلف، كما أعطت فرصة لتوجيه الأولوية للتنويع في جداول أعمال الرحلة إلى المستقبل.

خالد حنفي: جائحة كورونا أعادت رسم خارطة الاستثمار العالمي والنمو في المستقبل سيعتمد على الرقمنة

اعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أنّ "مبادرة بحجم منصة الاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يقوم بها طرف واحد، بل يجب أن تتوافر الجهود من أجل تنفيذ هدف سامي بهذه الأهمية"، موضحا أنّ "القطاع العام وحده لا يستطيع أن يؤمن الحلول المتكاملة ونحن نعلم أسباب ذلك، كما أنه غير مسموح للقطاع الخاص وحده الاستئثار بهذه المبادرة نظرا لحساسية الموضوع. وما نراه اليوم من مشاكل يواجهها "فيسبوك" و "فيزا" بسبب منعهم من السيطرة سوى مثال عن ذلك".

كلام حنفي جاء خلال كلمة له في منتدى "تمويل النمو من خلال تمكين الاقتصاد الرقمي"، الذي نظّمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بمشاركة ممثل المجموعة العربية في صندوق النقد نائب رئيس البنك الدولي محمود محي الدين، ومحافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي، إضافة إلى محافظي وممثلين عن 9 بنوك مركزي عربية.

ورأى حنفي أنّ "الحل يكون من خلال شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام. فما يهم القطاع العام هو تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل للشباب وهو ما تؤمنه منصة الاقتصاد الرقمي من خلال تنويع الاقتصاد، وتخفيض كلفة التجارة، وزيادة تجارة السلع، زيادة الخدمات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة"، مؤكّدا أنّ "الدول الغنية نفطيا هي اليوم بأمس الحاجة لتنويع اقتصاداتها للتخلص من التبعية لسوق النفط".

وشدد حنفي على أنّ "المطلوب اليوم هو تمويل المبادرة وهو شيء متاح ويسير، أما خريطة الطريق فهي واضحة بفعل الجهود الجبارة التي قام بها التحالف حيث تم توقيع اتفاقات مبدئية مع كبريات شركات التكنولوجيا التي سوف تجتمع تحت سقف واحد في E-Hub of the World من أجل إطلاق منصة الاقتصاد الرقمي".

وأوضح حنفي أنّ "اتحاد الغرف العربية يعوّل كثيرا على الشراكات المثمرة التي أقامها مع اتحاد المصارف العربية، وعلى وجه الخصوص المبادرة التي تم إطلاقها في مدينة دبي 2020، وتشمل المنصّات المعلوماتية المتخصصة في التحوّل الالكتروني في العمليات التجارية وعمليات النقل"، لافتا إلى أنّ "جائحة كورونا أدّت إلى إعادة رسم جذرية لخارطة الاستثمار العالمي، تجسّدت بتسريع تحوّل بالغ الأهمية نحو التقنيات الرقمية والطاقة المتجددة، فيما حدث تراجع كبير في الانفاق الرأسمالي في القطاعات التقليدية وقطاعات رئيسية مثل السياحة وصناعة السيارات".

وقال: "لقد حد الاقتصاد الرقمي من تراجع الاستثمار العالمي عام 2020 بدعم من أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر. وحصلت

كامل سلسلة القيمة للاقتصاد الرقمي على دفع هائل خلال 2020، حيث أجبر الوباء مليارات الأشخاص على العيش في ظل قيود والاعتماد على التقنيات الرقمية للخدمات الأساسية والعمل والترفيه".

واعتبر أنّ "النمو في المستقبل سيعتمد إلى حد كبير على الرقمنة، حيث ترك تفشي الجائحة آثارا إيجابية على ثقافة استخدام الأدوات الرقمية في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات والأعمال، خصوصا وأنّ الجائحة صاحبها تزايد استخدام الهواتف المحمولة بنسبة 50 في المئة، وزيادة في استخدام البيانات عبر الانترنت بحوالي 40 في المئة".

وأوضح أنّ "قطاع الاتصالات في العالم صمد بفضل الاستثمار في معالجة البيانات والاستضافة والخدمات ذات الصلة، والتي بلغت 27.3 مليار دولار في 11 شهرا من عام 2020، مما جعله خامس أكبر قطاع استثماري. كما قفز الاستثمار في تجارة التجزئة خارج المتاجر إلى 34.7 مليار دولار خلال 11 شهرا في 2020،

متجاوزا أي رقم قياسي سابق، وذلك يعود في الغالب إلى "أمازون" بأكثر من نسبة 90 في المئة من الاستثمار".

ولفت إلى أنّه "على الدول العربية وضع تصور متكامل للمشروع المستقبلي وأجندة تعاون مشتركة جديدة أبعد من المسار التكاملي التقليدي، بحيث ينطوي على مشاريع رقمية مشتركة في القطاعات الحيوية، بما يحفّز ويشجّع التدفقات المتبادلة للتجارة والاستثمار وللتنمية المستدامة والقابلة للاستمرار والتي تحتاجها شعوبنا العربية".

وأكّد أنّ "العالم العربي يمتلك جميع المكونات التي يحتاجها للانتقال إلى المستقبل الرقمي، لكن على الرغم من ذلك فإنّ ريادة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تزال أقل بكثير من الطاقات الكامنة، وبنسبة لا تتجاوز 8 في المئة من الإمكانيات، أي بما يعدّ أقل 10 مرات من الولايات المتحدة الأميركية".

وقال: "القطاع الخاص العربي محوري أكثر من أي وقت مضى في إشعال شرارة محركات النمو مجددا عبر الاقتصاد الرقمي. فبنتيجة الضربات التي وقعت على سلاسل الإمداد مع الصدمات التي تلقتها التجارة ومع المحدودية المالية، قد حدّت كثيرا من قدرة الحكومات على دفع النمو قدما وخلق فرص العمل، مما جعل القطاع الخاص، بقدرته المعهودة على الابتكار والتأقلم، حيويا جدا لتعزيز قدرة الاقتصاد وتطوّره".

ورأى أنّ "تدعيم التكامل الاقتصادي العربي ومع التكتلات العالمية خيار لا غنى عنه للنمو والتقدّم، لأنّ العزلة الاقتصادية تولّد الركود، فيما الطريق إلى الأمام يكمن في زيادة المشاركة والتكامل مع العالم".

الشراكة مع الهند في مجال التكنولوجيا

في سياق آخر، تحدّث أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في جلسة العمل الأولى التي عقدت ضمن فعاليات "قمة الهند العالمية للتوظيف: تمكين أنظمة قوية لريادة الأعمال والابتكار"، بعنوان: "أفضل الممارسات والاستراتيجيات الدولية لتطوير النظم البيئية المواتية لريادة الأعمال والابتكار".

وأكّد أنّ "اتحاد الغرف العربية يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي الذي يساهم بنسبة 75-80 من الناتج المحلّي الإجمالي، كما يساهم بتوظيف ما بين 75-80 في المئة من إجمالي القوى العاملة في العالم العربي".

ولفت حنفي إلى التنسيق القائم بين اتحاد الغرف العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، على صعيد دعم روّاد الأعمال في العالم العربي، مشيرا إلى أنّه "عام 2019 تم تنظيم مسابقة "رالي العرب" على هامش القمة الدولية لريادة الأعمال ومؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب في مملكة البحرين، بتنظيم مشترك بين الاتحاد واليونيدو، وقد حظيت المسابقة بمشاركة طاقات شابة مميزة من العالم العربي، قدّمت مشاريع بارزة ومهمّة في قطاعات واعدة لا سيّما في قطاعي العلوم والتكنولوجيا".

وكشف حنفي عن أنّه بعد نجاح النسخة الأولى من جائزة "رالي العرب" سوف يتم تنظيم النسخة الثانية هذا العام، حيث باتت تحظى المسابقة بدعم رسمي من جانب اتحادات الغرف العربية.

وتابع: "كذلك أطلق اتحاد الغرف العربية بالشراكة مع اتحاد الغرف التجارية المصرية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) مبادرة لدعم ريادة الاعمال ورواد الاعمال في العالم العربي. وكانت مصر أولى محطات هذه المبادرة على أن تعمم التجربة والمبادرة على باقي البلدان العربية. وحظيت هذه المبادرة بمظلة رئاسة مجلس الوزراء المصري، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، وزارة التخطيط المصرية، البنك المركزي المصري، المؤسسة المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA)، واتحاد الغرف التجارة المصرية. وانطلقت المبادرة باختيار ثلاث محافظات رائدة بالشراكة مع النظام البيئي المحلي الذي يضم ممثلين من مختلف أصحاب المصلحة داخل المحافظات الثلاث (سوهاج، المنيا، البحيرة) وتحديد اهم القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية في ضوء خطة مصر للتنمية". وقد بدأت المرحلة الاولى للمبادرة بإعداد كوادر من ثلاث محافظات تم اختيارهم وفقا لمعايير دولية تمهيدا لتكليفهم بإدارة مراكز ريادة الأعمال المزمع إنشاؤها بالغرف التجارية بالثلاث محافظات لخدمة أبناء المحافظات من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

وأوضح حنفي أنّ "العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والهند كبيرة وعميقة جدا، حيث هناك استثمارات عربية كبيرة في الهند واستثمارات هندية حيوية في دول تمتد من عمان والمملكة العربية السعودية إلى مصر والسودان وخارجها". معتبرا أنّ "العالم العربي يعدّ شريكًا تجاريًا رئيسيًا للهند، كما أن العلاقات الاقتصادية تتمحور حول التكنولوجيا والنفط".

وشدد على أنّ "التعاون المستقبلي سينصب على قطاعات واعدة في مجال الابتكار والمشاريع الناشئة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والضيافة والخدمات اللوجستية وغيرها من الأمور التي يمكن أن تعزز نمو القيمة المضافة في العلاقات الاقتصادية بين الهند والعربية".

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with **Ghorfa**

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

تأثيرات كبيرة لجائحة كورونا على التعاون الاقتصادي العربي – الأمريكي
الصادرات الأمريكية تتراجع 27 في المئة للمنطقة العربية

أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية (NUSACC)، عن تأثير كبير لجائحة كورونا على حجم التبادل التجاري العربي – الأمريكي، حيث أدت الجائحة إلى انخفاض صادرات البضائع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال عام 2020 إلى 45.66 مليار دولار، أي ما نسبته 27 في المئة بالمقارنة مع مستويات عام 2019 والتي كانت قد بلغت (62.68 مليار دولار أمريكي).

وفي عام 2020 وبسبب جائحة كوفيد 19 انخفض طلب المستهلكين وتم تعليق المشاريع الكبرى وتعليق السفر والسياحة وارتفع العجز إلى مستوى قياسي وكذلك لعبت الجائحة دوراً مهماً في حرب أسعار النفط التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً للعقود الآجلة حيث وصل سعر برميل النفط إلى 37 دولار أمريكي للبرميل.

أكّد الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية ديفيد حمود، أنّه "لم يكن هناك أبدًا عام مثل 2020، فقد تعرض المصدرون الأمريكيون لضربة موجعة، ولكن بحلول نهاية العام، كان المصدرون لا يزالوا متواجدين. وقد بقي العالم العربي صامداً، بالرغم من تلقيه أيضاً الكثير من الضربات في عام 2020، وبقيت المنتجات الأمريكية هي الجهة المفضلة، حتى في مواجهة الجائحة العالمية".

وبحسب التقرير فإنّ قائمة "العشر الأوائل" للدول العربية المستوردة من الولايات المتحدة، جاءت على النحو التالي: الإمارات، السعودية، مصر، قطر، المغرب، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، البحرين، والعراق. ويبين التقرير تلقّي كبار مصدري الطاقة والسلع الصناعية ضربات موجعة وشديدة في عام 2020 بسبب الجائحة العالمية، حيث شهدت قطر أكبر انخفاض في الواردات الأمريكية بنسبة (47 في المئة). في المقابل يظهر التقرير أنّ الولايات الأمريكية العشر الأوائل في قائمة المصدرين في عام 2020 كانت كل من: تكساس، كاليفورنيا، لويزيانا، نيويورك، نيو جيرسي، جورجيا، أوهايو، فلوريدا، مريلاند، وولاية واشنطن.

وتضمنت قطاعات التصدير الأمريكية "الخمسة الأوائل": معدات النقل، منتجات الكمبيوتر والإلكترونية، والمكائن (باستثناء

الكهربائية)، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية.

أما القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع المستهلك والتي تلقت ضربة موجعة هي: الضيافة، السياحة والسفر، الترفيه (مثل المطاعم، إلخ)، قطع غيار السيارات، والتنقيب عن النفط والغاز. وكان لانخفاض الطلب في هذه القطاعات تأثير عميق على أسعار النفط والغاز لأن احتياجات الطاقة والنقل في جميع أنحاء العالم قد تراجع بشكل كبير.

تأثير الجائحة على الصادرات الأمريكية

وكشف التقرير عن تراجع صادرات الولايات المتحدة على مستوى العالم في عام 2020، وقد سجل العالم العربي أكبر انخفاض بنسبة (27 في المئة)، ولقد كان للجائحة تأثير شامل، حيث تعطلت سلاسل التوريد بشدة، مما أدى إلى حدوث صدمات في العرض. وتراجعت تجهيزات المصانع الأمريكية حيث يحارب العمال جائحة كوفيد 19 ويواجه الشحن تأخيرا واضحاً. كما كان للجائحة تأثير على المستويات التالية:

1 – بقاء المستهلكين في منازلهم بسبب الحظر، تسبب في خلق صدمات في الطلب. وقد نتج نتج عن فقدان الوظائف أكبر انخفاض لنصيب الفرد من الدخل على مستوى العالم منذ عام 1870. ومع فقدان الدخل التقديري وفقا للدراسات في معهد بروكينغز، يواجه الشرق الأوسط واحدًا من أبطأ معدلات التعافي في الإنفاق (إذ من المتوقع أن يتعافى بعد عام 2025).

2 – بسبب تعليق أو إلغاء بعض المشاريع الكبرى، فإن تباطؤ الاقتصادات نتج عنه التقشف المالي، وبحسب دراسات ماكنزي وشركاه McKinsey & Company، فإنّه إذا سارت الأمور على ما يرام، فقد يعود نشاط البناء إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول أوائل عام 2021. لكن عمليات الإغلاق طويلة المدى قد تعني أن الأمر سيستغرق حتى عام 2024 أو حتى بعد ذلك.

3 – ساهم الوباء في تقلب أسواق النفط، حيث تسببت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم في حدوث صدمة طلب هائلة في أسواق النفط، لذلك سارعت الدول المنتجة للنفط لإيجاد أماكن لتخزين فائض العرض. وقد شنت روسيا والسعودية حرب أسعار النفط، وأدت سلسلة الأحداث هذه إلى انهيار غير مسبوق في أسعار النفط مما أعاق هذا التقلب قدرة الدول العربية لشراء السلع والخدمات الأمريكية، مما أدى إلى "تأثير مضاعف" سلبي عبر المنطقة بأكملها.

4 – كان للجائحة تأثير عميق على السفر الجوي، ففي وقت ما من عام 2020، انخفضت حركة المسافرين عن طريق الجو بنسبة 95 في المئة، وفقًا لما صدر عن مكتب الإحصاء الأمريكي، فقد انخفضت صادرات الطائرات المدنية بمقدار 27.4 مليار دولار في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض بأكثر من 40 في المئة في إنتاج الطائرات والمركبات الفضائية. وقد تسبب هذا في حدوث اضطراب لشركة بوينغ، أكبر مصانع التصدير في أمريكا. وتتوقع بوينغ أن يكون تأثير الجائحة على طلب الطائرات في منطقة الشرق الأوسط سيكون ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، مما يخلق تأثيراً هائلاً على أرقام الصادرات الأمريكية للشرق الأوسط. أما الاخبار الجيدة؟ تتوقع بوينغ تعافي سريع نسبيًا. إن النمو المتوقع في أساطيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون بنسبة (4.3 في المائة) مما يمثل أسرع نمو في العالم، وإن طائرات بوينغ المتجهة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيرتفع إلى 3,500 بحلول عام 2039.

حقائق عالمية وإقليمية

لقد قامت في السنوات الأخيرة كل من روسيا والصين بالاستثمار بكثافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أصبحت روسيا لاعباً رئيسياً في العالم العربي من خلال استغلال إنتاجها العسكري، وتحويلها إلى صفقات تجارية. على النقيض من ذلك، كانت استثمارات الصين تجارية وسياسية في المقام الأول، لاسيما من خلال مبادرة الحزام والطريق. والتي مكنت الجيوب العميقة الصين من دعم مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وربطها بشبكات الجيل الخامس من شبكة 5G وهو جزء من صراع أكبر بين القوتين العالميتين – أمريكا والصين – وقد أدى سباق عام 2020 لإنتاج اللقاحات إلى تفاقم هذه المعركة.

وأخيرا يبيّن التقرير أنّ اللاعبين الإقليميين الذين يهددون موقع التصدير الأمريكي في العالم العربي بقيادة تركيا وإيران. وقد شارك كلاهما بنشاط في حروب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة، واستغل كل منهما الفرصة لعقد الصفقات التجارية.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

إبراهيم العربي يبحث سبل زيادة التعاون الاقتصادي مع لبنان

استقبل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس غرفة القاهرة المهندس إبراهيم العربي، الملحق الاقتصادي والتجاري لدى سفارة لبنان في القاهرة نور عطوي، حيث جرى البحث في سبل زيادة التعاون الاقتصادي في المرحلة القادمة.

وأكّد العربي أنّه "من الضروري توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة وتنظيم لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال في البلدين"، مشيرًا إلى أن "اتحاد الغرف التجارية يسعى إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين مصر وكافة الدول من خلال المجالات التجارية المختلفة".

وشدد على أنّ "مصر تتمتع بفرص استثمارية كبيرة في مشاريع متنوعة في ظل الطفرة التقدمية والنهضة التي تشهدها في الفترة الأخيرة"، مشيرًا إلى "المشاريع الضخمة التي تمت في مصر والتنمية على كافة الأصعدة".

ولفت إلى أنّ "السوق اللبناني يمكنه الاستفادة من المنتجات المصرية في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة احتياجات السوقين لزيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية والسعي إلي زيادة التعاون للاستفادة من السوق الأفريقي من خلال اتفاقية التجارة الحرة".

من جانبها أوضحت عطوي أنّ "الزيارة تستهدف زيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية وبحث سبل زيادتها وتذليل أي عقبات من شأنها دفع العلاقات التجارية والاستثمارية المصرية اللبنانية إلى الأمام وزيادة التعاون في صناعات يتم تصديرها إلى السوق الأفريقي".

سمير ناس: رغبة القطاع الخاص البحريني بتعزيز التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا

أعرب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، خلال استقباله سفير جنوب أفريقيا المُعين لدى مملكة البحرين والمقيم في الرياض كوسبرت خبوشي، عن رغبة القطاع الخاص البحريني بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين.

ولفت ناس إلى "ضرورة تفعيل العلاقات التجارية وتحفيز الشراكات مع الدول الشقيقة والصديقة لتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي الذي طال شتى دول العالم نتيجة جائحة كوفيد19-"، مشدداً على "دور القطاع الخاص ومجتمع الأعمال وممثليه في تنشيط الاقتصاد من خلال بحث فرص تجارية واستثمارية جديدة وخلق شراكات فاعلة".

وأكّد حرص الغرفة كممثل للقطاع الخاص في مملكة البحرين وشريك في عملية التنمية الاقتصادية على الدفع بكل ما يخدم تنمية علاقات الشراكة بين قطاعات الأعمال في البلدين الصديقين، والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية ذات العلاقة لتنمية العلاقات الاقتصادية.

من جانبه أثنى السفير خبوشي على التطور السريع الذي تشهده مملكة البحرين والمكانة المرموقة التي تتبوأها، معرباً عن تطلع بلاده لتعزيز التعاون الاقتصادي مع البحرين، مؤكداً استعداد السفارة للتعاون مع الغرفة للدفع بكل ما يسهم في زيادة حجم الاستثمارات والتبادلات التجارية وتحقيق الأهداف المشتركة.

عجلان العجلان: تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع ماليزيا

أوضح رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان بن عبد العزيز العجلان أنّ "المجلس يعمل على تعزيز الشراكات الاقتصادية الثنائية محلياً وعالمياً، وفي مقدمها العلاقات الاقتصادية السعودية الماليزية لامتيازها بالتقارب الثقافي والعمق الحضاري بين البلدين الصديقين".

وقال: "نعمل في مجلس الغرف السعودية من خلال مجلس الأعمال السعودي الماليزي على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وبخاصة تحفيز المشاريع المتوسطة والصغيرة واحتضان المبتكرين ورواد الأعمال، للاستفادة من الممكنات والثروات الطبيعية والاقتصادية والاستثمارية للبلدين".

ودعا الى "أهمية تفعيل القنوات التجارية كتبادل الوفود تحت مظلة مجلس الأعمال وعقد الاجتماعات المشتركة بالتناوب بين البلدين وإقامة ملتقيات الأعمال السعودية الماليزية بالتزامن مع اجتماعات أعمال اللجنة المشتركة"، مؤكدا على أنّ "تنمية العلاقات الاقتصادية والمفاوضات التجارية من أهم السبل لحل التحديات التي تواجه المستثمرين في كلا البلدين، والتي تمكن القطاعين الحكومي والخاص من الاستفادة من فرص الأعمال التجارية والاستثمارية منها الصناعة والسياحة والحج والعمرة والصحة والتعليم، مع التركيز على نقل المعرفة بين البلدين بما يوائم رؤية المملكة 2030".

نائل الكباريتي: المرحلة الحالية تتطلب التركيز على الإنعاش الاقتصادي

اعتبر رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، أنّ "القطاع التجاري بعموم المملكة هو منظومة واحدة، ويجب النظر إليه بشمولية لحل مشاكله وقضاياه ضمن وحدة متكاملة"، لافتا إلى أنّ "المرحلة الحالية تتطلب التركيز على الإنعاش الاقتصادي".

وأشار الكباريتي خلال اجتماع مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن، إلى "الأضرار التي لحقت القطاع التجاري جراء الإغلاقات المتتالية التي اعقبت جائحة فيروس كورونا"، مشددا على "ضرورة أن يكون هناك تشاور مسبق مع القطاع قبل اتخاذ أية قرارات مستقبلية تتعلق بذلك".

وشدد الكباريتي على أنّ "حياة وصحة المواطنين تتقدم على كل الأولويات، ولكن لا بد من الموازنة بين الملفين الصحي والاقتصادي، خاصة أن القطاعات التجارية والخدماتية لم يعد بإمكانها الاستمرار في أعمالها جراء الأعباء المالية التي تتحملها منذ بدء انتشار وباء فيروس كورونا".

وتطرّق الكباريتي إلى نتائج زيارته الأخيرة إلى سوريا وما نتج عنها من تفاهمات تتعلق بتسهيل تجارة الترانزيت وتبادل السلع بين البلدين. داعيا إلى زيادة وتوسعة قائمة السلع التي يستوردها الأردن من سوريا لتخفيف كلف الشحن والإبقاء على الأسواق التقليدية للمملكة والبحث عن أخرى جديدة، مؤكدا أنّ "الغرفة تسعى لديمومة علاقة الأردن التجارية مع سوريا على مستوى مؤسسات القطاع الخاص وبما يتوافق مع القرارات الدولية".

الاقتصاد السعودي ينمو 2.5 في المئة

كشفت الهيئة العامة للإحصاء السعودية، عن نمو الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع من عام 2020، مفصحة عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي 2.5 في المائة.

ووفق ما أظهرته البيانات الرسمية، يأتي صعود الاقتصاد السعودي على أساس ربعي بدعم من ارتفاع معدل النمو في القطاع النفطي بنسبة 2.6 في المئة، وكذلك نمو القطاع غير النفطي 2.4 في المئة، بجانب ديناميكية القطاع الخاص الصاعد 3.2 في المئة والقطاع الحكومي بنسبة 0.6 في المئة.

وبحسب الهيئة سجّل الناتج المحلي السعودي بالأسعار الثابتة تراجعاً في المقارنة السنوية، بنسبة 3.9 في المئة، وذلك نتيجة انخفاض نمو القطاع النفطي الإجمالي 8.5 في المئة، والقطاع غير النفطي 0.8 في المئة.

وبلغت قيمة الناتج المحلي السعودي658 مليار ريال (175.4 مليار دولار) في الربع الرابع؛ حيث تراجعت قيمة الناتج المحلي للقطاع النفطي إلى 255 مليار ريال، والقطاع غير النفطي إلى 398.2 مليار ريال خلال ذات الفترة.

"فيتش" تشيد بقوة الاقتصاد المصري وتمنحه نظرة مستقبلية مستقرة

أشادت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، بقدرة الاقتصاد المصري على تجاوز أزمة كورونا بعد أن حافظ على مستويات ائتمانية مستقرة، وذلك بفعل الإصلاحات المالية والنقدية التي نفذتها القاهرة ما مكنها من تنويع اقتصادها وضمان مرونته واستدامته ضد التقلبات خصوصا بالتزامن مع جائحة كورونا. ونوّهت وكالة "فيتش" بقدرة الاقتصاد المصري على تجاوز أزمة جائحة فايروس كورونا وكل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها. وأبقت على التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية دون تعديل عند مستوى "بي +" مع الإبقاء أيضا على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري. مبيّنة أنّ الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر جاء مدعوما برصيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنفذة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تنوع وكبر حجم الاقتصاد المصري الذي أظهر مرونة خلال الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن فايروس كورونا.

وفي هذا الإطار اعتبر وزير المالية المصري محمد معيط، أنّ "قرار وكالة "فيتش" يعكس تجديد ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني في ثبات وصلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع أزمة كوفيد – 19 وبالتالي

تجاوز كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها". وأشار إلى استمرار الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية التي من شأنها تحسين بيئة تشغيل الأعمال وضمان استدامة أوضاع المالية العامة وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

المنتدى الخليجي – الأذري ينعقد افتراضيا

انعقد المنتدى الخليجي – الأذري الذي نظمه اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع هيئة ترويج الصادرات والاستثمارات الأذرية، بشكل افتراضي، حيث هدف المنتدى إلى التعريف بالخدمات والفرص الاستثمارية التي يوفرها كلا الجانبين لقطاع الأعمال في بلدانهم، وإلى عرض المشاريع المستقبلية.

وأكد رئيس اتحاد الغرف الخليجية سمير ناس على "ضرورة بذل المزيد من العمل المشترك بين الجانبين، لا سيما أن أرقام التبادل التجاري بين دول المجلس وجمهورية أذربيجان تعتبر متواضعة، حيث بلغت 83 مليون دولار عام 2018، منها 55 مليون دولار للصادرات الخليجية، مقابل 28 مليون دولار من صادرات أذربيجان".

وأوضح ناس، أنذ "دول المجلس كافة تتبع رؤى تنموية طويلة الأمد لتنويع اقتصاداتها من خلال الاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص، وإعطائه دوراً أكبر في تنفيذ الرؤى من خلال خلق الشراكات وإيكال تنفيذ المشاريع الكبيرة له، وبرامج التخصيص وتوليد أنشطة جديدة تتاح للقطاع الخاص الاستثمار فيها".

وقدم المنتدى حزمة من المقترحات والتوصيات، شملت ضرورة دعم الحكومات الخليجية وأذربيجان لمبادرات القطاع الخاص في مجال مشاريع الغذاء والصناعات التقنية، وتعزيز حركة الاستيراد والتصدير والسياحة والصحة، كما شملت تعزيز قنوات الحوار والتواصل بين دول مجلس التعاون الخليجي وأذربيجان لدعم التعاون في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وعلى إقامة معرض للمنتجات الخليجية والأذربيجانية بمختلف أشكالها وأنواعها، ليشكل منصة بين أصحاب وصاحبات الأعمال الخليجيين مع نظرائهم من أذربيجان.

تراجع الاحتياطي الأجنبي الأردني 2.6 في المئة

أظهرت أرقام البنك المركزي الأردني، تراجع الاحتياطي الأجنبي في أول شهرين من العام الحالي 2.6 في المئة إلى 15.49 مليار دولار، مقارنةً بـ 15.91 ملياراً في نهاية 2020. حيث أدى تباطؤ النمو في حوالات المغتربين وتراجع الدخل السياحي وانخفاض الاستثمار الأجنبي إلى مزيد من الضغط على احتياطي الأردن من النقد الأجنبي.

وبحسب البنك المركزي الأردني، هبط الدخل السياحي للمملكة 76 في المئة مع نهاية العام الماضي إلى مليار دينار (1.4 مليار دولار). كذلك ارتفعت البطالة إلى 24.7 في المئة خلال الربع الرابع من 2020، مقارنة مع 23.9 في المئة في الربع السابق و19 في المئة في الربع الأخير من 2019. وكان البنك الدولي قد توقع أن يزيد عدد الفقراء في الأردن جراء تأثيرات جائحة كورونا، مبيّنا أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.3 دينار يومياً (1.83 دولار)، وهو خط الفقر المدقع عالمياً، ستبلغ نحو

27 في المئة خلال العام الجاري. وتوقع ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2.25 دينار يومياً إلى 19 في المئة. وأقرّت الحكومة الأردنية، قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، بعد صدور الإرادة الملكية عليهما ونشرهما في الجريدة الرسمية.

نمو أصول البنوك الإماراتية 3 في المئة

نمت قيمة الأصول الإجمالية للبنوك العاملة في دولة الإمارات 3 في المئة على أساس سنوي إلى 3.17 تريليون درهم مع نهاية يناير 2021 مقابل 3.08 تريليون درهم في نهاية يناير 2020. ولكنها تراجعت على أساس شهري بحوالي 0.5 في المئة مقابل3.19 تريليون درهم في نهاية العام الماضي. وتراجعت احتياطات البنوك لدى مصرف الإمارات المركزي بحوالي 2.3 في المئة على أساس سنوي و3.3 في المئة على أساس شهري في يناير (كانون الثاني) الماضي لتصل مع نهايته إلى 305.7 مليار درهم.

ونما إجمالي الائتمان في القطاع المصرفي 2.4 في المئة على أساس سنوي، مع تسجيل نمو طفيف لم يتجاوز معدله 0.01 في المئة على أساس شهري في يناير الماضي ليصل إلى 1.78 تريليون درهم. وسجل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص نمواً محدوداً في يناير 2021 بمعدل 0.2 في المئة، لكنه تراجع بحوالي 2.4 في المئة على أساس سنوي، أي مقابل مستوياته في نهاية يناير 2020 ليصل إلى 1.11 تريليون درهم.

ونما الائتمان الحكومي من القطاع المصرفي بحوالي 12 في المئة

على أساس سنوي و2 في المئة على أساس شهري ليصل في يناير الماضي إلى 257 مليار درهم. وسجل ائتمان القطاع العام (الشركات شبه الحكومية) نمواً بمعدل 17.9 في المئة على أساس سنوي، رغم تراجعه بحوالي 1.8 في المئة على أساس شهري في يناير الماضي، ليصل إلى 215.9 مليار درهم.

ارتفاع ودائع البنوك التجارية العمانيّة 10.8 في المئة

ارتفعت ودائع البنوك التجارية في سلطنة عمان في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي بنسبة 10.8 في المئة، لتصل إلى 14 ملياراً و441 مليون ريال عماني مقارنة بـ13 ملياراً و31.4 مليون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2019.

ووفقا للنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العماني، تمثلت القيمة الإجمالية لتلك الودائع في ودائع الأجل وبلغت قيمتها 4 مليارات و828.6 مليون ريال عماني، وودائع التوفير وبلغت قيمتها 5 مليارات و362.7 مليون ريال عماني، وودائع تحت الطلب وبلغت قيمتها 3 مليارات و976.3 مليون ريال عماني.

وبلغت القيمة الإجمالية للودائع 12 ملياراً و884.4 مليون ريال عماني و1556.5 مليون ريال عماني بالعملات الأجنبية. في حين بلغت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى الودائع بالريال العماني 7.9 في المئة، بينما بلغت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى إجمالي

الودائع 6.9 في المئة، وبلغت نسبة مجموع القروض إلى الودائع 108.8 في المائة. كما بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع 13.2 في المئة، في حين بلغت نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض 18.2 في المئة، وبلغت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات 8.1 في المئة، أما عن نسبة المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات فقد بلغت 12.4 في المئة.

الصقر: العلاقات بين الكويت وأستراليا متميّزة

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر بمبنى الغرفة، سفير أستراليا لدى الكويت جوناثان غيلبرت، بحضور نائب رئيس البعثة والقنصل بول ماكيكرن، ومدير عام الغرفة رباح عبد الرحمن الرباح.

وأشار الصقر إلى "العلاقات الاقتصادية المتميزة بين الكويت وأستراليا، خصوصاً في مجال الأمن الغذائي"، مؤكداً "ضرورة بذل مزيد من الجهود لدعم العلاقات من خلال زيادة حجم التجارة البينية والشراكات الاستثمارية"، لافتا إلى أنّ "أستراليا تعدّ واحدة من أهم الشركاء التجاريين للكويت، إذ تحتل المرتبة 20 في قائمة الدول المصدرة والمستوردة، كما أن البلدين يتمتعان بإمكانات جيدة لتنمية التعاون التجاري والاستثماري يجب الاستفادة منها، مشدداً على استعداد الغرفة لتقديم كل خدماتها للتوصل إلى نتائج إيجابية وتحقيق المصالح المشتركة".

من جانبه، ثمّن غيلبرت جهود غرفة الكويت في سبيل توطيد العلاقات بين البلدين الصديقين، مؤكداً الحرص على تعميق

العلاقات الاقتصادية والتجارية، بهدف ترسيخ وتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لما فيه تحقيق المصالح المتبادلة لقطاع الأعمال في الجانبين من خلال شراكات استراتيجية لفتح آفاق اقتصادية جديدة.

صندوق النقد يتوقّع نموّا 3.8 في المئة لتونس في 2021

توقع صندوق النقد الدولي، تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي التونسي ليبلغ 3.8 في المئة خلال العام 2021 الحالي، وذلك مع بدء انحسار آثار جائحة كورونا.

وحثّ صندوق النقد تونس على خفض فاتورة الأجور والحد من دعم الطاقة لتقليص العجز المالي، مما يضع المزيد من الضغوط على الحكومة الهشة بينما تعاني البلاد أزمة مالية وسياسية حادة. مبيّنا أنّه يتعين أن يكون خفض العجز المالي هو هدف سياسة المالية العامة وما يتعلق بها من إصلاحات، مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين. وارتفعت كتلة الأجور نتيجة التوظيف الإضافي في قطاع الصحة لمجابهة جائحة كورونا إلى نسبة 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي من بين النسب الأعلى في العالم. وتشير تقديرات صندوق النقد إلى أن عجز المالية العامة (باستثناء المنح) عند مستوى 11.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وارتفاع الدين العام المركزي إلى قرابة 87 في المئة من إجمالي

الناتج المحلي.

وطالب الصندوق بضرورة تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق للمؤسسات العمومية بغية تخفيض التزاماتها الاحتمالية، كما دعا إلى اعتماد خطة للحد من مخاطر هذه المؤسسات على المالية العامة والنظام المالي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين إعداد التقارير المالية والشفافية.

تراجع حركة الرحلات الجوية الدولية 85 في المئة

أظهرت بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" تراجع حركة الرحلات الجوية الدولية بنسبة 85 في المئة، بالمقارنة مع الفترة السابقة لجائحة كورونا.

وكشف الاتحاد عن أنّ حركة الطيران في الصين شهدت خلال يناير (كانون الثاني) 2021 هبوطا حادا في الصين، بينما حصل تحسن في أميركا خلال ذات الفترة، حيث أظهرت الأرقام تحسّن حركة النقل الجوي المحلية في الولايات المتحدة "بوتيرة بطيئة جدا" في يناير (كانون الثاني) الماضي.

وهبطت الرحلات الجوية المحلية حول العالم 47.4 في المئة من مستويات ما قبل الجائحة، بينما هوت الرحلات الجوية الدولية 85.6 في المئة.

ووفقا للاتحاد تعمّقت أزمة شركات الطيران في يناير مع هبوط حركة النقل الجوي العالمية، محذرا من أن الفيروس الجديد المتحوّر أرغم الحكومات على تشديد قيود السفر في أنحاء مختلفة من العالم

وهو ما يلحق ضررا بآفاق شركات الطيران.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" رفع توقعاته لإجمالي استهلاك السيولة بشركات الطيران إلى ما بين 75 مليار دولار و95 مليار دولار هذا العام، ارتفاعا من 48 مليار دولار في ديسمبر (كانون الأول) الماضي. ويأتي ذلك وسط تمديد الحكومات لإجراءات الإغلاق للحد من انتشار سلالات كورونا الجديدة.

البحرين تتوقع نموّا اقتصاديا 5 في المئة في 2021

توقعت وزارة المالية البحرينية تسجيل المملكة عجز قدره 1.2 مليار دينار (تعادل 3.2 مليارات دولار)، في موازنة العام 2021. حيث تستهدف البحرين ميزانية قيمتها 3.6 مليارات دينار للعام 2021، مع إيرادات متوقعة تبلغ 2.4 مليار دينار. وبالنسبة للعام القادم، قدّرت الوزارة إجمالي النفقات عند 3.57 مليارات دينار مقابل إيرادات إجمالية قدرها 2.46 مليار دينار، ما ينتج عنه تراجع طفيف في العجز إلى حوالي 1.1 مليار دينار.

وفي هذا الإطار أكّد وزير المالية والاقتصاد الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، أنّ "المملكة ما زالت ملتزمة بتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي، وهي مجموعة إصلاحات للمالية العامة مرتبطة بالمساعدات المالية".

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، انكمش اقتصاد البحرين 5.4 في المئة العام الماضي، مع تضرر قطاعات حيوية مثل الطاقة والسياحة من جائحة كوفيد19-، في حين تتوقع البحرين أن ينمو الاقتصاد بنسبة 5 في المئة هذا العام، حيث سيضاعف الصندوق السيادي للثروة (ممتلكات) مساهماته في إيرادات الحكومة، بينما

تسعى البحرين لتعزيز الإيرادات غير النفطية. ووفقا للصندوق ارتفع الدين العام إلى 133 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، من 102 في المئة عام 2019، محذرا من أن البحرين تحتاج إلى خفض الدين الحكومي حالما يترسخ التعافي الاقتصادي من أزمة فيروس كورونا.

"موديز": قدرة البنوك القطرية على تحقيق الأرباح قوية

كشفت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين، عن قدرة البنوك القطرية على توليد الدخل لا تزال قوية، على الرغم من ارتفاع رسوم المخصصات المرتبطة بوباء كورونا.

ووفقا للوكالة فإنّ احتياطات رأس المال الكبيرة للبنوك المحلية وأسعار النفط الحالية والمصالحة الخليجية، تدعم الأداء المالي للبنوك خلال 2021، رغم التحديات القائمة.

وفي 5 يناير/ كانون الثاني، تم إعلان المصالحة مع دول المنطقة بعد أن دام الخلاف مع الدوحة لأكثر من 3 سنوات، وترتبت عليه تأثيرات سلبية على التجارة والاستثمار، إلا أن اقتصاد قطر أظهر صمودا. كما أن ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى 60 دولارا للبرميل، يدعم ميزانية قطر العامة التي قدرت سعراً متحفظاً للبرميل بمقدار 40 دولارا فقط خلال 2021.

وبيّن التقرير أن ضغوط فيروس كورونا ستبقي تكاليف المخصصات

مرتفعة لدى البنوك القطرية هذا العام، مع تدهور جودة القروض، رغم نتائج 2020 المرنة. وبحسب التقرير، ارتفع إجمالي الربح التشغيلي للبنوك بنسبة 4 في المئة إلى 43.9 مليار ريال (12 مليار دولار) في 2020، مقابل 42.1 مليار ريال (11.66 مليار دولار) بالعام السابق.

وأظهر التقرير أنّ البنوك القطرية حققت أرباحا مرنة في 2020، رغم الضغط الإضافي للجائحة على الأرباح.

القيادات التنفيذية لاتحاد الغرف الخليجية تبحث واقع القطاع الخاص

عقد الاجتماع الـ49، للجنة القيادات التنفيذية لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبر الاتصال المرئي، حيث تناول الاجتماع العديد من الموضوعات المهمة ذات الصلة بالقطاع الخاص الخليجي، ومن أهم البنود المدرجة على جدول الأعمال تم الاطلاع على تقرير متابعة توصيات الاجتماع الـ48 للجنة القيادات التنفيذية والمنعقد بتاريخ 7 ديسمبر 2020، بالإضافة إلى قرارات وتوصيات الاجتماع الـ54 لمجلس الاتحاد، واطلعت اللجنة على التقرير الخاص المقارن بين إيرادات ومصروفات الأمانة العامة للاتحاد والحسابات الختامية المالية للأمانة العامة للاتحاد للعام 2020.

واستعرض الاجتماع مشروع التقرير السنوي للأمانة العامة للاتحاد للعام 2020، والذي تضمن الحصاد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال معرفة أدائه المتوقع للسنوات الثلاث القادمة، كما تطرق إلى دور التعاون بين اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مع الأمانة العامة لمجلس التعاون والاتحادات والهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية لتحقيق الشراكة الاقتصادية، هذا وتم خلال الاجتماع الاطلاع على جدول أعمال الاجتماع القادم الـ55 لمجلس اتحاد الغرف الخليجية.

مصرف لبنان يضع خارطة طريق للبنوك اللبنانية لتعزيز سيولتها

كشف مصرف لبنان المركزي، عن وضع "خريطة طريق" لدعم هدفه بأن تعزز البنوك اللبنانية وضعها، من خلال زيادة رأس المال 20 في المئة، بعد انتهاء مهلة لتحقيق ذلك في نهاية فبراير (شباط) الماضي.

وبحسب المركزي اللبناني تم الاتفاق على وضع خريطة طريق مع مهل للتنفيذ، سيلجأ مصرف لبنان من خلالها إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة المتعلقة بتطبيق أحكام التعميم رقم (154).

والقطاع المصرفي في لبنان منكشف بشدة على واحدة من أكثر الدول مديونية في العالم، وهو في قلب أزمة مالية لم يسبق لها مثيل بدأت في أواخر 2019. وتجد عدداً من البنوك اللبنانية صعوبة في تحقيق النسبة المستهدفة لزيادة رأس المال.

وحذر حاكم المصرف المركزي رياض سلامة البنوك التي لن تحقق المستوى المستهدف من أنها ستضطر للخروج من السوق. كما طالب المصرف المركزي من البنوك رفع السيولة 3 في المئة مع بنوك مراسلة أجنبية، وحضت بعض المودعين الكبار على إعادة ما بين 15 و30 في المائة من الأموال المحولة إلى الخارج.

الجزائر لن تلجأ للاستدانة

نفى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، المخاوف والتقديرات التي تشير إلى إمكانية تآكل احتياطي الصرف في الجزائر، والاضطرار إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي.

وأوضح تبون أنّ "الأصوات المتخوفة من لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بسبب تآكل احتياطاتها من الصرف، تستمد تخوفاتها من عهد الربع حين كانت الجزائر تستورد بما قيمته 60 مليار دولار، منها 15 مليار دولار قيمة تضخيم الفواتير و25 في المئة منها واردات لا تحتاجها البلاد".

وأشار إلى أن "حاجة البلاد من واردات المواد الغذائية الأساسية لا تتعدّى 8 مليارات دولار سنوياً"، داعيا الحكومة إلى "وقف تبذير الأموال العمومية وترشيد الإنفاق وتشجيع الإنتاج والاستثمار الوطنيين، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وضمان أريحية مالية للبلاد".

وشدد على "وجوب الحفاظ على قدرة البلاد في الإيفاء بالتزاماتها المالية بفضل التحكم في نفقاتها، لا سيما تلك المتعلقة بالاستيراد". أضاف: "لن أقول إننا في بحبوحة (مالية) لكننا قادرون على الإيفاء بواجباتنا (المالية). صحيح أن احتياطنا من الصرف بقي منه 42 مليار إلى 43 مليار دولار لكننا خفضنا الاستيراد وحققنا مداخيل

نفطية بـ 24 مليار دولار رغم الجائحة".

صندوق النقد: الاصلاحات في السودان تحقق تقدما ملموسا

وافقت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي على المراجعة الأولى لبرنامج السودان الذي يراقبه خبراء الصندوق، لكنها دعت إلى إصلاح سعر الصرف الجمركي وإلى المزيد من الشفافية بشأن المشاريع المملوكة للدولة.

وبحسب صندوق النقد فقد حققت السلطات السودانية تقدما ملموسا نحو وضع سجل أداء قوي لتنفيذ السياسات والإصلاحات، وهو شرط رئيسي لإعفاء للديون في نهاية المطاف، منوّها بخفض قيمة الجنيه السوداني مؤخرا وإلغاء دعم الوقود.

وحذر الصندوق من أن الوضع الاقتصادي ما زال "هشا للغاية" في ظل أزمة اقتصادية عميقة يصل فيها التضخم إلى 300 في المئة وسط نقص في السلع الأساسية. داعيا السلطات السودانية إلى تنفيذ إصلاح الدولار الجمركي في إطار زمني معقول لزيادة الإيرادات والقدرة التنافسية.

ونوّه صندوق النقد إلى أنّ تعزيز الشفافية وإدارة عمليات المشاريع المملوكة للدولة ضروري لتخفيف المخاطر على المالية العامة وجلب المزيد من الإيرادات للميزانية. مبيّنا أنّ تبني قانون البنك المركزي في الوقت المناسب وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد سيساعدان في تعزيز استقلال المؤسسات والحوكمة.

ووضعت الحكومة السودانية برنامج إصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم القطاع الخاص.

تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في المغرب بحدود 54 في المئة

كشف مكتب الصرف المغربي (مكتب تحويل ومراقبة العملات)، عن بلوغ التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 650 مليون درهم (65 مليون دولار) مع نهاية شهر يناير (كانون الثاني)، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 53.9 في المئة مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2020.

وعزا المكتب، في نشرته المتعلقة بمؤشرات المبادلات الخارجية عن شهر يناير (كانون الثاني)2021 هذا الانخفاض، إلى تراجع عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 7.8 في المئة إلى 1.87 مليار درهم (187 مليون دولار)، مقرونا بتراجع في المصاريف بنسبة 97.6 في المئة.

وبالنسبة إلى صافي تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة إلى الخارج، فقد ارتفع بقيمة 693 مليون درهم (69.3 مليون درهم)، إذ زاد بأكثر من الضعف بنهاية شهر يناير، ليصل إلى 1.297 مليار درهم (129.7 مليون دولار)، مقابل 524 مليون درهم (52.4 مليون دولار) في الشهر الموازي من السنة الماضية.

وبالموازاة مع ذلك، زادت التصرفات في هذه الاستثمارات، بنسبة 43.7 في المئة، وبدورها، بلغت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج 5.894 مليار درهم (589.4 مليون دولار) مع نهاية يناير، مقابل 5.417 مليار درهم (541.7 مليون دولار) نهاية يناير 2020. محققةً بذلك زيادة قدرها 8.8 في المئة، وقد بلغت هذه الزيادة 24 في المئة مقارنةً بنهاية يناير 2017.

ثقة المستهلك في الخليج الأعلى عالميا

أظهر تقرير صادر عن مركز "ذا كونفرنس بورد الخليج" للبحوث الاقتصادية والتجارية، حول مؤشر ثقة المستهلك لدول مجلس التعاون الخليجي عن الربع الرابع 2020، ارتفاع المؤشر في الدول الست مقارنةً بالربع الثاني من العام، في بداية تفشي جائحة كورونا. وحلت الدول الخليجية من ضمن أعلى 13 دولة، من بينها البحرين وسلطنة عمان وقطر التي احتلت المراكز الثلاثة الأولى كأعلى مؤشرات لثقة المستهلك عالمياً، إذ يتم احتساب المؤشر باستطلاع آراء المستهلك في 3 نقاط رئيسية، وهي فرص العمل والوضع المالي الشخصي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، والنوايا الشرائية. وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجياً بـ123 نقطة، إذ بحسب "ذا كونفرنس بورد" فإنّ المستهلك الكويتي ينفق بحذر، مع تفاؤله بتعافي الاقتصاد في 2021، إلا أن العجز الكبير في الميزانية وارتفاع مستويات الديون قد يعوقان تحسن ثقته.

وأظهر التقرير نجاح الحكومات الخليجية إلى حد كبير في احتواء القلق من فقدان الوظائف، إلا أن انعدام الأمن الوظيفي لا يزال مرتفعاً، كاشفا عن أنّ ذلك بمثابة مفاجأة بالنظر إلى أن فقدان الوظائف قد تم احتواؤه إلى حد كبير حتى الآن، فيما تتواصل سياسات الدعم المقدمة نحو الوظائف والشركات كبيرة، خصوصاً للمواطنين.

أثر "كورونا" الاقتصادي والاجتماعي عزز التفاوت بين المرأة والرجل

أظهر تقرير صادر عن البنك الدولي، عن أن بلدان العالم تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، لكن المرأة في جميع أنحاء العالم ما زالت تواجه قوانين ولوائح تقيّد الفرص الاقتصادية التي يمكن أن تسنح لها، حيث تخلق جائحة فيروس كورونا تحديات تهدد صحتها وسلامتها وأمنها الاقتصادي.

ووفقا لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021، فإنّ تطبيق الإصلاحات الرامية إلى إزالة العقبات التي تعترض الشمول الاقتصادي للمرأة، كان بطيئا في العديد من المناطق وغير متكافئ داخل كل منها. ويبيّن التقرير أنّ المرأة كانت بالفعل في وضع غير مؤات قبل تفشي الجائحة، وكانت المبادرات الحكومية التي تستهدف الحد من بعض آثارها، وإن كانت مبتكرة، محدودة في العديد من البلدان.

وعلى هذا الصعيد، أكّد رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس، أنّه "يجب إشراك المرأة بالكامل في الاقتصاد من أجل تحقيق نواتج إنمائية أفضل"، لافتا إلى أنّه "فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في العديد من البلدان، حدثت انتكاسات مثيرة للقلق في عدد قليل منها، بما في ذلك تقييد سفر النساء دون إذن من ولي أمرها. وأدت هذه

الجائحة إلى تفاقم التفاوتات القائمة التي تضر بالفتيات والنساء، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون الالتحاق بالمدارس والاحتفاظ بالوظائف".

سلطنة عمان تقر الخطة الاقتصادية 2024

خفّضت سلطنة عمان معدل ضريبة الدخل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعامي 2020 و2021، مع منح إقامة لمدة طويلة للمستثمرين الأجانب، وذلك في إطار سلسلة من الإجراءات والتحفيز بهدف دعم النمو الاقتصادي.

وتخطط سلطنة عمان لفرض ضرائب على الدخل في العام 2022 لتصبح أول دولة خليجية تقوم بفرض هذا النوع من الضريبة.

وخلال استعراض وزير المالية الخطة الاقتصادية 2024، توقع أن يتم فرض هذه الضريبة على الأفراد ذوي الدخل المرتفع دون تحديد تفاصيل إضافية، لافتا إلى أنّ "المبادرة بفرض ضريبة الدخل ما زالت قيد الدراسة حيث تخطط السلطنة لإيجاد طرق لتنويع الاقتصاد، وقد قامت بإقرار فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة على أن تدخل حيز التنفيذ ابتداء من إبريل (نيسان) المقبل".

وستفرض ضريبة القيمة المضافة على معظم السلع والخدمات بالإضافة إلى السلع المستوردة إلى السلطنة، مع بعض الاستثناءات

المحددة في القانون، حيث بموجب القانون، لن تشمل الضريبة قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية والمواد الغذائية الأساسية والمستلزمات الخاصة بذوي الإعاقة. ويهدف القرار إلى دعم تحقيق أهداف عمان في تقليل الاعتماد على النفط والمنتجات الهيدروكربونية الأخرى كمصادر رئيسية لإيرادات الدولة، كما أنها ستساهم في تحسين الخدمات العامة ومواصلة تطوير البنية الأساسية في المستقبل، بحسب البيان.

منظمة التعاون والتنمية ترفع توقعاتها للنمو العالمي

رفعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشكل كبير توقعاتها للنمو العالمي إلى 5.6 في المئة في 2021، بعدما كان 4.2 في المئة، معوّلة على الآثار المتضافرة لخطة الإنعاش الأميركية الضخمة وحملات التطعيم.

ووفقا للمنظمة فقد تحسنت الآفاق الاقتصادية العالمية بشكل واضح في الأشهر الأخيرة مع توافر اللقاحات الفعالة بشكل تدريجي وإعلان إجراءات دعم جديدة في بعض الدول ومؤشرات تظهر أن الاقتصاد يتكيف بشكل أفضل مما كان متوقعا مع القيود" المفروضة. داعية إلى تسريع إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كورونا.

وأوضحت لورانس بون كبيرة خبراء الاقتصاد في المنظمة التي تضم 37 دولة، أنّ "خطة الرئيس الأميركي جو بايدن البالغة قيمتها 1900 مليار دولار لإنعاش أكبر اقتصاد في العالم، تساهم بنسبة 1 في المئة في هذه المراجعة لتوقعات النمو العالمي". وحذّرت من مخاطر زيادة معدلات الفائدة ما لم تكتسب حملات التلقيح المزيد من الزخم، معتبرة أنّ ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة كلفة

الدين العام ما يضر بقدرة الدول على دعم الاقتصاد، وقد يعرقل الأسواق المالية التي تستفيد من الأموال السهلة منذ سنوات.

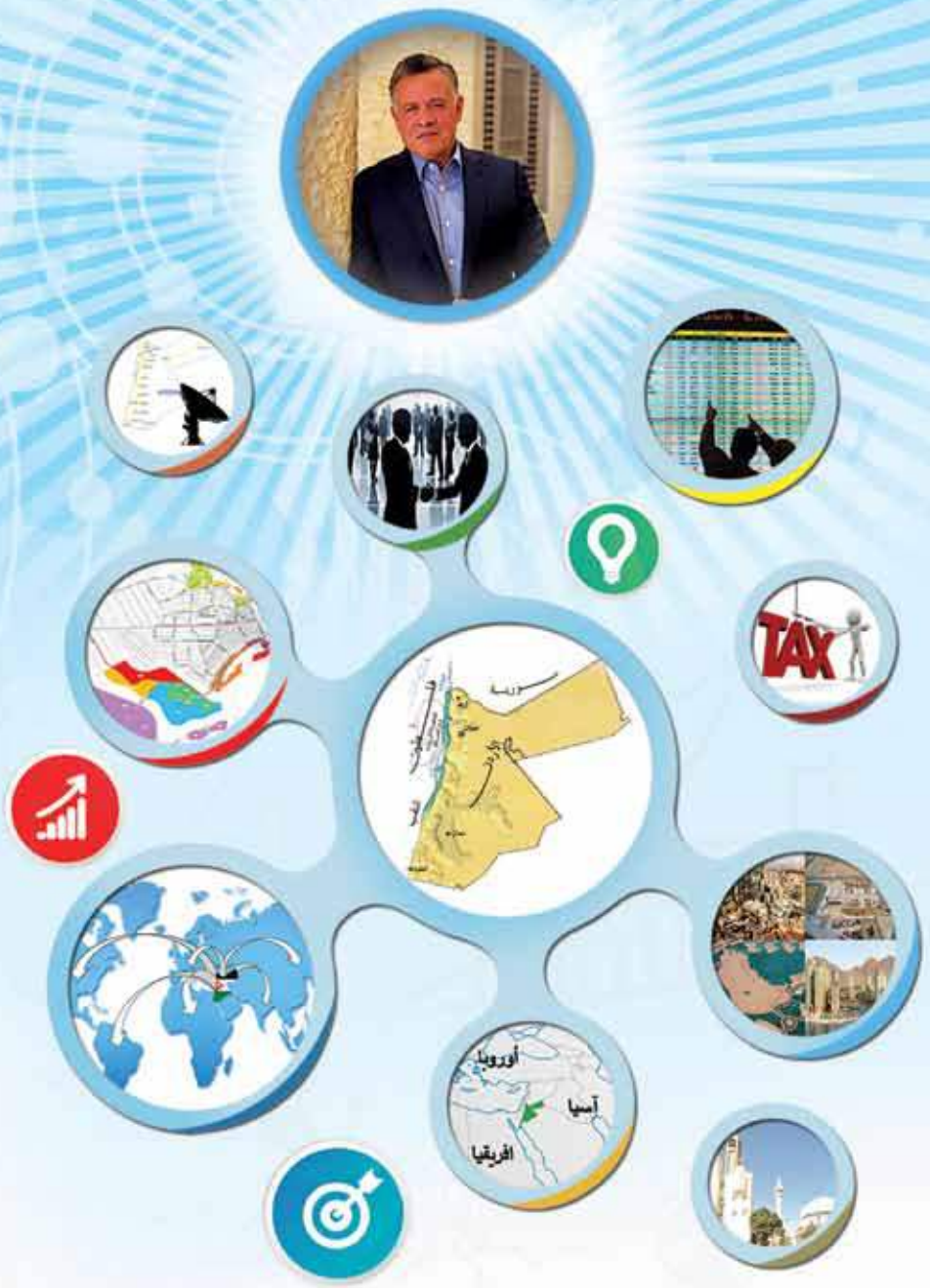

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

FUTURE OF ECONOMIC ENGAGEMENT BETWEEN INDIA AND THE ARAB WORLD

India-Arab relations date back many centuries ago & are founded on strong traditional ties and deepening mutual interests that have been defined by friendship, trust and respect.

India is now emerging as the swing State in the global balance of power. In the coming years, it will have an opportunity to shape outcomes on the most critical issues of the twenty-first century.

India is the world's sixth biggest economy in 2020 and expected to become the world's third largest economy by 2030. The Indian economy will expand by 9 per cent in 2021 and by 7 per cent in 2022.

As the manufacturer of the majority of the world's vaccines, India is better placed than many other developing countries to overcome the Covid-19 pandemic successfully and efficiently this year.

The Arab region has witnessed marked socioeconomic improvements and many Arab countries are embarking on digital transformation. The region exhibits great diversities & opportunities and is rich in human talents & resources.

India is the gateway for the Arab countries for the rest of Asia. On the other hand, the Arab world is at the crossroad of Africa, Europe and America.

There are significant Arab investments in India and vital Indian investments in countries stretching from Oman and KSA to Egypt, Sudan and beyond. KSA's plan to invest over $100 billion in India is still on track despite the negative impact of the pandemic.

The depth of the economic relationship is reflected by the presence of approximately 9 million Indians in the Arab world (mainly UAE, KSA, Qatar & Kuwait), who have, over many generations, contributed to the countries of their residence and their annual remittances to the country comes up to a staggering $24 billion a year.

Arab economic relations with India also comes up with far too many avenues of cooperation, from technology to oil.

The Arab world is a major trading partner with India and the UAE is the 2nd global trade destination for the Indian exports after the USA, accounting for 9.3% of the total. Total LAS exports to India stood at $108.4 billion in 2019, against $50.5 billion for LAS imports from India in the same year.

The major Arab trading partners after the UAE are KSA, Iraq, Qatar and Kuwait for the Indian imports, and KSA, Egypt, Iraq and Kuwait for the Indian exports.

(In thousands of US dollars)

		Imports					Exports		
		2017	2018	2019			2017	2018	2019
	Total LAS	46,821,118	49,352,459	50,513,426		Total LAS	88,976,607	110,332,282	108,426,836
Top 5	United Arab Emirates	27,627,455	27,939,023	27,141,043	Top 5	United Arab Emirate	34,183,105	35,147,849	38,725,406
	Saudi Arabia	5,380,181	5,684,926	6,944,326		Saudi Arabia	19,892,491	26,673,443	27,381,890
	Egypt	2,156,589	2,288,921	2,779,509		Iraq	13,155,516	20,281,303	17,960,483
	Iraq	1,382,167	2,128,399	1,871,870		Qatar	8,436,078	10,354,346	8,882,084
	Kuwait	1,758,460	1,861,186	1,759,556		Kuwait	6,190,376	8,076,054	7,163,392

Fuels account for almost 67% of the total Arab exports to India, while manufactured goods and machinery and transport equipment account for 34% of total Arab imports from India. In 2020, as much as 53% of India's oil imports and 41% of gas imports now come from the Arab region. The nature of the energy partnership has evolved from mere hydrocarbon ties between buyer and seller to participation in upstream and downstream projects, joint ventures in refineries and building of strategic oil reserves and embarking on a partnership in renewables.

(In thousands of US dollars)

Main LAS Imports from India		Main LAS Exports to India	
	2019		2019
Total imported products	**50,513,426**	**Total exported products**	**108,426,836**
Machinery and transport equipment	**8,100,099**	**Fuels**	**72,326,577**
Chemical products	**4,516,107**	Petroleum	59,037,111
Food	**7,531,721**	Natural Gas	13,139,344
Rice	3,059,715	**Crude Materials**	**4,237,510**
Meat	1,245,060	Crude Fertilizers	1,487,847
Fuels (petroleum)	**7,166,564**	Ores & Metal	2,178,267
Manufactured goods	**8,831,279**	**Chemical products**	**10,860,538**
Iron & steel	1,946,647	**Manufactured goods**	**11,717,551**
Pearls & precious stones	1,963,282	Pearls & precious stones	9,107,972
Clothing	**3,028,347**		
Jewelry	**7,006,635**		

Economic engagement is characterized by energy security, food security, human resource exchanges, growing trade and investment relations and strong connectivity. It is multi-faceted and extensive but the potential is bigger.

Our economic relations have to be stepped up to a higher level to match the strategic partnership and strong momentum in economic developments in both sides. The digital led recovery from COVID-19 pandemic is now our catalyst for moving our relations to the next level on a scale not seen before.

Arab and Indian businesses can both benefit by participation in economic growth and development in view of the huge potential in the growing Indian & Arab economies especially that the Arab world is band together by an FTA and have FTAs with many regions & countries in the world.

The thrust in future will be on joint ventures in infrastructure & logistics for the outlook for the Arab & Indian economies going forwards will be closely related to the approach to infrastructure spending, whether inside our countries or between them.

Equally important is tapping Arab & Indian investments in manufacturing, and integrating into global supply chains to enjoy a long standing and strong cooperation on a win-win partnership basis.

Another vital focus is on future oriented entrepreneurial collaborations in innovation and start-ups in IT, e-commerce, hospitality, logistics and others can leverage higher growth in India-Arab economic ties.

Further, cooperation between Centers of Excellence on Industrial Revolution 4.0 will stimulate continued growth.

We need to develop a holistic engagement strategy, one that seeks both to strengthen economic ties and to institutionalize long-term cooperation. The newly established FICCI India-Arab Council is a major milestone in this direction.

Total Arab-India Trade Exchanges, in thousands of US dollars

		Imports				Exports		
		2017	2018	2019		2017	2018	2019
	Total LAS	**46,821,118**	**49,352,459**	**50,513,426**	**Total LAS**	**88,976,607**	**110,332,282**	**108,426,836**
Top 5	**United Arab Emirates**	**27,627,455**	**27,939,023**	**27,141,043**	**United Arab Emirate**	**34,183,105**	**35,147,849**	**38,725,406**
Top 5	**Saudi Arabia**	**5,380,181**	**5,684,926**	**6,944,326**	**Saudi Arabia**	**19,892,491**	**26,673,443**	**27,381,890**
Top 5	**Egypt**	**2,156,589**	**2,288,921**	**2,779,509**	**Iraq**	**13,155,516**	**20,281,303**	**17,960,483**
Top 5	**Iraq**	**1,382,167**	**2,128,399**	**1,871,870**	**Qatar**	**8,436,078**	**10,354,346**	**8,882,084**
Top 5	**Kuwait**	**1,758,460**	**1,861,186**	**1,759,556**	**Kuwait**	**6,190,376**	**8,076,054**	**7,163,392**
	Oman	1,932,086	1,436,302	1,618,974	Oman	2,812,146	3,136,907	2,659,146
	Qatar	1,580,510	1,990,492	1,504,317	Egypt	1,039,024	1,463,149	1,657,174
	Algeria	983,916	1,316,678	1,178,351	Morocco	698,364	1,144,515	996,005
	Morocco	616,782	703,008	1,158,591	Algeria	871,524	1,694,616	884,647
	Jordan	501,169	566,913	861,742	Jordan	664,111	822,451	837,838
	Sudan	757,939	734,967	808,640	Bahrain	496,833	717,498	532,853
	Yemen	451,807	552,795	683,243	Sudan	250,449	390,336	336,434
	Somalia	153,777	131,213	495,437	Tunisia	103,358	89,697	90,121
	Bahrain	398,787	518,945	439,542	Somalia	4,560	12,263	82,365
	Tunisia	297,503	353,811	337,189	Libya	25,026	137,213	74,114
	Lebanon	276,920	318,259	301,480	Djibouti	58,925	83,363	73,408
	Djibouti	187,857	453,856	202,704	Yemen	38,909	46,293	47,136
	Libya	155,721	151,333	199,717	Lebanon	27,502	30,692	16,525
	Syrian	122,477	122,486	122,484	Comoros	11,901	17,372	11,326
	Palestine	52,764	38,965	49,123	Syrian	14,501	7,735	9,047
	Mauritania	31,349	43,096	44,973	Mauritania	1,748	4,787	4,450
	Comoros	14,902	16,883	10,614	Palestine	159	398	992

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262